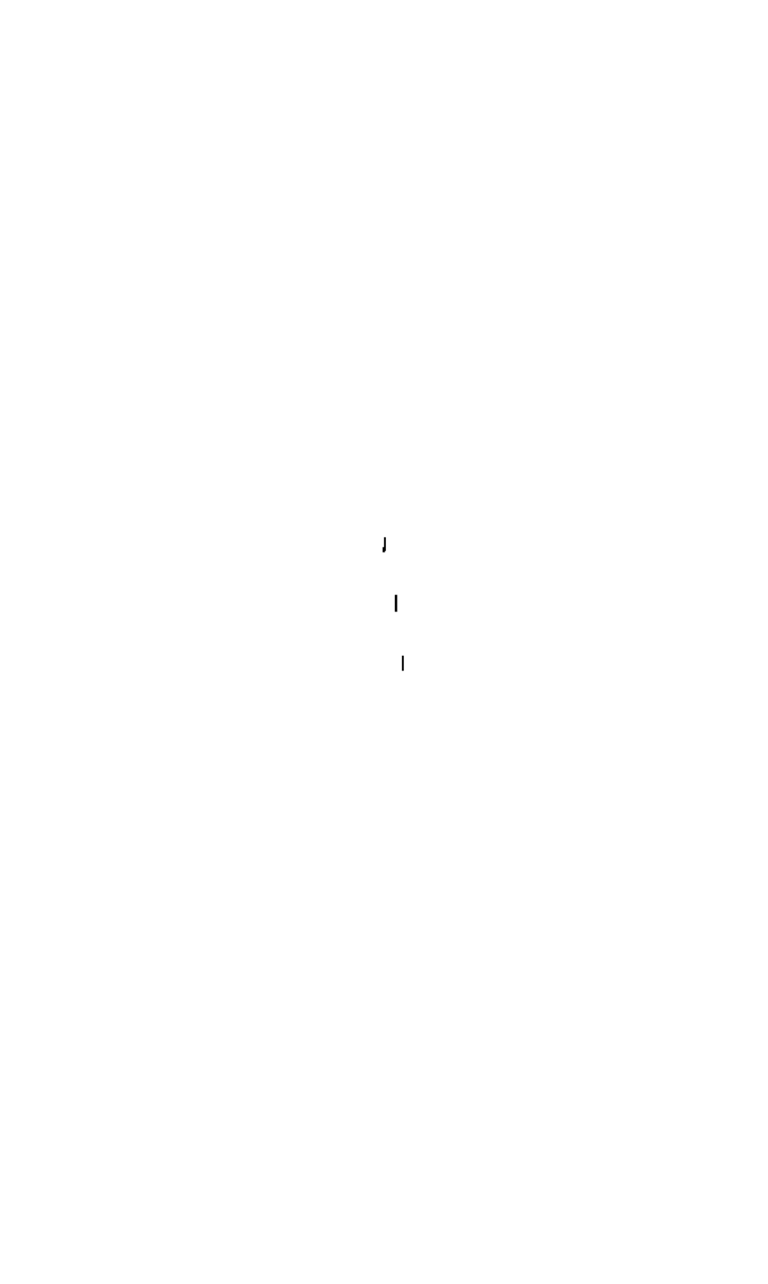


محمد أبو زهرة

تاريخ المذاهب الإسلامية

الجزء الأول

فى السياسة والعقائد

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى

دار الثقافة العربية للطباعة
عابدين . ت ٩١٦٧٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله : نحمده ونستعينه، ونستغفره ، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الذى بعث رحمة للعالمين، وعلى أصحابه الذين كانوا أعلام الهدى ، يهتدى بهديهم، ويقتدى بهم ، كما قال عليه السلام : « أصحابى كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم ! »

أما بعد فلقد طلبت الىّ أن أكتب كتاباً فى المذاهب الإسلامية ، أتوخى فيه السهولة والتيسير ، وتذليل صعب المسائل حتى تكون قريبة مألوفة ، وظاهرة مكشوفة ، بحيث لا يجد عامة المثقفين عسراً فى استيعابها وفهمها ، وتعرف الأدوار الفكرية للمذاهب الإسلامية . . .

وإن المذاهب الإسلامية لها مناح مختلفة الاتجاه .

فمنها مذاهب فى « الاعتقاد » قد اختلفت حول العقيدة ، ولم يكن الاختلاف فى لبها، كمسألة الجبر والاختيار، وغيرها من المسائل التى جرى حولها اختلاف علماء الكلام، مع اعتقاد الجميع بأصل الوحدانية، وهو لباب العقيدة الإسلامية ، لا يختلف فيه أحد من أهل القبلة ! . . .

ومنها مذاهب فى « السياسة »، كالاختلاف حول اختيار الخليفة، ونذكر فى هذا الفرق المختلفة ، ومنهاج كل فرقة .

ومنها « المذاهب الفقهية » التى نظمت العلاقة بين الناس بعضهم مع بعض وبينت العلاقة بين العبد والرب فى العبادات التى شرعت بالكتاب والسنة، وهكذا . . . !

وإن تفصيل القول فى هذه الموضوعات يحتاج إلى كتب، ولذلك سنتوخى الإيجاز مع التيسير والتسهيل، ولكن مع تحرى الايجاز لم نستطع أن نوفى الموضوع بيانا فى كتاب واحد، فرأينا أن نقصر هذا الجزء على «المذاهب السياسية»، و«المذاهب الاعتقادية» أما «المذاهب الفقهية» فقد أرجأنا القول فيها إلى قسم خاص، ونرجو أن نوافى قراء العربية به قريباً إن شاء الله تعالى.

والله سبحانه وتعالى هو الموفق، وهو الهادى إلى سواء السبيل، ونضرع إليه سبحانه أن يمنحنا التوفيق كما عودنا، إنه نعم المولى ونعم النصير؟

محمد أبو زهرة

تمهيد

١ — فى هذا التمهيد نبين أسباب اختلاف الناس فى آرائهم حول حقيقة من الحقائق ، ثم نبين أسباب اختلاف المسلمين فى مناهجهم الفكرية فى إدراك أمور حول الإسلام ، وإن اتفقوا فى حقيقته الثابتة المقررة ، التى لا يسع أحداً أن ينكرها ، ولا يسع الناس أن يختلفوا فيها ! . . .

الاختلاف الفكرى بين الناس :

٢ — إن من الحقائق الثابتة أن الناس يختلفون فى تفكيرهم ، وإذا كان العلماء يقولون : إن الإنسان من وقت نشأته أخذ ينظر نظرات فلسفية إلى الكون ، فلابد أن نقول إن الصور والأخيلة التى تثيرها تلك النظرات تختلف فى الناس باختلاف ما تقع عليه أنظارهم ، وما يثير إعجابهم ، وكلما خطا الإنسان خطوات فى سبيل المدنية والحضارات ، اتسعت فرجات الخلاف ، حتى تولدت من هذا الخلاف المذاهب الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ! . .

ولئن حاولنا أن نحصى أسباب الاختلاف ونضعها فى حدود لا نستطيع ، فهى فى الحقيقة كثيرة ، ولنذكر بعضها من غير أن نحاول إحصاءها فنها :

غموض الموضوع فى ذاته :

٣ — لقد تصدى الفلاسفة من قديم الزمان لدراسة موضوعات غامضة فى ذاتها ، والسبيل لإدراكها ليست معبدة ، وطرق فهمها مختلفة ، فكل يرى ما يقع عليه نظره ، ويدرك ما تهديه إليه بصيرته وفكرته ، ولعل الصواب يكون فى مجموعها ، وليس فى آحادها . .

ولقد قال « أفلاطون » فى هذا العام :

« إن الحق لم يصبه الناس فى كل وجوهه ولا أخطئوه فى كل وجوهه ، بل أصاب كل إنسان جهة ، ومثال ذلك عميان انطلقوا إلى فيل ، وأخذ كل منهم

جارحة منه فجسها بيده : ومثلها فى نفسه ، فأخبر الذى مس الرّجل أن خلقة الفيل طويلة مستديرة شبيهة بأصل الشجرة، وأخبر الذى مَسَّ الظهر أن خلقته تشبه الهضبة العالية ، والرابية المرتفعة ، وأخبر الذى مس أذنه أنه منبسط دقيق يطويه وينشره، فكل واحد منهم قد أدى بعض ما أدرك وكل يكذب صاحبه ويدعى عليه الخطأ والجهل فيما يصفه من خلق الفيل ؛ فانظر إلى الصدق كيف جمعهم :وانظر إلى الكذب والخطأ كيف دخل عليهم حتى فرقهم » !

وكثيراً ما يكون الاختلاف لا لغموض الموضوع فى ذاته، بل يكون لأن كلا المختلفين لم يعرف وجهة نظر الآخر، واختلف نظرهما فى الموضوع الواحد؛ ولذلك كان « سقراط » يقول: « إذا عرف موضع النزاع، بطل كل نزاع !.»

اختلاف الرغاب والشهوات والأمزجة :

٤ — ومن أسباب الاختلاف بين الناس اختلاف الرغبات والشهوات؛ فإن رغبات الناس وأهواءهم وأمزجتهم متباينة . وكل يدرك فى محيط نزعاته النفسية ، ولقد قال « اسبينوزا » :

« إن الرغبة هى التى ترينا الأشياء مليحة ، لا بصيرتنا ، فالرغبة إذن تستولى على مقياس الحسن والقبح فى الأشياء والأفكار ! .

ولقد قال « وليم جيمس » :

« إن تاريخ الفلسفة هو تاريخ التصادم بين الأمزجة البشرية ، وهذا الاختلاف بين الأمزجة له أيضاً شأنه فى ميدان الأدب والفن والحكمة » !

اختلاف الاتجاه :

٥ — ومن أسباب الاختلاف بين الناس اختلاف الاتجاه. فاتجاه الناس فى الحياة يجعل لكل متجه إلى نوع ، تفكيراً يناسب اتجاهه ، وتكون آراه

سائرة فى هذ الاتجاه ، ولقد جاء فى « رسائل إخوان الصفا » فى الجزء الثالث فى هذا المقام :

« القياسات مختلفة الأنواع ؛ كثيرة الفنون ، كل ذلك بحسب أصول الصنائع والعلوم وقوانينها ، مثال ذلك أن قياسات الفقهاء لا تشبه قياسات الأطباء ، ولاقياس المنجمين يشبه قياس النحويين ولا المتكلمين ، ولاقياسات المتفلسفين تشبه قياسات الجدليين ، وهكذا قياسات المنطقيين لا تشبه الجدليين ، ولا تشبه قياساتهم فى الطبيعيات ، ولا الإلهيات ! . . » .

وإذا كانت الأقيسة الفكرية تختلف باختلاف الاتجاه العلمى لأهل كل علم ، فإذا كان موضوع الدراسة واحداً ، فلابد أن يختلف أهل كل قياس مع غيرهم ؛ إذ كل ينبعث بتفكيره بمنهاج علمه ، ومن ذلك الاختلاف بين علماء الكلام والفقهاء فى موضوع خلق القرآن ، فإن الاختلاف بينهم كان سببه الاختلاف فى المنهاج : فالفقهاء أقيستهم تعتمد على الكتاب والسنة فقط . وعلماء الكلام ينطلقون وراء الأقيسة العقلية المجردة .

تقليد السابقين :

٦ — ومن أسباب الخلاف تقليد السابقين ومحاكاتهم ، من غير أن ينظر المقلدون نظرة عقلية مجردة ، وإن نزعة التقليد متغلغلة فى نفوس الناس توجههم وهم لا يشعرون ، وإن سلطان الأفكار التى اكتسبت قداسة بمرور الأجيال — تسيطر على القلوب ، فتدفع العقول إلى وضع براهين لبيان حسنها وقبح غيرها ، ومن الطبيعى أن يدفع ذلك إلى الاختلاف والمجادلة غير المنتجة لأن كل شخص يناقش وهو مصفد بقيود الأسلاف من حيث لا يشعر ! ..

وإنه ينشأ عن التقليد التعصب ، فإن قدسية الآراء التى يقلدها الشخص تدفعه إلى التعصب لها ، وحيث كان التعصب الشديد ، كان الاختلاف الشديد ! ..

والتعصب كما ينشأ من ضعف الأعصاب ،ومن عدم إدراك الموضوع من كل جوانبه ، إذ لا يفتح قلبه وفكره إلا على جانب واحد منه . . وقليلا ما يكون سبب التعصب قوة الإيمان !..

اختلاف المدارك :

٧ — ومن أسباب الاختلاف — ما نراه من تفاوت المدارك ، فمنها ما ينفذ إلى الحقيقة ، وما يحيط بجزء منها ويقف عنده ، ومنها ما يسيطر عليه الوهم ، ومنها ما يذهب به الخيال فى متاهات فكرية مختلفة تحت سلطان أفكار موروثة وليست الأوهام مقصورة على العامة، بل إن العلماء أنفسهم قد تسيطر عليهم أوهام تغشى بصائرهم ، فلا يدركون الحقائق على وجهها .

ولقد جاء فى « رسائل إخوان الصفا » :

« إنك تجد كثيراً من الناس يكون جيد التخيل ، دقيق التمييز سريع التصور ذكورا ، ومنهم من يكون بطىء الذهن أعمى القلب ، ساهى النفس ، فهذا أيضاً بعض أسباب اختلاف العلماء فى الآراء والمذاهب ، لأنه إذا اختلفت إدراكاتهم اختلفت آراؤهم واعتقاداتهم بحسب ذلك » .

وذلك حق لا ريب فيه : فاختلاف المدارك ، وطبائع العقول سبب بلا شك فى اختلاف ما تنتهى إليه هذه العقول . هل يتصور أن عقلا شاعريا ، تسيطر عليه العاطفة ، يتفق عند دراسته لموضوع ، مع عقل منطقى رياضى ، يربط الأسباب بالنتائج ربطاً وثيقاً محكماً ؟..

الرياسة وحب السلطان :

٨ — وهذه أيضاً من أسباب الاختلاف ، وخصوصاً فى المناهج السياسية ، فإن كثيرين ممن يرغبون فى السلطان ينتهون إلى آراء تتعلق بالحكم ، هى منبعثة من رغباتهم الخاصة ، ويندفعون فى تأييدها حتى يخيل إليهم أنهم مخلصون فيما يدعون إليه ، وأن ما يقولونه هو محض الحق والصواب ، وقد تكون

العصبية القومية أو العنصرية سبباً فى الاختلاف،وهى داخلة فى حب الرياسة والسلطان . .

وقد يكون لحاكم أنصار يدعون إليه ، فيندفعون فى نصرته اندفاعاً ، ويعلنون آراءه فى هذا الاندفاع ، وقد يخدعون أنفسهم بأن ما يدعون إليه هو الحق . وإن هذا الصنف هو من أخطر الناس على الناس، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه :

« أخوف ما أخاف على أمتى رجل منافق عليم اللسان غير حكيم القلب، يغيرهم بفصاحته وبيانه ويضلهم بجهله ! »

٩ — هذه بعض أسباب الاختلاف بين الناس فيما يدرسون من موضوعات، وما ينتهون إليه من نتائج فى دراساتهم . وإن هذه فى الجملة من أسباب الاختلاف التى لا تختص بإقليم دون إقليم ، ولا بموضوع دون موضوع . وهى ظاهرة فى كل ما يختلف فيه .

وهناك أسباب خاصة لاختلاف المسلمين فى آرائهم ! . .

• •

أسباب اختلاف المسلمين

١٠ - إن المسلمين قد اختلفوا إلى مذاهب فى الاعتقاد والسياسة والفقه، وقبل أن نخوض فى بيان أسباب الخلاف يجب أن نقرر أمرين :

أولهما - أن هذا الاختلاف لم يتناول لب الدين. فلم يكن الاختلاف فى وحدانية الله تعالى ، وشهادة أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا فى أن القرآن نزل من عند الله تعالى ، وأنه معجزة النبي الكبرى، ولا فى أنه يروى بطريق متواتر نقلته الأجيال الإسلامية كلها جيلا بعد جيل ، ولا فى أصول الفرائض كالصلوات الخمس والزكاة والحج والصوم ، ولا فى طرق أداء هذه التكليفات ، وبعبارة عامة لم يكن خلاف فى ركن من أركان الإسلام ولا فى أمر علم من الدين بالضرورة ، كتحريم الخمر والخنزير ، وأكل الميتة والقواعد العامة للميراث ، وإنما الاختلاف فى أمور لا تمس الأركان ولا الأصول العامة .

الأمر الثانى - أن هذا الاختلاف بلا ريب شر بالنسبة للاختلاف حول بعض العقائد ، وحول السياسة، ولذلك روى «البخارى» عن «زينب بنت جحش» أنها قالت :

استيقظ النبى صلى الله عليه وسلم محمراً وجهه يقول : « لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شر قد اقترب » ويشير النبى صلى الله عليه وسلم إلى ما يجرى بين المسلمين من خلاف من بعده .

ويروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

« افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، وستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة » وقد تكلم علماء السنة فى صحة هذا الحديث الذى روى بعدة روايات مختلفة. ولقد قال «المقبلى» فى كتابه العلم الشامخ :

« وحديث افتراق الأمة إلى سبعين فرقة رواياته كثيرة ، يشد بعضها بعضاً بحيث لا تبقى ريبة فى حاصل معناه ! . .

وإذا كان الافتراق حول العقائد فى جملته شراً . فإنه يجب أن نقرر أن الاختلاف الفقهى فى غير ما جاء به نص من الكتاب والسنةلم يكن شراً ، بل كان دراسة عميقة لمعانى الكتاب والسنة وما يستنبط منهما من أقيسة ، ولم يكن افتراقا بل كان خلافاً فى النظر ، وكان يستعين كل فقيه بأحسن ما وصل إليه الفقيه الآخر ، ويوافقه أو يخالفه !. وكان «عمر بن عبدالعزيز» يسره اختلاف الصحابة فى الفروع . ويقول:

« ما أحب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لايختلفون ، لأنه لو كان قولا واحداً لكان الناس فى ضيق. وأنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم لكان سنة .[1] » .

١١ — وهنا يسأل سائل :لماذا اختلف المسلمون بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تركهم على المحجة الواضحة التى ليلها كنهارها ؟ وترك فيهم ما إن أخذوا به لن يضلوا أبداً ، فقد ترك فيهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ . .

والجواب عن ذلك أن أسباب الاختلاف كانت كثيرة ، والاختلاف قسمان : اختلاف لم يفرق الأمة، ولم يجعل بأسها بينها شديداً، واختلاف قد فرق الأمة وأذهب وحدتها ، وهو الخلاف فى السياسة وشئون الحكم .

ولنذكر بعض أسباب الخلاف بنوعيه :

١ — العصبية العربية :

١٢ — هذه من أسباب الخلاف بل هى جوهر الخلاف الذى فرق أمر

---

(١) الاعتصام للشاطبي ج ٣ ص ١١ .

الأمة ، فإن الإسلام قد حارب العصبية فى نصوص القرآن والسنة من مثل قوله تعالى :

«يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»

وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

« ليس منا من دعا إلى عصبية » وقوله :

«كلكم لآدم، وآدم من تراب، لافضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى .»

وقد اختفت العصبية فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم بهذه البينات الواضحات واستمر اختفاؤها إلى عصر الخليفة الشهيد « عثمان بن عفان » ، ثم انبعثت فى آخر عهده قوية لجبة عنيفة،وكان انبعاثها له أثر فى الاختلاف بين « الأمويين »و« الهاشميين » أولا ، ثم الاختلاف بين «الخوارج»وغيرهم، فقد كانت القبائل التى انتشر فيها مذهب«الخوارج» من القبائل الربعية،لامن القبائل المضرية ، والنزاع بين الربعيين والمضريين معروف فى العصر الجاهلى، فلما جاء الإسلام أخفاه ، حتى ظهر فى نحلة « الخوارج » .

٢ — التنازع على الخلافة :

١٣ — ومن الأسباب الجوهرية التى أحدثت الخلاف السياسى، تعرف من الذى يكون أولى بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم فى حكم أمته، وقد انبعث ذلك النوع من الخلاف عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ،فقد قال « الأنصار » : نحن آوينا ونصرنا فنحن أحق بالخلافة وقال : «المهاجرون» : نحن أسبق إلى الإسلام ، فنحن أحق . ولكن قوة إيمان «الأنصار» حسمت الخلاف، ولم يظهر له أى أثر ، وقد اشتدت الخلافات بعد ذلك حول الخلافة: من يكون أحق بها ؟ أيكون من « قريش » جمعاء ، أم يكون من أولاد على خاصة ، أم يكون من المسلمين أجمعين، لافرق بين قبيل وقبيل، وبيت وبيت؟

فالجميع أمام الله تعالى سواء ، والله يقول : إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، والنبي يقول : « لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى » ، وهكذا انقسم المسلمون إلى « خوارج » و « شيعة » ، وجماعات أخر .

٣ — مجاورة المسلمين لكثيرين من أهل الديانات القديمة ودخول بعضهم في الإسلام .

١٤ — دخل كثيرون بين أهل الديانات القديمة في الإسلام ، فدخل في الإسلام يهود ونصارى ومجوس ، وكل هؤلاء في رءوسهم أفكارهم الدينية الباقية من دياناتهم القديمة ، وقد استولت على مشاعرهم . فكانوا يفكرون في الحقائق الإسلامية على ضوء اعتقاداتهم القديمة ، وقد أثاروا بين المسلمين ما كان يثار في دياناتهم من الكلام في الجبر والاختيار ، وصفات الله تعالى . أهي شيء غير الذات أم هي والذات شيء واحد .

وإنه يجب أن نقرر أنه كان بجوار هؤلاء — الذين دخلوا في الإسلام مخلصين ، ولكن مازالت في رءوسهم بقايا دياناتهم القديمة — آخرون دخلوا في الإسلام ظاهراً ، وأبطنوا غيره ، وما كان دخولهم إلا ليفسدوا على المسلمين أمور دينهم ، ويبثوا فيه الأفكار المنحرفة ، ولذا وجد من نشروا بين المسلمين أهواء مردية ، كما كان يفعل الزنادقة وغيرهم من المنحرفين ، ويقول في هذا المقام ابن حزم في الفصل :

والأصل في خروج أكثر هذه الطوائف عن ديانة الإسلام ، أن الفرس كانوا من سعة الملك ، وعلو اليد على جميع الأمم ، وجلالة النظر في أنفسهم ، حتى إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء ، وكانوا يعدون جميع الناس عبيداً لهم ، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب ، وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً ، تعاظمت الأمر ، وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا

كيد الإسلام بالمحاربة فى أوقات كثيرة ، فنى كل ذلك كان يظهر الله الحق . .
فأظهر قوم منهم الإسلام ، واستمالوا أهل التشيع باظهار محبة آل البيت ،
واستشناع ظلم «على» رضى الله عنه ، حتى أخرجوهم عن الإسلام ! . . »

وهذا الكلام وإن كان قد اقتصر فى المثال على التشيع المنحرف، كالذى
كان يفعله «السبئية» ، أتباع «عبد الله بن سبأ» ؛ فإنه أيضاً ينطبق على كثير
من الطوائف الأخرى ؛ فنى كل فرقة كان من هؤلاء ، كابن «الراوندى» فى
«المعتزلة» و «المشبهة» و «المجسمة» فى غيرهم .

٤ — ترجمة الفلسفة :

١٥ — ومن الأسباب تلك الترجمة، فقد كان للكتب الفلسفية المترجمة
أثر واضح فى الخلاف، إذ غزا الفكر الإسلامى كثير من المنازع الفلسفية .
والمذاهب القديمة فى الكون ، والمادة ، وما وراء الطبيعة المحسوسة ، وظهر
من علماء المسلمين من نزعوا منزع الفلاسفة الأقدمين وأخذوا بطريقتهم .
وظهر فى العصر العباسى أقوام شكيون ينزعون فى الشك منزع السوفسطائيين،
الذين ظهروا فى «اليونان» و «الرومان» .

انبثق حول هذا المذهب أفكار مختلفة ، وكان لذلك أثره فى التفكير
الدينى نفسه ، فقد وجدنا مفكرين يفكرون فى العقائد الإسلامية تفكيراً
فلسفياً ، كما نرى فى المعتزلة الذين نهجوا مناهج الفلاسفة فى إثبات العقائد
الإسلامية ، وإن علم الكلام على منهاج «المعتزلة» ومن يردون عليهم من
علماء «السنة»، هو مجموعة من الأقيسة المنطقية والتعليلات الفلسفية والدراسات
العقلية المجردة .

٥ — التعرض لبحث كثير من المسائل الغامضة :

١٦ — فإن شيوع التفكير الفلسفى بين علماء المسلمين فى إثبات العقائد قد
جرهم إلى دراسة مسائل ليس فى استطاعة العقل البشرى أن يصل إلى نتائج مقررة

ثابتة فيها ؛ كمسألة إثبات صفات الله تعالى ونفيها ، ومسألة قدرة العبد بجوار قدرة الرب ، وغير ذلك من المسائل . فإن البحث فى هذه المسائل يفتح باباً واسعاً من أبواب الاختلاف ؛ إذ تختلف الأنظار ، وتتباين المسالك ، ويتجه كلٌّ اتجاهاً يخالف الآخر ، وربما كان أكثر المسائل التى وقع الاختلاف فيها بين علماء الكلام من هذا القبيل ! . .

٦ — القصص :

١٧ — ظهر القصص فى عهد « عثمان » رضى الله عنه ، وكرهه الإمام « على » رضى الله عنه حتى أخرج القصاص من المساجد ، لما كانوا يضعونه فى أذهان الناس من خرافات وأساطير ، بعضها مأخوذ من الديانات السابقة ، بعد أن دخلها التحريف وعراها التغيير . وقد كثر القصاص فى العصر الأموى ، وكان بعضه صالحاً ، وكثير منه غير صالح ، وربما كان هذا القصص هو السبب فى دخول كثير من الإسرائيليات فى كتب التفسير ، وكتب التاريخ الإسلامى وإن القصص فى كل صوره التى ظهرت فى ذلك العصر كان أفكاراً غير ناضجة . تلقى فى المجالس المختلفة ، وإن من الطبيعى أن يكون بسببها خلاف . وخصوصاً إذا شايع القاصُّ صاحب مذهب ، أو زعيم فكرة أو سلطان وشايع الآخر غيره ، فإن ذلك الخلاف يسرى إلى العامة ، وتسوء العقبى ، وكثيراً ما كان يحدث ذلك فى العصور الإسلامية المختلفة .

٧ — ورود المتشابه فى القرآن الكريم :

١٨ — قال تعالى : « هو الذى أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات ، هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه إبتغاء الفتنة ، وإبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به ، كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب »(١).

---

(١) آل عمران : ٧ .

بهذه الآية ثبت ورود المتشابه فى القرآن الكريم ؛ ليختبر الله سبحانه وتعالى قوة الإيمان فى المؤمنين ، وقد كان وروده سبباً فى اختلاف العلماء فى مواضع المتشابهات من القرآن الكريم ، وحاول كثيرون من ذوى الأفهام تأويله ، والوصول إلى إدراك حقيقة معناه ، فاختلفوا فى التأويل اختلافا مبيناً ، ومن العلماء من أرادوا أن يجعلوا بينها وبينهم حجاباً مستورا ، فما كانوا يؤولون ، بل كانوا يتوقفون ويقولون : ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ! » . .

٨ — استنباط الأحكام الشرعية :

١٩ — الينبوع الصافى لهذه الشريعة هو كتاب الله تعالى،وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإن النصوص تتناهى ولكن الحوادث لا تتناهى،فكان لا بد من استنباط حكم شرعى لكل حادثة من الحوادث ، والنصوص وإن شملت الأحكام الكلية ، لا تجىء فيها الأحكام الجزئية بالنص ، فكان لا بد من التعرف بالنظر والفحص،وقد تشعبت بين أيدى الدارسين طرق تعرف الأحكام ، وكل أخذ بما استقام فى منطقه ونظره، وبما وصل إليه من حديث أو أثر لصحابى صح عنده.

ويجب أن يلاحظ أن الخلاف الذى نتج عن هذا الاستنباط ليس خطيراً بل إنه كان محمود العاقبة حسن النتيجة ، إذ نتج من مجموع الآراء المختلفة ما يمكن أن يستخلص منه قانون محكم ، يعادل أحكم القوانين وضعاً، وأعدلها منهجاً ، وأقواها على مسايرة الزمن مع مساوقة الفطرة الإنسانية السليمة .

مدى الخلاف بين المسلمين

٢٠ — هذه بعض أسباب الخلاف ، وإن الخلاف دائماً يبدو مظهره ، وعوامله أسباب تختفى ، وقد يظهر بعضها للباحث . وقد يختفى بعضها فى لجة التاريخ . وقد يكون السبب المباشر لها حدثا جزئيا وتنبعث وراءه خلافات فى قضايا كلية ، إذا تحفزت النفوس ، وتفتحت القرائح وتباينت الأفهام .

وإن الخلاف بين المسلمين قد كان له مظهران : أحدهما عملى ، والاخر علمى :

أما الخلاف العملى فهو كالذى وقع من الخارجين على « عثمان » رضى الله عنه ، وكالذى وقع بين « على بن أبى طالب » والخارجين ، وكالخلاف بين « ابن الزبير » والأمويين ، والخوارج معهم ومع «على» من قبلهم ، فتلك حوادث التاريخ السياسى يسجلها ، ويوضح أسبابها العلمية ويربط بين الأسباب والنتائج فيها .

ولا يهم الباحث العلمى النظرى الذى يؤرخ للعلوم وللمذاهب ، لا للحوادث والوقائع — إلا أن يسجل مدى تأثير هذه الوقائع فى المذاهب الفكرية ، ومدى تأثير المذاهب فيها ، فمثلا نجد أن الخلاف بين «على» رضى الله عنه والأمويين الخارجين عليه انبعثت عن فكرة هى : من لهم حق اختيار الخليفة؟ أهم أهل المدينة وحدهم ، والناس لهم تبع ، أم حق الاختيار للمسلمين فى كل البقاع ؟. ونتج عن هذا الخلاف الشديد بين إمام الهدى « على بن أبى طالب » والأمويين . أن ظهرت فرق مذهبية مختلفة هم « الخوارج » ، و « الشيعة » . وغيرهم ، ونجم عن ظهور الخوارج انبعاث حروب شديدة اللجب بينهم وبين «على» رضى الله عنه أولا ، وبينهم وبين الأمويين ثانيا ونجم عن ظهور « الشيعة » حروب انتهت بقيام الدولة العباسية التى كانت شيعية فى ابتداء تكوين الدعوة .

وهكذا نجد التفاعل بين المذاهب السياسية ، والحوادث الواقعة اشتد حتى صار بأس المسلمين بينهم شديداً .

٢١ — هذا هو الخلاف العملى وتفاعله مع الخلاف النظرى فى الوقت الذى كانت فيه تقوم الخلافات بين المسلمين على أسس من الرأى والنظر ولم تتحول إلى خلاف بين الملوك لمجرد الغلب والحوزة، وإن كان الخلاف الأول هو الدور الإبتدائى لاختلاف الملوك ، واختلاف حوزاتهم ، وهو الطريق الذى وصلوا إليه لحكم المسلمين والتحكم فى رقابهم، وهذا مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم : « الخلافة بعدى ثلاثون، ثم تصير ملكا عضوضاً » أى يعض عليه بالنواجذ فإن « الخلافات التى وقعت فى عهد ذى النورين «عثمان» وفى عهد فارس الإسلام « على بن أبى طالب » هى التى نفذمنها حكم الأمويين ثم امتد الأمر حتى صار الحكم الإسلامى ملكا عضوضاً قد يكون عادلا ، وفى أكثر الأحيان يكون ظالماً .

٢٢ — الأمر الثانى من الخلاف الإسلامى هو الخلاف العلمى النظرى، وإنه كان فى الاختلاف حول بعض الأمور التى تتصل بالعقيدة، وفى الفروع، فالخلاف فيما يتعلق بالعقائد والفقه، لم يتجاوز الحد النظرى والاتجاه الفكرى، فإن العلماء الذين تصدوا لهذا لم يجر بينهم خلاف أدى إلى امتشاق الحسام ، وطبيعة حياتهم العلمية لا تسمح لهم بأن ينقلوا الخلاف من ميدان القول إلى ميدان العمل ، ولم يكن الاختلاف النظرى ليصل فى حدته إلى أن يجعلوه عملياً ، ولم تظهر الحدة إلا فى أن يحكم كل واحد على الآخرين بالخطأ أو الابتداع ، بل إن الاختلاف فى الفقه لم يتجاوز حد اختلاف وجهة النظر. حتى إن كل فريق من المختلفين يقول : « رأينا صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب » .

وما كان للاختلاف العملى مجال فى الميدان النظرى إلا أنه أحياناً كانت

الدولة تغرى بإنزال الأذى ببعض العلماء : إما لأنها تعلم أنه ينهج فى دراساته منهجا فيه تحريض عليها ، فيكون الأذى للتحريض، لا لأصل التفكير ، أو لأنه يخشى على آرائه من إثارة الفتنة، وأحياناً يكون فى بعض الآراء خروج عن الإسلام ودعوة إلى الزندقة . وحتى فى هذا يكون وراءه سبب سياسى ، إذ تكون الزندقة تتضمن تمهيداً لدعوة سياسية ، كالزندقة التى ظهرت فى عهد « المهدى » فى الدولة العباسية ؛ فإنه أغرى بها ذلك الخليفة العباسى . وتتبع « الزنادقة » وما كان ذلك إلا لأن الزندقة كانت تمهيدا لدعوة خرسانية تريد هدم الحكم الإسلامى . ومهدت لذلك بالعمل على انحلال الفكر الإسلامى . فحارب « المهدى » تلك الخارجة فى ميدانين : حاربها فى ميدان الفكر ، بأن سلط عليها العلماء الذين يحسنون الجدل بإبطال نحلهم ومناقشتهم، ثم حاربها فى ميدان القتال ، فنازل « المقنع الخراسانى » الذى كان وراء تلك الدعوات المنحرفة .

٢٣ – ومهما يكن مقدار الخلاف النظرى - سواء أكان فى السياسة أم كان فى العلوم الاعتقادية والفقهية — فانه لم يمس لب الإسلام ، ولم يكن الاختلاف كما أشرنا فى أمر علم من الدين بطريق قطعى لا شك فيه، أو فى أصل من أصوله التى لا مجال لإنكارها ، والتى تعد من أركان الإسلام التى يقوم عليها بناؤه .

وإنه إذا كانت هناك آراء تمس الاعتقاد ، فقد نحى العلماء معتنقيها عن أن يكونوا فى زمرة المسلمين ، فمثلا ظهرت فى عهد « على » رضى الله عنه طائفة تعتقد حلول الله تعالى فى « على بن أبى طالب » تسمى « السبئية »، وأخرى تعتقد أن الرسالة كانت لعلى رضى الله عنه ، ولكن « جبريل » أخطأ ونزل بها على « محمد صلى الله عليه وسلم » وتسمى (الغرابية) ؛ ولكن المسلمين جميعاً يقررون أن هاتين الفرقتين ليستا من أهل الإسلام فى شىء ، كما أن فى

« الخوارج » فرقة تنكر « سورة يوسف » ، وهذه هي الأخرى قد أجمع المسلمون على أنها ليست من أهل الإسلام .

٢٤ — وننتهى من هذا إلى أن المذاهب الإسلامية لها شعب ثلاث :

مذاهب سياسية كان لهـــا مظهر عملى ، قد احتدم أوار الخلاف بينها أحياناً .

ومذاهب اعتقادية لم تتعد الخلاف النظرى فى أكثر الأحيان .

ومذاهب فقهية كانت خيراً وبركة .

ولنتجه إلى هذه الأنواع ، نبينها واحداً واحداً .

المذاهب السياسية

١ — المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة ،وهى الإمامة الكبرى. وسميت ، خلافة ، لأن الذى يتولاها ويكون الحاكم الأعظم للمسلمين ؛ — يخلف النبي صلى الله عليه وسلم فى إدارة شئون المسلمين ، وتسمى الإمامة ، لأن الخليفة كان يسمى إماما ، ولأن طاعته واجبة ، ولأن الناس يسيرون وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم للصلاة .

والخلافة النبوية تقتضى أن يكون الإمام قائماً بين المسلمين ، ليرعى مصالحهم فى الدنيا ، وليحفظ لهم دينهم الذى ارتضوا ، وليحمى الحرية فى العقيدة ، وفى النفس ، وفى المال فى دائرة الشرع الإسلامى .

وقد قسم « ابن خلدون » الملك ثلاثة أقسام : ملك طبيعى . وملك سياسى . وملك نبوى ، فقال :

إن الملك الطبيعى هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة ،والسياسى هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ، والخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها أن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة : فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا » .

ونرى من هذا أن الحد الفاصل بين هذه الأقسام الثلاثة هو أساس الحكم ، فإن كان الأساس التسلط فهو الملك الطبيعى لما فى الإنسان من حب السلطان ، وما دام الأساس التسلط ، فأساس الحكم هو الرغبة الشخصية للملك ، وإن كان المنافقون يسمونها توجيهات عالية ، وإن كان الأساس هو حكم العقل فهو ملك السياسة ، وإن كان الأساس هو الدين فهو الخلافة .

٢ — هذا تقسيم حسن ، بيد أنه يجب أن نقرر في هذا الموضوع أن الخلافة النبوية في الإسلام لاتتخلى عن حكم العقل، والنظر إلى المصالح ، فإن النصوص الواردة في سياسة الحكم محدودة قليلة، والثابت منها غير مفصل، فلا بد من حكم العقل وإدارة شئون الدولة على مقتضاه ، وعلى أساسه في ظل الشرع كما أن المصلحة معتبرة في الحكم ،ولكن على أساس أيضاً من أسس الشرع، بحيث تكون ملائمة له ، غير مصادمة لأصل من أصوله المقررة الثابتة .

وإن قيام الخلافة على هذا الأصل الذى ذكره « ابن خلدون » والذى كانت تتلاقى فيه الأوامر الدينية مع الأحكام المصلحية ، قد تحقق في عصر الراشدين ، فقد كانوا — رضى الله عنهم — مقيمين للحدود منفذين للأحكام الشرعية ، حراساً على الناس في تنفيذها . يدعون إلى الدين ، ويوضحون ما عساه يكون مبهماً عند بعض الناس ، وكانوا مع ذلك عاملين على ما فيه مصلحة الناس ، لأن المصلحة الحقيقية تكون بلا ريب مصلحة شرعية ، وما يدعى من مصالح في محرمات فهو باطل ، وهى مصالح ظاهرة .

ووجوب إقامة خلافة دينية مصلحية تقيم العدل وتمنع الظلم هو أمر اتفقت عليه المذاهب السياسية في الإسلام ، لا فرق بين مذهب ومذهب ، ويقول في ذلك « ابن حزم » :

« اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل ، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التى أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حاشا النجدات من الخوارج ، فانهم قالوا : لا يلزم على الناس فرض الإمامة ، وإنما عليهم أن يتقاضوا الحق ، وهذه فرقة مانرى أنه بقى منهم أحد، وهم المنسوبون إلى « نجدة ابن عويمر الحنفى » باليمامة، وقول هذه الفرقة ساقط يكفى في الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه ، والكتاب والسنة قد وردا بإيجاب الإمام ،

من ذلك قوله تعالى : «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» مع أحاديث كثيرة صحاح فى طاعة الأئمة وإيجاب الإمامة » .

٣ — وإن الإجماع ليس منعقداً فقط على وجوب إمامة هى خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أجمعوا أيضاً على أنه لا بد من حكم إذا تعذر إقامة إمام يصلح أن يكون خليفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولذا قال «على» رضى الله عنه ، فى الرد على الخوارج الذين كانوا يقاطعونه بقولهم لا حكم إلا لله : «كلمة حق يراد بها باطل. نعم أنه لا حكم إلا لله: ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله ، وإنه لا بد للناس من أمير ، بر أو فاجر يعمل فى إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفىء، ويقاتل به العدو ، وتؤمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى، حتى يستريح بر ، ويستراح من فاجر » .

ولأنه لا بد من إمرة ـ كما يقول إمام الهدى «على» رضى الله عنه ـ قسم بعض العلماء الإمامة قسمين : إمامة هى خلافة نبوة ، وهى التى استوفت شروط الخلافة النبوية التى سنبينها، ونبين إختلاف العلماء فيها ! . . . وإذا لم تتحقق شروط الخلافة النبوية أقيمت امامة غير نبوية، وإذا كانت ثمة متول اتبع ، حتى يمكن إقامة الخلافة النبوية على ما سنبين إن شاء الله تعالى .

مواضع اختلاف المذاهب السياسية :

٤ — اختلف علماء المسلمين فى الأمور التى تتعلق بالسياسة ، وهذا الاختلاف كان يدور حول أقطاب أربعة : أولها : جواز إقامة خليفتين أم لا بد أن يكون الخليفة واحداً ؟ وثانيها : فى كونه قرشيا ، وثالثها : كونه لم يرتكب معاصى قط أو يجوز أن يكون مرتكبها ، ورابعها : أن يكون فى بيت من بيوت قريش دون غيرهم ، أم يجوز أن يكون من غيرهم ؟ .

هذه مدارات الاختلاف ، وعند الكلام على الفرق السياسية نبين رأى

كل فرقة فى هذه الأمور وفى غيرها ، ثم هناك أمر خاص يصح أن يلحق بالأمور السابقة ، وهو طرق اختيار الخليفة ، وسنذكره أيضاً عند الكلام فى المنهاج الذى يجب اتباعه فى اختيار الخليفة عند كل فرقة من هذه الفرق .

٥ — هذا ومن المقرر الثابت أن الخلاف حول الخلافة لم يبتدىء مذاهب من أول الأمر ، لأن المذهب يقتضى أن يتكون من منهاج على لفريق من الدارسين الباحثين ، يبنون فيه أصولا لتفكيرهم متميزة واضحة، ثم يكون لكل منهاج طائفة أو مدرسة تعتنق هذه الأصول ، وتدافع عنها ، وتقويها بموالاة البحث والدراسة .

وإن هذه المناهج ، أو هذه المذاهب أو الفرق لم تتكون عند أول خلاف بل إن الخلاف يبتدىء ، ثم بعد ذلك تتبلور الأفكار المختلفة ، ويوصل كل رأى ، ويتعرف أتباع كل واحد من هذه الآراء، فتتكون حينئذ المذاهب .

ولذلك وجب علينا أن نبين أمرين .

أولهما : أدوار الخلاف الذى نجم حول الخلاف ، وثانيهما : ما اتفق عليه وما اختلف فيه فى هذا الدور ، ولقد كان ذلك كله فى عهد الراشدين ، ثم جاء من بعد ذلك تكون الفرق والمذاهب السياسية فى عهد الأمويين ومن بعدهم .

أدوار الخلاف بشأن الخلافة

٦ – لم يرد عن النبي نص قاطع، أو إشارة واضحة إلى من يكون خليفة من بعده، وكل ما ورد فى ذلك أن «النبي» صلى الله عليه وسلم أمر «أبا بكر» بأن يؤم المسلمين، والرسول الأمين فى مرض موته، فاتخذ بعض الناس من هذا إشارة إلى إمامته العامة للمسلمين وقال قائلهم: «لقد رضيه عليه السلام لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا!»، ولكنه لزوم ما ليس بلازم: لأن سياسة الدنيا غير شئون العبادة فلا تكون الإشارة واضحة، وفوق ذلك فانه لم يحدث فى اجتماع السقيفة الذى تناقش فيه المهاجرون والأنصار فى شأن القبيل الذى يكون منه الخليفة – أن احتج أحد المجتمعين بهذه الحجة، ويظهر أنهم لم يعقدوا تلازما بين إمامة الصلاة وإمرة المسلمين. على أنه لو كان ثمة إشارة إلى «أبي بكر» فهى لشخصه فلا تحل الخلاف.

٧ – وهنا يسأل القارىء لماذا لم يذكر القرآن أصول الخلافة؟ أو لم تبين السنة شروط الخلافة، وأوصاف من يكون خليفة؟

ونقول فى الجواب عن ذلك:

إن القرآن الكريم قد وضع للحكم الإسلامى أصولا ثلاثة وهى: العدالة، والشورى، والطاعة لأولياء الأمر فيما أحب المؤمن وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة.

وإن الآيات الدالة على «العدل» ثابتة قائمة لا مجال للشك فى دلالتها القوية القاطعة.

وأما «الشورى» فقد أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الذى كان يخاطب من السماء: «وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى علمه شديد القوى»، وقد قال تعالى فى أمر النبي بالشورى: «وشاورهم فى الأمر» وجعل الشورى أصلا عاما لكل شئون المسلمين فيما لا يرد فيه نص، فقال تعالى: (وأمرهم شورى بينهم).

و « الطاعة » قد ثبتت بنص القرآن فقد قال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ،فان تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » .

ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «على المرء المؤمن السمع والطاعة إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» وبهذه الأصول الثلاثة بينت الشريعة الدعائم التى يقوم عليها الحكم الإسلامى،وإن الشورى التى هى أساس الاختيار للحاكم ومراقبة سلطانة ومدى ماله من حقوق ـ تختلف باختلاف البيئات والشعوب والأحوال العارضة للناس،فتعيين طريق خاص لها غير سائغ ولا مقبول ، ولذلك لم يعين النبي صلى الله عليه وسلم لها طريقاً خاصة ولا نظاما ثابتا ، لاختلاف أمثل النظم باختلاف الشعوب .

وليس الحاكم المختار اختياراً شورياً مطلقاً فى حكمه،بل هو مقيد أولا بالأحكام الدينية ، وإن تنفيذها أول مقاصد الحكم كما نوهنا، وهو ثانيا مقيد بالشورى،فلابد أن يكون بجواره من يشير عليه.بل من يلزمه جانب الصواب.

٨ — بعد هذه التقدمة نقول :

ان المسلمين بسبب ذلك قد اختلفوا عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فى شأن من يخلفه فى ولاية أمر المسلمين :

ف ـ « الأنصار » رأوا أن يكون الخليفة منهم ،لما لهم من فضيلة الإيواء والنصرة ، فهم حماة الإسلام ونصراء الرسول ، ولم يروا أن النبي صلى الله عليه وسلم خصها ببطن من بطون العرب ، ولا بقبيلة من قبائلهم !

وفريق آخر على رأسهم « أبو بكر » و « عمر » رأوا الأمر للمهاجرين، لأنهم السابقون الى الإسلام ، ولأن العرب لا تدين الا لقريش .

وفريق ثالث رأوا أن الخلافة فى « بنى هاشم » وهم أسرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ونادوا «بعلى بن أبى طالب»لامتيازه على كل «بنى هاشم» بالسبق الى الإسلام والدفاع عنه فى المواقف الجلي ، والعلم والفقه في الدين ! .

ولم يدم الخلاف طويلا ، فإن فريق « أبي بكر » و « عمر » هو الذى انتصر رأيه فى اجتماع « سقيفة بن ساعدة » وبويع « أبو بكر » رضى الله عنه. وتمت بيعته بالإجماع إن استثنينا رجلا من الأنصار، وهو « سعد بن عبادة » وذهب الرأى الأول فى لجة التاريخ ، ولم يدع إليه مذهب من المذاهب من بعد . وأما الرأى الثالث ، فقد سكن حتى آخر عصر الخليفة الثالث .

٩ — سكن الخلاف فى مدة « أبي بكر » و « عمر » وأكثر خلافة ذى النورين « عثمان » رضى الله عنه ؛ لأن شخصية « أبي بكر » و « عمر » وما أخذ « عمر » المسلمين به من عطف وعدل وحزم كان لها الأثر فى منع الفتن من أن تظهر ، والخلافات من أن تنبثق ، وفوق ذلك شغل المسلمون بالجهاد فى سبيل الله ، والتعاون فى تدبير الأمور لتلك الفتوح التى اتسعت بها رقعة الحكم الإسلامى ولذلك لم يحفظ التاريخ شيئاً من الجدل حول الخلافة طول مدة « أبي بكر » و « عمر » وشطراً من خلافة « عثمان » حتى جاءت الفتن فى عهد الخليفة الشهيد « عثمان » رضى الله عنه .

١٠ — وقبل أن نخوض فى بيان أسبابها نذكر طرق اختيار الخليفة التى اختير بها أولئك الخلفاء الثلاثة: لقد سلك الصحابة ثلاثة مسالك لاختيار الخلفاء . وكان اختيار كل خليفة يخالف اختيار الآخرين .

المسلك الأول — طريق انتخاب « أبي بكر الصديق » وقد كان طريق الانتخاب المباشر من المسلمين. وقد حصل ذلك سريعاً فى « سقيفة بن ساعدة » .

والمسلك الثانى — طريقة العهد لمن بعده . وقد حصل ذلك فى انتخاب « عمر » رضى الله عنه : إذا اختاره « أبو بكر » . وعهد إليه ثم أخذ البيعة له من المسلمين .

والمسلك الثالث — أن يرشح الخليفة عدداً يختارون هم من بينهم واحداً يتقدم المسلمون لمبايعته . وذلك الذى فعله عمر عندما ضرب وهو مشرف على الموت . فقد جعل الأمر بين ستة يتفقون على اختيار واحد منهم ، يتفقون عليه ، ويقدمونه

لجمهور المسلمين ليبايعوه . فاختار الستة « عثمان » رضى الله عنه . ورشحوه لهم للعامة فبايعوه ومنهم من بايع وفى نفسه شيء . « كالمقداد بن الأسود » وقد وافق هذا الفريق على البيعة منعاً للاختلاف .

١١ — وبهذا تم اختيار ذى النورين « عثمان » . وفى عهده ابتدأ الخلاف قوياً حاداً . وظهر ذلك الخلاف فى فتن كموج البحر . وكانت هذه الفتن الخطوة الأولى للافتراق السياسى بين المسلملين.وكذلك كانت الخطوة الأولى لتكوين المذاهب السياسية .

والأسباب فى هذه الفتن ، أو فى ظهور الخلاف الحاد فى عهد « عثمان كثيرة » :

١٢ — (١) وأول هذه الأسباب سماحة لكبار«المهاجرين » والمجاهدين الأولين بالذهاب إلى « الأنصار » فإن أولئك انسابوا فى الأقاليم الإسلامية بعد أن كان «عمر» رضى الله عنه قد منعهم من الخروج من المدينة إلا لولاية يتولونها أو لقيادة جيش يقودونه ، وكان منعه لهم سببه أنه يريد أن ينتفع بهم ، وخشية أن يفتن الناس بهم ، وأن ينقدوا الحكام بما لهم من سابقة ، فأبقاهم عنده لينتفع هو بنقدهم .

فلما أذن لهم « عثمان» رضى الله عنه كان منهم نقد للخليفة ونقد للحكام، وانظر إلى ما كان يقوله «أبو ذر الغفارى»:فإنه يروى أنه كان يقول بالشام: « والله لقد حدثت أعمال ما أعرفها . . والله ما هى فى كتاب الله ، ولا سنة نبيه . . والله إنى لأرى حقاً يطفأ ، وباطلا يحيا ، وصادقاً مكذبا ، وأثرة بغير تقى ، وما لا مستأثراً به . . »

وترى فى هذه العبارات القويه الجارحة نقدا قوياً صارخا من صحابى جليل ، وإنه بلا شك له أثره فى نفوس العامة ، وخصوصاً ممن يتململون من الحكم ، ولم يتعودوا نظاماً .

ولذا قال « حبيب الفهرى » « لمعاوية » : إن « أبا ذر » لمفسد عليكم

الشام ، فتدارك أهله إن كان لك فيه حاجة ، فشكا « معاوية » « أبا ذر » إلى « عثمان » ، فأحضره إلى المدينة ، ثم نفاه إلى الربذة .

وإن نفي مثل هذا الصحابي له أثره بلا شك ، وإذا كان « أبو ذر » قد تدورك في الشام ، فلاشك أن غيره أثر أثره في غير الشام ، وإن في السامعين أقواما حديثي عهد بكفر ، ولم تشرب قلوبهم حب الإسلام ، وفيهم من يدعون إلى الفتنة ، وفي غيرهم سماعون لهم .

١٣ — (٢) ومن الأسباب اشتهار سيدنا « عثمان » بحبه لقرابته ، وليس في ذلك إثم ولا لوم ، ولكنه ولاهم وقربهم وكان يستشيرهم في كثير من شئون الدولة ، وفيهم من ليس أهلا للثقة ، وبمقدار الإكثار من استشارتهم لم يكثر من استشارة علية الصحابة : « كعلي بن أبي طالب » و « سعد بن أبي وقاص . » و « طلحة » ، وغيرهم ممن كانوا من الخاصة الذين يستشيرهم « عمر » .

وأولئك الأمويون الذين كانوا هم قرابة « عثمان » يحاولون القبض على ناصية الأمور ، وكانوا يحرضون « عثمان » على عدم الالتفات إلى لوم اللائمين ، ونقد الناقدين . يروى في ذلك أن « عثمان » لما أحاط به الذين تألبوا عليه ، وجاءوا إليه من « مصر » و « الكوفة » ، استعان « بعلي بن أبي طالب » رضي الله عنه في صرف المصريين ، فصرفهم ، وأشار عليه « عليٌّ » بأن يكلم الناس بكلام يسمعونه ، يشهد الله على ما في قلبه من النزوع والإنابة ، فتكلم بكلام فرقَّ له الناس ، وبكى كثيرون منهم ، وارتدت القلوب الشاردة وكادت القضب تعود إلى أجفانها ، وتموت نوازع الشر في خلاياها ، ولكن « مروان بن الحكم » جاء إليه ، وقال له : « بأبي أنت وأمي ، والله لوددت أن مقالتك هذه كانت وأنت ممتنع منيع فكنت أول من رضي بها ، وأعانك عليها ، ولكنك قلت ما قلت حين بلغ الحزام الطبيين[1] ، وخلفَ السيلُ الزبى[2] ،

---

(١) الطبي بضم الطاء وكسرها حلمة الثدي ، وبلغ الحزام الطبيين مثل يضرب للشدة .

(٢) الزبي المرتفعات من الأرض .

وحين أعطى الخطة الذليلة الذليل ، والله لإقامة على خطيئة يستغفر منها ، أجمل من توبة تخوّف عليها ، وإنك إن شئت تقربت بالتوبة ، ولم تقر بالخطيئة ، وقد اجتمع إليك على الباب مثل الجبال من الناس، فقال «عثمان» : فاخرج إليهم ، فكلمهم ، فانى لأستحي أن أكلمهم ، فخرج « مروان » إلى الباب ، والناس يركب بعضهم بعضا ، فقال : « ما شأنكم فقد اجتمعتم : كأنكم اجتمعتم لنهب ، شاهت الوجوه كل إنسان آخذ بأذن صاحبه، جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا . أخرجوا عنا ، والله لئن رمتمونا ليمرن عليكم منا أمر لا يسركم ، ولا تحمد واغب رأيكم . . . ارجعوا إلى منازلكم ، فانا والله ما نحن مغلوبين على ما فى أيدينا[١] » .

١٤ — (٢) ولقد كان من نتائج هذا توليته ولاة من أقاربه، أن حرك عوامل الاتهام بالمحاباة ، وبعض هؤلاء لم يكونوا من ذوى السبق فى الإسلام وبعضهم كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح دمه ، إذ ارتد بعد إيمان «كعبد الله بن سعد بن أبى السرح » ، وقد ولاه بعد « عمرو بن العاص » . وقد أخذ هذا يؤلب الناس على «عثمان» بسبب ذلك حتى كان يقول: « والله إن كنت لألقى الراعى فأحرضه عليه » ، وانتشرت بتولية « عبد الله » قالة السوء عنه : إذ أخذ الناس يتحدثون عنه ، وهو الرجل الذى آمن ثم كفر ، ثم كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولم يكن فى سياسته كيسا رحيما كمعاوية . بل كان غليظا قاسيا . وجريئا فى مخالفة « عثمان » . وقد جاء فى كتاب الإمامة والسياسة: « ذكروا أن أهل « مصر » جاءوا يشكون « ابن أبى السرح » عاملهم . فكتب إليه « عثمان » كتاباً ، يتهدده ، وينهاه فأبى « ابن أبى السرح » أن يقبل ما نهاه عنه «عثمان» وضرب بعض من أتاه من قبل « عثمان » من أهل مصر حتى قتله » .

ولاشك أن فعل مثل هذا الوالى من شأنه أن يثير النقمة على أمير المؤمنين

---

(١) الطبرى ج ٥ ص ١١٢ :

سيدنا « عثمان » رضى الله عنه . وقد كان ، فإن المصريين كانوا أول الناس انتقاضاً وذهاباً إلى المدينة ، لمحاصرة سيدنا « عثمان » رضى الله عنه. فإن فعل « ابن أبى السرح » هذا يجعل الناس ييئسون من إقامة العدل . وفى اليأس من العدل فتح باب الشر والفتن ، والقتل والقتال ، إذ الشعور بالعدل هو الحاجز الحصين دون الفتن .

١٥ — (٤) ومن أسباب الخلاف لين سيدنا « عثمان » رضى الله عنه ، فلينه مع عماله — ولم يكن بعضهم عدلا — جعل الناس ييئسون من عدله ، فلم يكن كعمر حازماً مع ولاته ، وخصوصاً فى معاملتهم للرعية، وكان شعار عمر: خير لى أن أعزل كل يوم والياً . من أن أبقى والياً ظالما من ساعة زمان :

ولم يكن « عثمان » رضى الله عنه حازماً مع الذين ثاروا عليه وهاجموا داره ، وحصبوه وهو على المنبر، ولو أنه أخذ أولئك العصاة بالشدة عندما تحركت رءوس بالانتقاض والفتنة، حتى يعلموا أن الفتنة ليست وسيلة للعلاج ثم بعد ذلك يرد الحق إلى نصابه . ويعزل الولاة الظالمين — لأدى ذلك إلى نجاته ، وإلى استتباب أمن المسلمين وحسم الخلاف. ولقد كان عظماء الصحابة على استعداد لنصرته : وكلما هموا بحمل السلاح ثبطهم . ويقول الرواة : إن ثمانمائة كانوا على استعداد لحمل السلاح ، وكلهم من بقايا السيف وبقايا السيف أبقى عدوا وأحفظ للبيضة . وقد منعهم سيدنا « عثمان » إيثارا للعافية. ومنعاً للقتل والقتال بين المسلمين . فكان هو رضى الله عنه أول فداء . وكان قتله ابتداء بلاء للمسلمين ، وفتح باب فتنة أخذت تموج كموج البحر .

١٦ — (٥) ومن الأسباب — وهو أعظمها — وجود طوائف من الناقمين على الإسلام ، الذين يكيدون لأهله، ويعيشون فى ظله ، وكان أولئك يلبسون لباس الغيرة على الإسلام، وقد دخلوا فى الإسلام ظاهراً ، وأضمروا الكفر باطناً ، فأخذوا يشيعون السوء عن ذى النورين « عثمان » ، ويذكرون « على بن أبى طالب » رضى الله عنه بالخير ، وينشرون روح النقمة فى البلاد

ويتخذون مما يفعله بعض الولاة ذريعة لدعايتهم ، وكان الطاغوت الأكبر لهؤلاء « عبد الله بن سبأ » ، وقد قال فيه « ابن جرير الطبرى » :

كان « عبد الله بن سبأ » يهوديا من أهل « صنعاء » ، أمه أمة سوداء فأسلم زمان « عثمان » ، ثم تنقل فى بلدان المسلمين ، يحاول ضلالهم ، فبدأ ببلاد « الحجاز » ، ثم « البصرة » ، ثم « الشام » ، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام ، فأخرجوه حتى أتى « مصر » ، فقال لهم فيما يقول : « لعجب ممن يزعم أن (عيسى) يرجع ، ويكذب بأن (محمداً) يرجع وقد قال الله عز وجل (إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد ثم (محمد) أحق بالرجعة من عيسى . . . ثم قال لهم بعد ذلك : (إنه كان ألف نبى ، ولكل نبى وصى ، وكان (على) وصى (محمد) ، ثم قال (محمد) خاتم النبيين (وعلى خاتم الأوصياء) .

ثم قال بعد ذلك : (إن عثمان) أخذها بغير حق ، وهذا وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانهضوا فى هذا الأمر فحركوه ، وأبدوه بالطعن على أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، لتستميلوا الناس . . . فبث دعاته ، وكان ما كان ممن استفسد فى الأمصار وكاتبوه ، ودعوا فى السر إلى ما عليه رأيهم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار كتباً يضعونها فى عيوب ولاتهم ، ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك . . . وأوسعوا الأرض إذاعة ، وهم يريدون غير ما يظهرون ويسرون غير ما يبدون .

وهكذا نرى شيخ المؤرخين (الطبرى) يبين كيف كانت مؤامرة هؤلاء لإفساد أمر المسلمين ، واتخذوا من الشكوى من بعض ولاة (عثمان) ذريعة للدعوة إلى الانتقاض ، وبث الأفكار المنحرفة المفرقة .

١٧ — تضافرت هذه الأسباب، وكمل بعضها بعضا ،حتى انتهت بقتل

الخليفة الشهيد ذى النورين « عثمان بن عفان » وفتح باب الفتن فى عهـــد الإمام « على » رضى الله عنه ، وقيام الخلاف المستحكم فى السياسة الإسلامية ونشأت المذاهب المختلفة فى ذلك .

وفى ظل هذه الفتن نبت « المذهب الشيعى » وإن كان « الشيعة » ومعهم غيرهم يقولون : إن جذوره تمتد إلى وقت وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

وفى صدى هذه الفتن التى استمرت طول عهد « الإمام على » كرم الله وجهه نبت « مذهب الخوارج » أيضاً

وإذا كان عصر الخليفة الثالث قد انتهى بوجود « الشيعة » و« الخوارج » وهما مذهبان متعارضان كما هو الواضح مما سنبين إن شاء الله تعالى ، ـــ فقد وجد بينهما المعتدلون الذين سماهم التاريخ أهل السنة ، أو الجماعة .

المذاهب السياسية الاسلامية دينية

١٨ – وإنه يجب التنبه إلى أن الخلاف السياسى، أو المذاهب السياسية قد ابتدأت سياسية تنزع منزعاً سياسياً، ولكن طبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين وهو قوامها ولبها، ولذلك كانت المذاهب السياسية التى نشأت تحوم مبادئها حول الدين، فتقترب منه أحياناً، وتبتعد عنه أحياناً بتخريجات فيها انحرافات عن مبادئه، وإن المذاهب السياسية ذاتها فى اتجاهاتها تعرضت لبحوث أخرى تتعلق بأصول الدين حول الإيمان والاعتقاد، فكان لها رأى قائم بذاته فى الاعتقاد والايمان.

ولم تقف عند حد الاعتقاد، بل تجاوزته إلى آراء فى الفروع، فكان للمذاهب السياسية بحوث كاملة فى الفروع: إذ نجد أن المذهب السياسى معه آراء فى الاعتقاد ومذهب فقهى فى الفروع، لعله أبقى أثراً فى التاريخ من «المذهب السياسى».

«فالشيعة» لهم نحلتهم السياسية، وهى تقرب أو تبتعد عن الدين، ولهم منهاج فى دراسة العقائد، قد قاربوا فيه بعض الفرق الاعتقادية أو اتحدوا معها كا سنبين. وكذلك «الخوارج» فلهم بجوار آرائهم السياسية آراء فى الاعتقاد والايمان، ولعل تفاعل هذين النوعين من الآراء هو الذى أوجد الفرقة فى شدتها وعنفها.

ومع هذين النوعين من التفكير كان الأثر الخصب فى الفقه، فقد أثر عن المعتنقين لهذه المذاهب السياسية فقه جيد مفيد يتقارب فى كثير من الأحيان مع فقه المذاهب الأربعة وفقهاء الأمصار عامة، فمن المذاهب الباقية التى يردوردها الدارسون لمذاهب الفقه الإسلامية – «الفقه الجعفرى» و «الفقه الزيدى»،

وإمام المذهب الأول هو « الإمام جعفر الصادق » ابن « محمـــد الباقر » رضى الله عنهما وإمام المذهب الثانى عمه « زيد بن على زين العابدين » رضى الله عنهما .

وقد أثر عن مذهب الخوارج « فقه الإباضية » وهو فقه دقيق عميق يقارب فقه المذاهب الأربعة فى أكثر الأحوال ، وسنذكر ذلك عند الكلام فى المذاهب الفقهية إن شاء الله تعالى .

١٩ — وبعد بيان هذا نتكلم فى المذاهب السياسية ؛ وهى فى أصولها ثلاثة :

« الشيعة » و « الخوارج »، و « أهل السنة » أو « الفقهاء » و « المحدثون » .

الشيعة

التعريف الإجمالى بهم :

٢٠ ـــ « الشيعة » أقدم المذاهب السياسية الإسلامية ، وقد ذكرنا أنهم ظهروا بمذهبهم فى آخر عنصر « عثمان » رضى الله عنه، ونما وترعرع فى عهد «على» رضى الله عنه ، إذ كان كلما اختلط بالناس ازدادوا إعجاباً بمواهبه ، وقوة دينه وعلمه ، فاستغل الدعاة ذلك الاعجاب ، وأخذوا ينشرون آراءهم فيه ، ما بين رأى فيه مغالاة ، ورأى فيه اعتدال .

ولما اشتدت المظالم على أولاد على فى عهد الأمويين ،وكثر نزول الأذى بهم ثارت دفائن المحبة لهم وهم ذرية الرسول ، ورأى الناس فيهم شهداء الظلم فاتسع نطاق المذهب الشيعى ، وكثر أنصاره .

٢١ ــ وقوام هذا المذهب هو ما ذكره « ابن خلدون » فى مقدمته :

«إن الإمامة ليست من مصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة ، ويتعين القائم فيها بتعيينهم ، بل هى ركن الدين وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبى إغفالها، وتفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوما عن الكبائر والصغائر .

ويتفق « الشيعة » على أن « على بن أبى طالب » هو « الخليفة المختار » من النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنه أفضل الصحابة رضوان الله تبارك وتعالى عليهم .

ويرى أن من الصحابة من كان يرى رأى الشيعة فى تفضيله على كل الصحابة وقد ذكر « ابن أبى الحديد » الشيعى المعتدل أن من الصحابة الذين

فضلوا « علياً » عن كل الصحابة «عمار بن ياسر» ، و «المقداد بن الأسود» ، و «أبا ذر الغفارى » : و « سلمان الفارسى » و « جابر بن عبد الله و« أبى بن كعب » ، و « حذيفة » و « بريدة » ، و « أبا أيوب الأنصارى » و « سهل بن حنيف » ، و « عثمان بن حنيف » و « أبا الهيثم بن التيهان » ، و « أبا الطفل عامر بن وائلة » ، و « العباس بن عبد المطلب » وبنيه ، و « بنى هاشم » كافة ، ويقول « ابن أبى الحديد » : و « ابن الزبير » كان من القائلين به فى بدء الأمر ، ثم رجع عنه ، كما يذكر أن بعض « بنى أمية » كانوا يرون هذا الرأى ومنهم « سعيد بن العاص » .

٢٢ — ولم يكن الشيعة على درجة واحدة ، بل كان منهم الذين غالوا فى تقدير على وبنيه ، ومنهم المعتدلون المقتصدون ، وقد اقتصر المعتدلون على تفضيله على كل الصحابة من غير تكفير أحد ، ومن غير أن يضعوه فى درجة التقديس التى يعلو بها على البشر ، ولقد قال « ابن أبى الحـــديد » فى المعتدلين منهم :

«وكان أصحابنا أصحاب النجاة والخلاص والفوز فى هذه المسألة ، لأنهم سلكوا طريقاً مقتصدة ؛ قالوا إنه أفضل الخلق فى الآخرة ، وأعلاهم منزلة فى الجنة ، وأفضل الخلق فى الدنيا ، وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب ، وكل من عاداه أو أبغضه فإنه عدو الله سبحانه وتعالى ، وخلد فى النار مع الكفار والمنافقين ، إلا أن يكون ممن ثبتت توبته ، ومات على توليه وحبه ، فأما الأفاضل من المهاجرين الذين ولوا الإمامة قبله ؛ فلو أنكر إمامتهم ، وغضب عليهم وسخط فعلهم ، فضلا عن أن يشهر عليهم السيف أو يدعوهم إلى نفسه ؛ — لقلنا إنهم من الهالكين كما لو غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ؛ لأنه قد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حربك حربى ، وسلمك سلمى » ، وأنه قال : « اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه » . وقال له :

« لايحبك إلا مؤمن ، ولايبغضك إلا منافق ، ولكننا رأيناه رضى إمامتهم وبايعهم ، وصلى خلفهم ، وأنكحهم ، وأكل فيئهم ، فلم يكن لنا أن نتعدى فعله ولا نتجاوز ما اشتهر عنه ، ألا ترى أنه لما برىء من معاوية برئنا منه ، ولما لعنه لعناه ، ولما حكم بضلال أهل الشام ، ومن كان فيهم من بقايا الصحابة «كعمرو بن العاص» ، و «عبد الله» ابنه وغيرهما ، — حكمنا أيضاً بضلالهم، والحاصل أننا لم نجعل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا رتبة النبوة ، وأعطيناه كل ماعدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه ، ولم نطعن فى أكابر الصحابة الذين لم يصح عندنا أنه طعن فيهم [١] » .

المـوطن الذى نشئوا فيه وزمان نشأتهم:

٢٣ — قامت الشيعة ظاهرة كما قلنا فى آخر عصر الخليفة الثالث «عثمان» وقد نمت وترعرعت فى عهد «على» رضى الله عنه ، من غير أن يعمل على تنميتها ، ولكن مواهبه كما قلنا هى التى دعت إليه ، ولما قبضه الله تعالى إليه، تكونت الفكرة الشيعية مذاهب . منها ما كان فيه مغالاة ومنها ما كان فيه اعتدال كما نوهنا ، وهى فى كلتا حاليها قد اتسمت بالتعصب الشديد لآل البيت النبوى

وقد كان العصر الأموى محرضاً على المغالاة فى تقدير «على» رضى الله عنه لأن «معاوية» سن سنة سيئة فى عهده وفى عهد إبنه ومن خلفه من الأمويين ، حتى عهد « عمر بن عبد العزيز » ، وتلك السنة هى لعن إمام الهدى « على بن أبى طالب » رضى الله عنه عقب تمام الخطبة ، ولقد استنكر ذلك بقية الصحابة ونهوا « معاوية » وولاته عن ذلك ، حتى لقد كتبت « أم سلمة » زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه كتاباً تنهاه وتقول فيه « إنكم تلعنون الله ورسوله على

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ج ٣

منابركم ؛ وذلك أنكم تلعنون « على بن أبي طالب » ومن أحبه ، وأشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبه » . وفوق ذلك فإنه فى عهد « يزيد » قتل « الحسين بن على » الذى هو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة ؟ كما ورد فى الأثر — قتلة فاجرة وذهب دمه عبيطاً ، من غير أن ترعى حرمة دين . وأخذت بنات « الحسين » وبنات « على » سبايا إلى « يزيد بن معاوية » ، وهم بنات إبنة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعترة النبوية الطاهرة ! . .

رأى الناس ذلك ، ولم يستطيعوا تغييراً ولا تحويلا ، فكظموا غيظهم وكبتوا نفوسهم ، واشتد ألمهم ، فاندفعوا إلى المغالاة فى تقدير أولئك الذين غالى الأمويون فى إيذائهم ، وهكذا يدفع الكبت العقلي والنفسي دائماً ، فإنه يدفع إلى المبالغة فى التقدير ؛ إذ العطف والإشفاق يدفعان إلى الإكبار والتقـــدير .

٢٤ — والشيعة نشأت فى مصر ابتداء فى عهد « عثمان » ، إذ وجد الدعاة فيها أرضاً خصبة ، وعمت العراق ، واتخذته لها مستقراً ومقاماً ، فإذا كانت « المدينة » و « مكة » وسائر « مدائن الحجاز » مهـــداً للسنة والحديث ، و « الشام » مهداً لنصراء الأمويين ، فقد كان « العراق » مقاماً للشيعة ! . .

ولمـــاذا كان العراق مهد الشيعة ؟ . . لقد تضافرت عدة أسباب فجعلته كذلك ؛ « فعلى بن أبي طالب » أقام به مدة خلافته ، وفيه التقى بالناس ، ورأوا فيه ما أثار تقديرهم ، ولم يعلنوا الولاء بقلوبهم للأمويين قط ، فرماهم « معاوية » فى خلافته « بزياد بن أبيه » ، فقضى على المعارضة أن تظهر ، ولكنه لم يقتلع جذورها من النفوس ، ولمـــا مضى « زياد » استمر إبنه على حكمه من بعده فى عهد « يزيد بن معاوية » ، وصار « العراق » أول المنتقضين على الأمويين حتى استقر الأمر « لبنى مروان » فى عهد « عبد الملك بن مروان » فرماهم

« بالحجاج » فاشتد فى القمع ، وكلما اشتد قمعه اشتد « المذهب الشيعى » فى نفوس معتنقيه .

والعراق فوق ذلك ملتقى حضارات قديمة ، ففيه علوم «الفرس» وعلوم « الكلدان » وبقايا حضارات هذه الأمم ، وقد ضمت إلى هذا فلسفة اليونان ، وأفكار الهنود ، وقد امتزجت هذه الحضارات وتلك الأفكار فى « العراق » فكان المنبت الذى نبتت فيه أكثر الفرق الإسلامية ، وخصوصاً مايتصل فيها بالفلسفة ، ولذلك امتزجت بالشيعة آراء فلسفية كثيرة . تتلاءم مع بيئة العراق الفكرية .

وفوق ذلك فإن العراق كان مهد الدراسات العلمية وفى أهله ذكاء ، وفيهم تعمق ، وقال فيهم « ابن أبى الحديد » .

« ومما ينقدح لى فى الفرق بين هؤلاء القوم وبين العرب الذين عاصروا « رسول الله » ، صلى الله عليه وسلم وآله ، أن هؤلاء من العراق ، وساكنى الكوفة وطينة العراق مازالت تنبت أرباب الأهواء . وأصحاب النحل العجيبة والمذاهب البديعة ، وأهل الأقليم أهل بصر وتدقيق ونظر وبحث عن الآراء والعقائد ، وشبه معترضى المذاهب ، وقد كان منهم فى أيام الأكاسرة مثل « مانى » ، و « ديصان » ، و « مزدك » وغيرهم ، وليست طينة الحجاز هذه الطينة ، ولا لأذهان أهل الحجاز هذه الأذهان ! . .

ونرى من هذا أن العراق كان مزدحم الآراء والمعتقدات من قديم ، فكان لابد أن تنشأ فيه المذاهب السياسية والمذاهب الاعتقادية فلاغرابة أن تنمو الأفكار الشيعية فى بيئته ! . .

أثر الفلسفة القديمة فى المذهب الشيعى

٢٥ - لاشك أن الشيعة فرقة إسلامية إذا استبعدنا مثل « السبئية » الذين ألهوا « علياً » ، ونحوهم ، ولاشك أنها فى كل ماتقول تتعلق بنصوص قرآنية أو أحاديث منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن مع ذلك اشتملت ، آراؤها على أفكار فلسفية أرجعها علماء الشرق والغرب إلى مصادرها من المذاهب الفلسفية والدينية السابقة على الإسلام ، والحضارة الفارسية التى انتهت بظهور الإسلام .

فبعض العلماء الأوربيين . ومنهم « الأستاذ دوزى » يقررون أن أصل «المذهب الشيعى» نزعة فارسية ، إذ أن العرب تدين بالحرية ، والفرس يدينون بالملك وبالوراثة فى البيت المالك ، ولايعرفون معنى الانتخاب للخليفة ، وقد انتقل النبي إلى الرفيق الأعلى ولم يترك ولداً ، فأولى الناس بعده ابن عمه « على بن أبى طالب » فمن أخذ الخلافة « كأبى بكر » و «عمر» و «عثمان » ؛ فقد اغتصب الخلافة من مستحقها ، وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى التقديس ، فنظروا هذا النظر نفسه إلى «على» وذريته، وقالوا إن طاعة « الإمام » أول واجب ، وطاعته طاعة الله تعالى : (١) .

ويقرر بعض العلماء الأوربيين أن « الشيعة » أخذت من اليهودية أكثر مما أخذت من الفارسية ؛ مستدلا بأن « عبد الله بن سبأ » أول من أظهر الدعوة إلى تقديس « على » كان يهودياً ، ويقرر هؤلاء أنه مع تلك الآثار اليهودية فى المذهب الشيعى فالمذهب الشيعى ، كان مباءة للعقائد الآسيوية القديمة كالبوذية وغيرها (٢) .

(١) راجع فى ذلك فجر الإسلام لأستاذنا المرحوم الدكتور أحمد أمين

(٢) السيادة العربية .

٢٦ — ولعل هذا القول الذى قرر أن هذا المذهب الشيعى استق من اليهودية بعض مبادئه ، قد استقاه الأوربيون من أقوال « للشعبي » وكلام « لابن حزم الأندلسى » ، فقد كان « الشعبي » يقول عن « الشيعة » إنهم يهود هذه الأمة ، وقال « ابن حزم » فى الفصل :

« سار هؤلاء الشيعة فى سبيل اليهود القائلين : « إن إلياس » عليه السلام ، و « فنحاس بن العازار بن هرون » عليه السلام أحياء إلى اليوم » وسلك هذا بعض الصوفية ، فزعموا أن « الخضر » و « إلياس » عليهما السلام حيان إلى الآن » [١] .

وفى الحق ، إنا نعتقد أن الشيعة قد تأثروا بالأفكار الفارسية حول الملك ووراثته ، والتشابه بين مذهبهم ، ونظام الملك (الفارسى) واضح ويزكى هذا أن أكثر أهل فارس إلى الآن من الشيعة ، وأن الشيعة الأولين كانوا من فارس .

وأما اليهودية فإذا كانت توافق بعض آرائهم ، فلأن الفلسفة الشيعية اقتبست من نواح مختلفة ، وكان المنزع فارسياً فى جملته . وإن استندوا إلى أقوال إسلامية .

والشيعة الحاضرون وأكثر المعتدلين ينكرون أن يكون مثل عبد الله ابن سبأ منهم ، لأنه ليس مسلماً فى نظرهم فضلا عن أن يكون شيعياً ، ونحن نوافقهم كل الموافقة .

(١) الفصل ص ٤ — ص ١٨٠

فرق المذهب الشيعى

٢٧ – قلنا فى التعريف الإجمالى بالشيعة إنه يحمل إسم الشيعة ناس قد غالوا ، وناس قد اقتصدوا . وناس بين هؤلاء وأولئك .

فالغلاة المتطرفون قد رفعوا « علياً » إلى مرتبة الألوهية ومنهم من رفعه إلى مرتبة النبوة ، وجعلوه فى منزلة أعلى من « النبى » صلى الله عليه وسلم ، ولنذكر بعض هؤلاء الغلاة الذين خرجوا بمغالاتهم عن الإسلام . وينكر الشيعة الحاضرون نسبتهم إلى الشيعة ، ونحن ننكر نسبتهم إلى الإسلام .
ومن هؤلاء .

١ – السبئية :

٢٨ – وهم أتباع « عبد الله بن سبأ » ، وكان يهودياً من أهل « الحيرة » أظهر الإسلام ، وأمه أمة سوداء ، ولذلك يقال عنه « ابن السوداء » ، وقد أشرنا إلى أنه كان من أشد الدعاة ضد سيدنا « عثمان » وولاته .

تدرج فى نشر أفكاره ومفاسده بين المسلمين ؛ وموضوعها « على بن أبى طالب » رضى الله عنه – أخذ ينشر بين الناس أنه وجد فى « التوراة » أن لكل نبى وصياً ؛ وأن « علياً » وصى « محمد » ؛ وأنه خير الأوصياء كما أن « محمداً » خير الأنبياء ؛ ثم إن « محمداً » سيرجع إلى الحياة الدنيا ، ويقول : « عجبت لمن يقول برجعة « المسيح » ، ولا يقول برجعة « محمد » ؛ ثم تدرج من هذا الحكم بألوهية « على » رضى الله عنه ؛ ولقد هم « على » بقتله ؛ إذ بلغه عنه ذلك ؛ ولكن نهاه عبد الله بن عباس ؛ وقال له : إن قتلته اختلف عليك أصحابك ؛ وأنت عازم على العودة لقتال أهل الشام . فنفاه إلى المدائن » .

ولما قتل « على » رضى الله عنه استغل ابن سبأ محبة الناس له كرم الله وجهه

وألمهم لفقده، فأخذ ينشر حول موته الأكاذيب التي تجود بها قريحته إضلالا للناس وإفساداً لهم. فصار يذكر للناس أن المقتول لم يكن «علياً»، وإنما كان شيطاناً تصور للناس في صورته، وأن «علياً» صعد إلى السماء، كما صعد إليها «ابن مريم» عليه السلام، وقال: «كما كذبت اليهود والنصارى في دعواهما قتل «عيسى بن مريم»؛ كذلك كذبت «الخوارج» في دعواها قتل «علي» رضي الله عنه، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً مصلوباً شبهوه بعيسى، كذلك القائلون بقتل «علي» رأوا قتيلا يشبه «علياً» فظنوا أنه «علي»، وقد صعد إلى السماء، وإن الرعد صوته، والبرق تبسمه ومن سمع من السبئيين صوت الرعد يقول السلام عليك يا أمير المؤمنين، وقد روى «عمر بن شرحبيل أن «ابن سبأ» قيل له:

«إن علياً قد قتل «فقال»: إن جئتمونا بدماغه في صرة لم نصدق بموته، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحذافيرها»[1].

وإن من هؤلاء السبئية من كان يقول: إن الإله حل فيه وفي الأئمة من بعده، وهو قول يوافق بعض الديانات القديمة التي كانت تقول بحلول الآلهة في بعض البشر، وإن روح الإله تتناوب الأئمة إماماً بعد إمام. كما كان يقول المصريون القدماء في الفراعنة.

ومن السبئية أيضاً طائفة كانت تقول عن «علي»: «إن الإله قد تجسد فيه»، وقالوا له. «هو أنت الله»؛ وقد هم بإحراق هؤلاء كما بينا في صدر كلامنا عن «السبئية».

٢ — الغرابية:

٢٩ — وهي فرقة من الغلاة، وهذه الفرقة لم تؤله علياً؛ كما فعل السبئية

(١) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي

ولكنها كادت تفضله على « النبي » صلى الله عليه وسلم ، فزعموا أن الرسالة كانت لعلى رضى الله عنه . ولكن « جبريل » أخطأ . فنزل على « محمد » بدل أن ينزل على « علىّ » رضى الله عنه ، وسموا « الغرابية » ، لأنهم قالوا إنه يشبه النبي صلى الله عليه وسلم كما يشبه الغرابُ الغراب .

وإن ذلك الكلام الهراء قد أدحضه العلماء . ومنهم « ابن حزم » فى كتابه « الفصل » ، وفى الواقع إن هذا الكلام جهل بالتاريخ ، وجهل بالحقائق « فعلى » عند البعث المحمدى كان غلاما ، وما كان فى سن يتحمل فيها الرسالة ، بل كان فى التاسعة ، وهى ليست سن التكليف ، فضلا عن أن تكون سن التبليغ ، وأما كون هذا الكلام يتضمن جهلا بالوقائع ، فلأن « عليا » فى رجولته لم يكن مشابها للنبي صلى الله عليه وسلم فى جسمه ، بل كان لكل منهما كيان جسمى خاص على ما هو مدون فى الصفة الجسمية لكل واحد منهما .

وعلى فرض أن التشابه الجسمى كان بينهما كاملا بعد أن استوى كل منهما رجلا ، فإنه من المؤكد أن ذلك التشابه حديث خرافة وقت البعث المحمدى ، لأنه لا يمكن أن يكون التشابه ثابتاً بين غلام فى التاسعة ، ورجل مكتمل فى الأربعين ، فكيف يخطىء « جبريل » بين رجل وغلام ، وكيف يكون التشابه بينهما بالقدر الذى يشبه به الغراب الغراب ؟ . .

فرق خارجة عن الشيعة :

٣٠ — وهذه الفرق وأشباهها من المنحرفين فى الاعتقاد لا يعدها الشيعة من بينهم ، ويقولون عنهم الغلاة ، ولا يعدون أكثر هؤلاء من أهل القبلة ، فضلا عن أن يكونوا منهم ، ولذلك نقول . إن هذه الفرق حملت اسم الشيعة فى التاريخ الإسلامى ، وحمل كثيرون من الكتاب الشيعة أوزارهم ، وهم

يتبرءون منهم كل التبرؤ . وعلى أى حال فليس لهذه الفرق التى خرجت عن الإسلام وجود ظاهر بين الشيعة الآن ، فليس فيهم من يظهر أمام الناس تأليه الأئمة . كما أنه ليس فيهم من يدعون أمام الناس خطأ (جبريل) فى الرسالة .

٣ — الكيسانية

٣١ — هم أتباع « المختار بن عبيد الثقفى » وقد كان خارجياً ، ثم صار من « الشيعة » الذين يناصرون « علياً » ، وسميت « الكيسانية » نسبة إلى كيسان ، قيل إنه اسم المختار وقيل إنه مولى « لعلى بن أبى طالب » أو تلميذ لإبنه « محمد بن الحنفية » .

وقد قدم « المختار » إلى « الكوفة » حين قدم إليها « مسلم بن عقيل » من قبل « الحسين بن على » رضى الله عنهما ؛ ليتعرف أحوال « العراق » ومقدار ما عند أهله من نصرة للحسين ابن بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولما علم « عبيد الله بن زياد » أمير الكوفة بوجود « المختار » قبض عليه وحبسه وضربه ، واستمر فى محبسه إلى أن قتل الشهيد أبو الشهداء « الحسين » رضى الله عنه ، فشفع له زوج أخته « عبد الله بن عمر » لدى « ابن زياد » فأطلق سراحه ، على أن يخرج من الكوفة ، فخرج إلى الحجاز ، وقد روى عنه أنه قال فى أثناء مسيره :

« سأطالب بدم الشهيد المظلوم المقتول سيد المسلمين ، وابن سيد المرسلين « الحسين بن على » فوربك لأقتلن بقتله عدة من قتل على دم « يحيى ابن زكريا » ثم لحق بابن الزبير ، وكان هذا يستعد للاستيلاء على الحجاز وما والاه من بلاد الإسلام ، وبايعه على أن يوليه بعض أعماله إذا ظهر ، وقاتل معه أهل الشام ، ثم رجع إلى الكوفة بعد موت « يزيد » وتفرق أمر المسلمين ،

وفى هذه العودة ادعى أنه جاء إليها من قبـــل « محمد بن الحنفية » أخى « الحسين » وولى دمه ليثأر من قتلة الشهيد ، وسمى « ابن الحنفية » « المهدى الوصى » وقال للناس :

« لقد بعثنى « المهدى الوصى » ، بعثنى إليكم أميناً ووزيراً وأمرنى بقتل الملحدين ، والطلب بدم أهل بيته ، والدفع عن الضعفاء » .

وأخذ يدعو باسم « محمد بن الحنفية » ، لأنه ولى دم « الحسين » كما نوهنا ولأنه كان ذا منزلة بين الناس ، قد امتلأت القلوب بمحبتـه وتقدير علمه وفضله ، فقد كان كثير العلم غزير المعرفة رواد الفكر مصيب النظر فى العواقب ، قد أخبره أبوه أمير المؤمنين « على » رضى الله عنه « أخبار الملاحم »

٣٢ — واستمر ينادى باسم هذا الإمام الجليل ، وأخذ ينشر أوهاما بعد ذلك ، فأعلن « ابن الحنيفة « البراءة من « المختار » على الملأ من الأمة ، وعلى مشهد من العامة . عندما بلغته أوهامه وأ كاذيبه ، وعرف خبىء نياته . ولـكن مع تلك البراءة تبعه بعض أنصار العلويين لشدة رغبتهم فى الانتقام لقتل « الحسين » رضى الله عنه : ولقد كان يسجع سجع الكهان ، ويدعى أنه يخبر عن المستقبل ، ومن سجعه قوله : « أما ورب البحار والنخيل والأشجار ، والمهامة القفـار والملائـكة الأبرار لأقتلن كل جبار ، بكل لدن خطار ، ومهند بتار .. حتى إذا أقمت عمود الدين ، وزايلت شعب صدع المسلمين ، وشفيت صدور المؤمنين ، لم يكبر على زوال الدنيا ، ولم أحفل بالموت إذا أتى »

٣٣ ــ أخذ « المختار » فى محاربة قتـلة « الحسين » وأعداء العلويين وأ كـثر من القتل الذريع فيهم ، ولم يعلم أن أحداً اشترك فى قتل « الحسين » إلا قتله ، فحببه ذلك فى نفوس الناس ، وخصوصاً الشيعة فالتفوا حوله وأحاطوا به وقاتلوا معه ، حتى قتله « مصعب بن الزبير » من قبل أخيه « عبد الله » .

٣٤ — (ا) وعقيدة الكيسانية لا تقوم على ألوهية الأئمة من آل البيت كما يقول « السبئية » ، بل تقوم على أساس أن الإمام شخص مقدس يبذلون له الطاعة ، ويثقون بعلمه ثقة مطلقة ، ويعتقدون فيه العصمة عن الخطأ ؛ لأنه رمز للعلم الإلهى .

(ب) ويدينون كالسبئية برجعة الإمام ، وهو فى نظرهم بعد « على » و « الحسن » و « الحسين » ، — « محمد بن الحنيفة » ، ويقول بعضهم إنه مات وسيرجع ، وبعضهم وهم الأكثرون يعتقدون إنه لم يمت ، بل هو حى بجبل رضوى عنده عسل وماء ، ومن هؤلاء « كثير عزة » ، إذ يقول :

ألا إن الأئمة من قريش ... ولاة الحق أربعة سواء
« على » والثلاثة من بنيه ... هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبط سبط إيمان وبر ، ... وسبط غيبته « كربلا »
وسبط لا يذوق الموت حتى ... يقود الخيل يتبعه اللواء
تغيب لا يرى عنهم زمانا ... برضوى عنده عسل وماء

(ح) ويعتقد « الكيسانية » بالبداء وهو أن الله سبحانه وتعالى يغير ما يريده تبعاً لتغير علمه ، وأنه يأمر بالشىء ثم يأمر بخلافــة ، وقد قال « الشهرستانى » فى هذا : « إنما صار « المختار » إلى اختيار القول بالبداء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام ، فكان إذا وعد أصحابه بكون شىء وحدوث حادثة ، فان وافق كونه قوله جعله دليلا على دعواه ، وإن لم يوافق قال قد بدا لربكم » ، وإن ذلك بلا شك ضلال مبين ، وفساد فى الاعتقاد .

(د) ويعتقدون أيضاً تناسخ الأرواح ، وهو خروج الروح من جسد وحلولها فى جسد آخر ، وهذا الرأى مأخوذ من الفلسفة الهندية ، فهم الذين

يقولون ذلك القول : ويقولون إن الروح تعذب بانتقالها إلى حيوان أدنى ، وتثاب بانتقالها من حى إلى أعلى منه .

ولم يأخذوا بالمذهب كله ، ولكنهم أخذوا به فيما يتعلق بالأئمة فقط .

(ه) وكانوا يقولون « إن لكل شىء ظاهراً وباطناً ، وإن لكل شخص روحاً ، ولكل تنزيل تأويلا ، ولكل مثال فى هذا العالم حقيقة والمنتشر فى العالم من الحكم والأسرار مجتمع فى الشخص الإنسانى ، وهو العلم الذى آثر به « على » عليه السلام إبنه « محمد ابن الحنفية » ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم هو الإمام حقاً » .[1]

٣٤ — ونرى من هذا أنهم يقولون بالنسبة للرسول قولا ينافى معنى الرسالة ، وإن كانوا قرنوا تعصبهم لأبناء على بما يقربهم من مرتبة النبوة ولم نجد فى كلامهم ما يمس تنزيه الله تعالى ووصفه بغير ما يليق به إلا قولهم بالبداء . ولكنهم قرنوا كلامهم فى الإسلام بآراء فلسفية كقولهم بالتناسخ ، وقولهم بأن لكل شىء ظاهراً وباطناً ، وقولهم بأن العالم بما فيه من الحكم والأسرار يتلق فى شخص الإنسان ، وإن علم ذلك كان عند « على » كرم الله وجهه ، واختص به محمد بن الحنفية فورث ذلك عنه وحل فيه من بعده .

ولم يكن للكيسانية أتباع يذكرون فى الأقاليم الإسلامية .

(١) الملل والنحل للشهرستانى .

٤ – الزيدية

٣٥ – هذه الفرقة هى أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثر اعتدالا ، وهى لم ترفع الأئمة إلى مرتبة النبوة ، بل لم ترفعهم إلى مرتبة تقاربها بل اعتبروهم كسائر الناس ، ولكنهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولم يكفروا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخصوصاً من بايعهم « على » رضى الله عنه ، واعترف بإمامتهم .

وإمام هذه الفرقة زيد بن على زين العابدين ، وقد خرج على هشام ابن عبد الملك بالكوفة فقتل وصلب ، ويقول المسعودى فى سبب خروجه ، كان زيد دخل على هشام . فلما مثل بين يديه لم ير موضعاً يجلس فيه ، فجلس حيث انتهى به المجلس وقال : « يا أمير المؤمنين ليس أحد يكبر عن تقوى الله ولا يصغر دون تقوى الله » ، فقال هشام « أسكت لا أم لك ، أنت الذى تنازعك نفسك فى الخلافة ، وأنت ابن أمة » فقال يا أمير المؤمنين : إن لك جواباً إن أحببت أجبتك به ، وإن أحببت أسكت عنه » ، فقال « هشام » : « بل أجب » . قال : « إن الأمهات لا يقعدن بالرجال عن الغايات ، وقد كانت أم إسماعيل أمة لأم إسحق ، فلم يمنعه ذلك أن بعثه الله نبياً . وجعله للعرب أباً ، فأخرج من صلبه خير البشر « محمداً » ، صلى الله عليه وسلم فتقول لى هذا وأنا ابن فاطمة وابن على وقام وهو يقول :

شرده الخوف وأزرى به ... كذلك من يكره حر الجلاد
منخرق الكفين يشكو الجوى ... تنكثه أطراف مر وحداد
قد كان فى الموت له راحة ... والموت حتم فى رقاب العباد .
إن يحدث الله له دولة ... يترك آثار العدا كالرماد .

فمضى إلى « الكوفة » ، وخرج عنها ومعه القراء والأشراف . . . فلما قامت الحرب انهزم عنه أصحابه . وبقى فى جماعة يسيرة ، فقاتل بهم أشد قتال وهو يقول متمثلا :

أذل الحيـــاة وعز الممات وكلا أراه طعاماً وبيلا [١]
فإن كان لابد من واحـــد فيرى إلى الموت سيراً جميلا

وانتهى الأمر بقتله .

٣٦ — وإنه يستفاد من هذا الخبر أن « الإمام زيداً » رضى الله عنه كان ملتزماً الطاعة لا يخرج عن الجماعة ولا يخالف ، وهذه هى الحقيقة فقد كان منصرفاً إلى العلم ، كانت له صلات وثيقة بعلماء عصره فأخذوا عنه ، فقد اتصل به « واصل بن عطاء » وأخذ عنه ، واتصل به « أبو حنيفة » وأخذ عنه ، وكان يميل هذا إليه . ويتعصب له ، ويقول فى خروجه لقتال جند الأمويين ضاهاً خروجه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم « يوم بدر » .

و « الإمام زيد » إمام فقيه ومتكلم ، وله فى الفقه كتاب المجموع ، ونتكلم عنه فى المذاهب الفقهية إن شاء الله تعالى .

٣٧ — و « الزيدية » لا يؤمنون بأن الإمام الذى أوصى به النبى صلى الله عليه وسلم قد عينه بالإسم والشخص ، بل عرفه بالوصف ، وإن الأوصاف التى عرفت تجعل الإمام « علياً » رضى الله عنه هو الإمام من بعده ، لأن هذه الأوصاف لم تتحقق فى أحد بمقدار تحققها فيه ، وهذه الأوصاف توجب أن يكون هاشمياً ورعاً تقياً عالماً سخياً يخرج داعياً نفسه ، ومن بعد « على » يشترط أن يكون فاطمياً أى من ذرية « فاطمة » رضى الله عنها .

وقد خالفه فى شرط الخروج وأن يدعو الإمام لنفسه كثيرون من شيعته ومن آله وعلى رأسهم أخوه « محمد الباقر » فيروى أنه قال له : « على قضية

(١) مروج الذهب للمسعودى ج ٣ ص ١٨٢

مذهبك والدك ليس بإمام . فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج » .

٥ — وإن الإمام زيداً يرى جواز إمامة المفضول ، فالصفات التى ذكرها للامام ليست هى الصفات الواجب توافرها لصحة الإمامة ، بل هى صفات الإمام الأمثل الكامل ، وهو أولى بها من غيره : فإن اختار أهل الحل والعقد فى الأمة إماماً لم يستوف بعض هذه الصفات وبايعوه صحت إمامته . ولزمت بيعته ،

وعلى ذلك الأصل أقر « الإمام زيد » . إمامة الشيخين « أبى بكر » و« عمر » ولم يكفر أحداً من الصحابة . وقال فى ذلك : « إن على بن أبى طالب أفضل الصحابة إلا أن الخلافة فوضت لأبى بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة ، وتطييب قلوب العامة ، فإن عهد الحروب التى جرت فى أيام النبوة كان قريباً ، وسيف أمير المؤمنين « على » عليه السلام من دماء المشركين لم يجف ، والضغائن فى صدور القوم من طلب الثأر كما هى ، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوا باللين والتودد ، والتقدم فى السن ، والسبق فى الإسلام ، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد كان هذا المبدأ أيضاً سبباً فى خروج كثيرين من الشيعة مضافاً إلى السبب الأول . فقد جاء فى كتاب « الفرق بين الفرق » للبغدادى : لما استحر القتال بينه (زيد) وبين « يوسف بن عمرو الثقفى » قالوا إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فى « أبى بكر » و « عمر » اللذين ظلما جدك « على ابن أبى طالب » . فقال : إنى لا أقول فيهما إلا خيراً ، وإنما خرجت على بنى أمية الذين قتلوا جدى الحسين . وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار ففارقوه عند ذلك » .

٦ — ومن مذهب الزيدية جواز مبايعة إمامين فى إقليمين ، بحيث يكون

كل واحد منهما إماماً فى الإقليم الذى خرج فيه ما دام متحلياً بالأوصاف التى ذكروها ، وما دام الاختيار كان حراً من أولى الحل والعقد ، ومن هذا يفهم أنهم لايجوزون قيام إمامين فى إقليم واحد، لأن ذلك يستدعى أن يبايع الناس لإمامين وذلك منهى عنه بصحيح الأثر .

د — والزيديون يعتقدون أن مرتكب الكبيرة مخلد النار ، ما لم يتب توبة نصوحا ، وهم قد نهجوا فى ذلك منهج المعتزلة وذلك لأن زيداً كانت له صلة بواصل بن عطاء رأس المعتزلة وقد كانت تلك الصلة سبباً فى بغض بعض الشيعة له مضافا إلى الأسباب السابقة ؛ إذ أن واصلا كان يردد أن « على بن أبى طالب كرم الله وجهه » فى حروبه التى جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأصحاب الشام ما كان على الحق فيها بيقين ، وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا يعنيه.

ويظهر أن كراهية الشيعة إن كانت فإنما هى لشخص واصل ، لا المعتزلة كلهم، فإن رأى الشيعة بشكل عام فى العقائد يتفق مع منهاج المعتزلة ولا يتفق مع رأى « الأشاعرة » والماتريدية .

٣٨ — وبعد مقتل زيد قام من بعده يحي فقتل فى آخر عهد الأمويين ، ثم قام من بعده ، محمد الامام ، وابراهيم الإمام ابنا عبد الله بن حسن الذى كان أستاذاً « لأبى حنيفة » رضى الله عنه .

وكان خروج ابراهيم بالعراق، وخروج «محمد» بالمدينة، وبسبب خروجهما أوذى إمامان جليلان هما « أبو حنيفة » بالعراق ؛ « ومالك » بالمدينة ، فإن أبا حنيفة ما كان ينهى عن الخروج لمناصرة إبراهيم الإمام فى العراق ، بل كان يحرض عليه أو يوعز به ، أو يزكيه . وعين «أبى جعفر» المنصور ترصده حتى إذا انتهت الحركة ، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه أحصى عليه أقواله

حتى وجد فرصة من بعد ذلك للتنكيل به ، وهى حملة على القضاء ، فإن امتنع أنزل به مايريد ، وقد كان ما أراد على ماسنبين فى المذاهب الفقهية .

وأما مالك ، فقد أفتى بأنه ليس لمستكره يمين ، وقد زعم الكثيرون من الخارجين مع « محمد النفس الزكية » أن البيعة المنصور أخذت كرها ، فاتخذوا من تلك الفتوى التى هى نص الحديث ذريعة للانتقاض ، وروى أن « الإمام مالكا » سئل عن هذا الخروج ، فقال إن كان على مثل « عمر بن عبد العزيز » لايجوز ، وإن لم يكن على مثله ، فدعهم ينتقم الله من ظالم بظالم، ثم ينتقم الله من كليهما .

ولم تغفل عنه أيضاً عين أبى جعفر المترصدة ، فأنزل به الأذى الشديد وإلى المدينة ، ثم ادعى من بعد ذلك « أبو جعفر » أنه لم يأمر به ، وسنشير إلى ذلك إشارة أوضح عند الكلام فى حياة الإمام « مالك » رضى الله عنه عند ما نتكلم فى المذاهب الفقهية .

٣٩ — ومن بعد ذلك ضعف « المذهب الزيدى » و « المذاهب الشيعية » الأخرى قد غالبته ، أو طوته ، أو لقحته ببعض مبادئها ولذلك كان الذين حملوا اسم هذا المذهب من بعده لايجوزون إمامة المفضول، فأصبحوا يعدون من الرافضة ، وهم الذين يرفضون إمامة الشيخين « أبى بكر » و « عمر » رضى الله عنهما ، وبذلك ذهب من « الزيدية » الأولى أبرز خصائصها .

وعلى ذلك نقول إن الزيدية قسمان : المتقدمون منهم ، وهم لايعدون رافضة ويعترفون بإمامة الشيخين أبى بكر وعمر ، والمتأخرون وهم يرفضونها ويعدون رافضة .

والمذهب الزيدى الآن قائم باليمن ، وهو أقرب إلى المذهب الزيدى عند المتقدمين .

الإمامية «الإثنا عشرية»

٤٠ – هذه الطائفة التى تحمل اسم (الشيعة الإمامية) يدخل فى عمومها أكثر مذاهب الشيعة القائمة الآن فى العالم الإسلامى فى إيران والعراق وما وراءها من باكستان، وغيرها من البلاد الإسلامية ويدخل فى عمومها طوائف لم تنحرف اعتقاداتها إلى درجة أن تخالف نصاً من نصوص القرآن أو أى أمر علم من الدين بالضرورة وطوائف أخرى أخفت اعتقاداتها، وأعمالها لا تدخل فى الإسلام على انحراف شديد، وسنشير إشارات موجزة إلى هذه المذاهب.

٤١ – والجامع لهؤلاء هو ما تدل عليه التسمية بعبارة (الإمامية)، فإنهم يقولون إن الأئمة لم يعرفوا بالوصف كما قال الإمام زيد بن على رضى الله عنهما بل عينوا بالشخص، فعين الامام «على» من النبى، وهو يعين من بعده بوصية من النبى صلى الله عليه وسلم، ويسمون بالأوصياء، فقد أجمع الإمامية على أن إمامة «على» رضى الله عنه قد ثبتت بالنص عليه بالذات من «النبى صلى الله عليه وسلم» نصا ظاهراً، ويقينا صادقا من غير تعريض بالوصف، بل بإشارة بالعين قالوا: «وما كان فى الدين أمر أهم من تعيين الإمام حتى يفارق عليه السلام الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة، فإنه إذا كان قد بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمة، ويترك الناس هملا يرى كل واحد منها طريقا، ولا يوافقه عليه غيره، «بل يجب أن يعين شخصاً هو المرجوع إليه، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول علية[1]» و«على» هو الذى عين بنص نبوى بذلك.

(١) الملل والنحل للشهرستاني

ويستدلون على تعيين على رضى الله عنه بالذات ببعض آثار عن « النبي صلى الله عليه وسلم » يعتقدون صدقها ، وصحة سندها ، مثل : « من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه » ومثل « أقضا كم على » ومخالفوهم يشكون فى نسبة هذه الأخبار إلى «الرسول صلى الله عليه وسلم»

ويستدل الإمامية أيضاً باستنباطات استنبطوها من وقائع كانت من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر على « على » أحداً من الصحابة قط ، حيثما انفرد عن رسول الله فى غزوة أو سرية كان هو الأمير ، بخلاف « أبي بكر » « وعمر » وغيرهما من كبار الصحابة ، فإنهم كانوا أحياناً أمراء ،وأحياناً تكون الإمرة لغيرهم ، وليس أدل على ذلك من جيش أسامة الذى أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم من بعده فقد كان فيه « أبو بكر » و « عمر » ، وأنهم يعتقدون أن « النبى صلى الله عليه وسلم » قد بعثهما فى جيش « أسامة » لكيلا ينازعا «عليا» فى الخلافة التى أوصى إليه بها فى اعتقادهم .

ويقولون أيضاً عندما جعل أبا بكر أميراً للحج ، ونزلت سورة براءة: أرسل « عليا » بها ليتلوها على الناس فى موسم الحج ، ولم يجعل ذلك لأبى بكر ، مع أنه كان الأمير .

٤٢ — وهكذا يستدلون على تعيين « على » بالذات بأخبار اعتقدوا صحتها ، وبأعمال قد اعتقدوا أنها فى معنى النص حتى إمامته رضى الله عنه، وخالفهم الجمهور فى صحة الأخبار ، كما قد خالفوهم فى صحة استنباطهم من الوقائع المجمع عليها .

وكما اتفق « الإمامية » فيما بينهم على أن «عليا» وصى «النبي صلى الله عليه وسلم » بالنص قرروا أن الأوصياء من بعد « على » هم أولاده من « فاطمة » (الحسن) ثم (الحسين) رضي الله عنهما وهؤلاء هم المجمع عليهم ، وقد

اختلفوا من بعد ذلك على فرق مختلفة فى الأئمة بعد هؤلاء ، بل قيل إنهم قد اختلفوا من بعد ذلك على أكثر من سبعين فرقة . وأعظمها فرقتان ؛ «الإثنا عشرية» ، و «الإسماعيلية» .

٤٣ — يرى «الإثنا عشرية» أن الخلافة بعد «الحسين» رضى الله عنه «لعلى زين العابدين» ومن بعده ، لمحمد الباقر ، ثم لأبى عبدالله جعفر الصادق ابن محمد الباقر ، ثم لابنه موسى الكاظم ، ثم «لعلى الرضا» ، ثم «لمحمد الجواد» ثم «لعلى الهادى» ، ثم «للحسن العسكرى» ، ثم «لمحمد» ابنه ، وهو «الإمام الثانى عشر» ، ويعتقدون أنه دخل سرداباً فى دار أبيه «بسر من رأى» ، ولم يعد بعد ، ثم اختلفوا فى سنه وقت اختفائه ، فقيل كانت سنه إذ ذاك أربع سنين ، وقيل ثمانى سنوات ، وكذلك اختلفوا فى حكمه ، فقال بعضهم إنه كان فى هذه السن عالما بما يجب أن يعلمه الإمام ، وأن طاعته كانت واجبة . وقال آخرون كان الحكم لعلماء مذهبه .

وإن هذا الرأى الأخير هو الذى يسير عليه «الإثناعشرية» فى هذا الزمان .

٤٤ — و «الإثنا عشرية» يوجدون الآن فى «العراق» ، فالشيعة فى «العراق» ، وهم عدد كثير يقارب النصف يسيرون على مقتضى المذهب «الإثناعشرى» فى عقائدهم ، ونظمهم فى الأحوال الشخصية والمواريث والوصايا والأوقاف والزكوات ، والعبادات كلها وكذلك أكثر أهل «إيران» ومنهم من ينبثون فى بقاع من «سوريا» ، و «لبنان» ، وكثير من البلاد الاسلامية ، وهم يتوددون ، إلى من يجاورونهم من السنيين ولا ينافرونهم .

وإن (الإمامية الإثنا عشرية) كسائر الإمامية يفرضون فى الإمام سلطانا مقدسا يأخذه بإيصاء عن (النبى صلى الله عليه وسلم) فكما أن ولايته أمر

الأمة كانت بالوصاية ، فتصرفاته كلها مشتقة من صاحب هذه الوصاية وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، لذلك يجب أن نذكر سلطانه وحدوده فى القوانين والأحكام .

٤٥ – منزلة الإمام عند « الإمامية »

يقر الإمامية بالنسبة لسلطان الإمام فى التشريع والتقنين – أن الإمام له السلطان الكامل فى التقنين وكل ما يقوله يكون من الشرع ، ولا يمكن أن يكون منه مايخالف الشرع ، ويقول فى ذلك العلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء :

يعتقد « الإمامية » أن لله تعالى فى كل واقعة حكما . . . . وما من عمل من أعمال المكلفين إلا ولله فيه حكم من الأحكام الخمسة . الوجوب والحرمة ، والكراهة، والندب، والاباحة ... وقد أودع الله سبحانه جميع تلك الأحكام عند نبيه خاتم الأنبياء ،وعرفها النبي بالوحى من الله ، أو بالإلهام .... وبين كثير منها، وبالأخص لأصحابه الحافين به الطائفين كل يوم بعرش حضوره ليكونوا هم المبلغين لسائر المسلمين فى الآفاق « لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيداً » وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل والبواعث لقيامها ...وإن حكمة التدرج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة ولكنه سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه ، كل وصى يعهد بها إلى الآخر لينشرها فى الوقت المناسب لها حسب الحكمة ، من عام مخصص ، أو مطلق مقيد ، أو مجمل ، مبين إلى أمثال ذلك ، فقد يذكر « النبي » لفظا عاما ، ويذكر مخصصة بعد برهة من حياته وربما لا يذكره أصلا ، بل يودعه عند وصيه إلى وقته [١] .

---

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ٢٩ .

هذا كلام السيد الجليل الذى اقتبسناه منه ويستفاد من هذا الكلام ومن غيره أمور ثلاثة بالنسبة للتقنين والأحكام :

أول هذه الأمور أن الأئمة وهم الأوصياء استودعهم النبي صلى الله عليه وسلم أسرار الشريعة ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم ما بينها كلها ، بل بين بعضها ، فبين ما أقتضاه زمانه وترك للاوصياء أن يبينوا للناس ما تقتضيه الأزمنة من بعده ، وذلك بأمانة أودعها إياهم .

وثانيها: أن ما يقوله الأوصياء شرع إسلامى لأنه تتميم للرسالة فكلامهم فى الدين شرع ، وهو بمنزلة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه من الوديعة التى أودعهم إياها ؛ فعنه صدروا ، وبما خصهم به نطقوا

وثالث هذه الأمور : أن للأئمة أن يخصصوا النصوص العامة ، ويقيدوا النصوص المطلقة .

٤٦ — وإذا كان الإمام له هذه المنزلة بالنسبة للتقنين ، فقد قرروا أنه يكون معصوماً عن الخطأ والنسيان والمعاصى ، فهو طاهر مطهر لا تعلق به ريبة ، وقد أجمع على ذلك «الإمامية» ، وصرحت بذلك كتب «الإثناعشرية» وقد قال « الشريف المرتضى » فى كتابه الشافى :

« قد ثبت عندنا وعند مخالفينا أنه لا بد من إمام فى الشريعة يقوم بالحدود وتنفيذ الأحكام .... وإذا ثبت ذلك وجبت عصمته لأنه لو لم يكن معصوما وهو إمام فيما قام به من الدين — لجاز وقوع الخطأ منه فى الدين ، ولكننا إذا وقع الخطأ منه مأمورون باتباعه فيه . والاقتداء به فى فعله ، وهذا يؤدى إلى أن نكون مأمورين بالقبيح على وجه من الوجوه ، وإذا فسد أن نكون مأمورين بالقبيح وجبت عصمة من أمرنا باتباعه والاقتداء به فى الدين [1]

(١) الشافى للشريف المرتضى ص ٤٠ طبع حجر بفارس

ويقررون أن عصمته ظاهرة وباطنة ، وأنها قبل أن يكون إماماً ، وبعد تولية الإمامة ، ويقول فى ذلك « الطوسى » . وهو شيخ من شيوخهم : « إنه لا يحسن من الحكيم تعالى أن يولى الأمانه التى تقتضى التعظيم والتبجيل من يجوز أن يكون مستحقاً اللعنة والبراءة فى باطنه ؛ لأن ذلك سفه ، وكذلك إنما يعلم كونه معصوما فيما تقدم من حاله قبل إمامته . بأن يقول إذا ثبت كونه حجة فيما يقوله ، فلا بد أن يكون معصوما قبل حال الإمامة ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى التنفر عنه ، كما تقول ذلك فى الأنبياء عليهم السلام »[1].

٤٧ — وإن «الإمامية» يجوزون أن تجرى خوارق العادة على يد الإمام؛ لتثبت إمامته ، ويسمون الخارق للعادة الذى يجرى على يديه معجزة ؛ كما يسمى الخارق الذى يجرى على يدى أنبياء الله تعالى معجزة .

ويقولون : إنه إذا لم يكن نص على إمامة الإمام من الأئمة وجب أن يكون إثبات الإمامة بالمعجزة ، ويقول « الطوسى » شيخ الطائفة فى عصره : « العلم به (أى بالامام) قد يكون بالنص تارة وبالمعجزة أخرى ، فمتى نقل الناقلون النص عليه من وجه يقطع العذر فقد حصل الغرض ، ومتى لم ينقلوه وأعرضوا عنه ، وعدلوا إلى غيره ، فانه يجب أن يظهر الله تعالى على يديه علما معجزا يبينه من غيره ويميزه عمن عداه ، ليتمكن الناس من العلم به والتمييز بينه وبين غيره[2]

٤٨ — و « الإمام » عند « الإمامية » قد أحاط علما بكل شىء يتصل بالشريعة كما أشرنا ، وبالحكم الذى عهد به اليه ، ويقول فى ذلك «الطوسى» « إنه قد ثبت أن الإمام إمام فى سائر الدين ، ومتولى الحكم فى جمعية ، جليلة

(١) تلخيص الشافى للطوسى ص ٣١٩ .

(٢) تلخيص الشافي للطوسي ص ٣١٠ طبع فارس على حجر

ودقيقة ،وظاهرة وغامضة وليس يجوز ألا يكون عالما بجميع الأحكام، وهذه صفته ، لأن المتقرر عند العقلاء قبح استكفاء الأمر وتوليته من لا يعلمه ،

وإن ذلك العلم المحيط ثابت بالفعل لا بالإمكان ، ولا بالاجتهاد ، أى أنه علم لدنى ثابت لا أنه ممكن أن يعلم ويقضى أن يجتهد فيعلم ويقضى ، كما هو الشأن عند غيره من العلماء وذلك لأن إمكان العلم الاجتهادى هو من قبيل العلم الناقص فهو جهل فى الابتداء ثم تعلم وعلم فى الانتهاء و « الامام » لا يجوز أن يكون جاهلا بشىء من أمور الدين والشريعة فى وقت من الأوقات

والحكم بأن علمهم علم إحاطة نتيجة حتمية لقولهم : إن الأوصياء أودعوا العلم من لدن الرسول بما يكمل بيان الشريعة ، فعلمهم وديعة نبوية : وهم معصومون من الخطأ .

٤٩ — وإن « الإمام » ليس وجوده ضروريا فقط لبيان الشريعة وتتميم ما بدأ الرسول ببيانه ، بل هو أيضا ضرورى لحفظ الشريعة وصيانتها من الضياع فهو يتمها ويحميها ، وهو القوام على الشريعة بعد « النبى صلى الله عليه وسلم » . يحافظ عليها ويصونها . ويمنع عنها التحريف والزيغ والضلال . وأن تتحكم فيه الآراء المردية . إذ هو حجة الله القائمة إلى يوم القيامة ، كما قال « على بن أبى طالب ، كرم الله وجهه » : « لا يخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة إما خفيا مغمورا ، وإما ظاهرا مستورا » والوصى عندهم هو القائم بحجة الله ، وإنه بعصمته التى توجب طاعته والاقتداء به — يكون الدين محفوظا إلى يوم القيامة .

وإن النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ، وعدم اجتماع الأمة على الضلالة هو الذى يجعل الدين محفوظا إلى يوم القيامة ، ويقولون إنه من الجواز العقلى يجوز أن تجتمع الأمة على الضلال ، ولكن المعصوم وهو

الإمام الوصى عندهم — هو الذى يرشدها ، ويهديها ويقيمها من أن تجتمع على الضلالة ، فأهل الأديان الأخرى قد اجتمعوا على ضلالة لعدم وجود المعصوم عندهم ، ولأن شريعتهم ليست خاتم الشرائع ، أما شريعة « محمد » فهى خاتم الشرائع ، ولا بد من وجود المعصوم ليحميها ويقيها من الضلالة إلى يوم القيامة »[1].

٥٠ — هذه إشارات موجـــزة إلى منزلة الإمام عند « الامامية الإثنا عشرية » . ويظهر أن الإمامية جميعاً على رأيهم فى هذا النظر وليس مقام الإمام . ومقاربته لمقام النبي عندهم موضع خلاف فإنهم ، يصرحون تصريحاً قاطعاً بأن الوصى لا يفرقه عن النبي إلا شىء واحد ، وهو أنه لا يوحى اليه

وإن القارىء لهذا الكلام الذى اشتمل على دعاوى واسعة كبيرة لشخص الامام لم يقم دليل على صحته ، والدليل قائم على بطلانه ، لأن محمداً أتم بيان الشريعة فقد قال تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » ولو كان قد أخفى شيئاً فما بلغ رسالة ربه وذلك مستحيل ، ولأنه لا عصمة إلا لنبي ، ولم يقم دليل على عصمة غير الأنبياء .

(١) أشار إلى هذا الشريف المرتضى فى عدة مواضع من كتابه الشافى الذى رد به على قاضى القضاة

الامامية « الاسماعيلية »

٥١ — والإسماعيلية طائفة من الإمامية كما شرنا ، وهى منبثة فى أقاليم متفرقة من البلاد الإسلامية ، وبعضها فى « جنوب إفريقيا» ووسطها، وبعضها فى بلاد الشام وكثير منها فى الهند ، وبعضها فى باكستان ، وقد كانت لها فى الإسلام دولة، فالفاطميون » فى «مصر» «والشام» كانوا منهم ، و «القرامطة» الذين سيطروا وقتاً على عدة أقاليم إسلامية كانوا منهم .

٥٢ — وهذا المذهب ينتسب إلى « اسماعيل بن جعفر الصادق » وهو يتفق مع « الإثنا عشرية » فى الأئمة إلى « جعفر الصادق » ، ومن بعد « جعفر الصادق » إبنه « موسى الكاظم » ، أما « الإسماعيلية » فيقررون أن الإمام بعد « جعفر الصادق » ، « إبنه اسماعيل » ، وقد قالوا إن ذلك كان بنص من أبيه « جعفر » ولكنه مات قبله ، ومع أنه مات قبله أعملوا النص على إمامته من بعده وكان إعمال هذا النص ، بأن تبقى الإمامة فى عقبة ، فإن إعمال النص الذى يقوله الإمام أولى من إهماله ، ولا عجب فى ذلك ، فإنهم يعتبرون أقوال الإمام كنصوص الشرع تماماً ، يجب إعمالها ، ولا يسوغ إهمالها ، وقد انتقلت عن طريق « اسماعيل » إلى إبنه « محمد المكتوم» وهذا أول «الأئمة المكتومين» ، أو « المستورين » إذ هم يقررون أن الإمام يصح أن يكون مستوراً وتجب طاعته ، ولا يمنع ذلك من إمامته . ومن بعد « محمد المكتوم» إبنه « جعفر المصدق » ، وبعده إبنه « محمد الحبيب » ، وبعده إبنه «عبد الله المهدى » الذى ظهر فى شمال إفريقية وملك المغرب ، ثم كان من عقبة من أنشأ « الدولة الفاطمية » بمصر .

٥٣ — وقد نشأ ذلك المذهب بالعراق كغيره من المذاهب « الشيعية » ،

واضطهد كما اضطهد غيره من المذاهب الشيعية ، وقد فر المعتنقون له تأثير الاضطهاد إلى « فارس » ، « وخراسان » ، وماوراء ذلك من الأقاليم الإسلامية كالهند والتركستان، وهنالك خالط مذهبهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة، والأفكار الهندية ، وتحت تأثير ذلك انحرف كثيرون منهم ، فقام فيهم ذوو أهواء . ولذلك حمل اسم « الإسماعيلية » طوائف كثيرة ، بعضهم لم يخرجوا عن دائرة الإسلام ، وبعضهم انحرفوا بما انتحلوا من نحل لا يتفق ما اشتملت عليه مع المقرر الثابت من الأحكام الإسلامية .

فإن هؤلاء قد اتصلوا « ببراهمة الهنود » و « الفلاسفة الإشراقيين » ، و « البوذيين » وبقايا ما كان عند « الكلدان » و « الفرس » من عقائد وأفكار حول الروحانيات . والكواكب . والنجوم وغيرها . فبعضهم أخذ من كل هذه المخارف ، وأوغل فيه ، وكان بمقدار إيغاله بعده عن الإسلام، وبعضهم قد أخذ منها بقدر ، فلم يجانب الحقائق الإسلامية ، ولقد كانت السرية التى أحاطوا أنفسهم بها مدعاة لانقطاعهم عن جماهير الأمة ، فلم يستأنسوا بما كان عند « السنيين » ، وكلما اشتد الكتمان اشتد معه البعد .

وإنهم قد بلغ بهم الكتمان درجة أن كانوا يكتبون الكتب والرسائل ، ولا يعلنون أسماء كاتبيها، فرسائل «إخوان الصفاء» ، التى اشتملت على علم غزير، وفلسفة عميقة هم الذين كتبوها ، ولم يعرف العلماء الذين اشتركوا فى كتابتها.

٥٤ — وقد سموا « الباطنية » أو « الباطنيين » ، وذلك لاتجاههم إلى الاستخفاء عن الناس الذى كان وليد الاضطهاد أولا ، ثم صار حالا نفسية عند طوائف منهم .

ومنهم الذين كانوا يسمون بالحشاشين ، وقد ظهرت أعمالهم فى إبان « الحروب الصليبية » وإبان حرب التتار . وكان بعضها سواء على الإسلام والمسلمين .

ومن أسباب تسميتهم « بالباطنية » أنهم قالوا فى كثير من الأحوال : إن الإمام مستور ، فقد استمر مستوراً إلى أن أنشئت دولة لهم بالمغرب ، ثم انتقلت إلى مصر . ومن الأسباب أيضاً أنهم يقولون إن للشريعة ظاهراً وباطناً ، وإن الناس يعلمون علم الظاهر ، وعند الإمام علم الباطن ، بل إن عنده باطن الباطن وأولوا على هذا ألفاظ القرآن تأويلات بعيدة ، بل أول بعضهم بعض الألفاظ العربية تأويلات غريبة ، وجعلوا هذه التأويلات هى ، وما عند الإمام من أسرار — علم باطن ، وقد شاركهم « الإثنا عشرية » فى هذا الجزء الخاص بعلم الظاهر والباطن ، وأخذت عنهم طوائف من الصوفية ذلك .

وفى الجملة كانوا يسترون كثيراً من آرائهم ، ولا يعلنون إلا ماتسمح الاحوال بإعلانه ، ولا يكشفون كل مايرتئون حتى فى الوقت الذى كانت لهم فيه دولة وسلطان شرق وغرب .

٥٥ — وقد بنيت الآراء التى يعتنقها المعتدلة منهم على ثلاث شعب يشاركهم فى أكثرها « الإثنا عشرية » .

أولاها : الفيض الإلهى من المعرفة التى يفيض الله به على الأئمة . فيجعلهم بمقتضى إمامتهم فوق الناس قدرا ، وفوق الناس علما ، فهم قد اختصوا بعلم ليس عند غيرهم ، وأن عندهم علما بالشريعة قد أوتوه فوق مدارك الناس .

والثانية : أن الإمام لا يلزم أن يكون ظاهرا معروفا ، بل يصح أن يكون خفيا مستورا ، ومع ذلك تجب طاعته ، وأنه هو المهدى الذى يهدى الناس ، وأنه إن لم يظهر فى جيل من الأجيال ، فإنه لا بد ظاهر ، وأنه لن تقوم القيامة حتى يظهر ويملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا وظلما .

الثالثة : أن الإمام ليس مسئولا أمام أحد من الناس وليس لأحد من الناس أن يخطئه مهما يأت من أفعال ، بل يجب عليهم أن يصدقوا أن كل

ما يفعله خير لا شر فيه . لأن عنده من العلم ما لا قبل لأحد بمعرفته ، ومن هذا قرروا أن الأئمة معصومون ، لا بمعنى أنهم لا يرتكبون الخطايا التي نعلمها ، بل على معنى أن ما نسميه نحن خطايا قد يكون عندهم من العلم ما ينير السبيل لهم فيه ، ويكون سائغا لهم ، وليس بسائغ لسائر الناس .

الحاكمية والدروز :

٥٦ — قد تكون بعض نواحي التفكير التي ذكرناها عن الباطنية ليس فيها ما يصح أن يعتبر كفرا صريحا ، وأقصى ما نقول فيها ، إنها ، لم يرد بها كتاب ولا سنة ، ولكن في ظل هذا التفكير الذي لم يخرج عن نطاقه كثيرون منهم وجد آخرون خلعوا الربقة ، وقد كانت السرية التي تعد طريقة هذه الفرقة وفي ظلها تفرخ آراؤهم — سببا في أن وجد الحاكمية وهم من أولئك الغلاة المتطرفين الذين تجاوزوا حدود الإسلام ، ولقد غالى بعضهم في معنى « الإشراق الإلهي » ، حتى أخذ بنظرية حلول الإله في نفس الإمام ، ودعا إلى عبادته ، وإنه كان على رأس هؤلاء الغلاة « الحاكم بأمر الله الفاطمي » الذي ادعى أن الإله قد حل فيه ، ودعا إلى عبادته .

وقد اختفى ثم مات أو قتل على اختلاف الرواة . وإن الراجح أنه قتله بعض أقاربه ، وقد أنكر مريدوه ، وأتباع مذهبه الذي ظهر من بعده — موته ، وزعموا أنه يعيش مستخفيا ، وأنه سيرجع وهذه الطائفة سميت بالحاكمية .

و « الدروز » الذين يكثرون بالشام لهم صلة وثيقة بالحاكمية ، حتى إن بعض المؤرخين يقول إن الذي وسوس إلى الحاكم أن يخرج على الناس بهذه الآراء المغالية رجل فارسي اسمه « حمزة الدرزي » ، ولعلهم ينسبون إليه ، وأحوال الباقين منهم الآن في خفاء ، يستخفون بأعمالهم واعتقادهم من مجاوريهم وعشرائهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بحالهم .

النصيرية :

٥٧ — وبجوار « الحاكمية » فى الشام طائفة خلعت الربقة ، وإن كانت لا تنسب نفسها « للاسماعيلية » ، ولكنها تتلاقى مع بعضها فى المخالفة وانحلال بعضها وانخلاعه عن الإسلام وهذه الطائفة هى « النصيرية » وهى لم تنسب نفسها للاسماعيلية ، ولكن تربت فى أحضان الذين خلعوا الربقة منها .

وإن هؤلاء سكنوا الشام فى الماضى كالحاكمية ، وكانوا مع « الاثناعشرية » أو هم يدعون الانتساب إليهم ، ويعتقدون أن آل البيت أتوا المعرفة المطلقة ، ويعتقدون أن « عليا » لم يمت ، وأنه إله أو قريب من الإله ، وهم يشتركون مع « الباطنية » فى أن للشريعة ظاهرا وباطنا وأن باطنها عند الأئمة ؛ إذ أن إمام العصر هو الذى أشرق عليه النور فجعله يفهم حقيقة هـــذه الشريعة وباطنها لا ظاهرها فقط .

وفى الجملة كانت آراء هذه الطائفة مزيجا من الآراء المغالية فى الفرق المنسوبة للشيعة والتى يتبرأ أكثرهم منها ، فأخذوا عن « السبئية الكافرة » المنقرضة ألوهية على وخلوده ورجعته ، ومن الباطنية كون الشريعة لها ظاهر وباطن

٥٨ — خلع أولئك الغلاة ربقة الإسلام وأطرحوا معانيه ولم يبقوا لأنفسهم منه إلا الاسم ، وقد اتسع عملهم فى عهد قيام « الدولة الفاطمية » بمصر و « الشام » ، ولقد وجدوا من « الحاكم بأمر الله » من يتلاقى معهم فى أهوائهم ؛ ولذلك كان ظهور زعيمهم « الحسن بن الصباح » فى فارس فى عهد الحاكم بأمر الله ، وقد أخذ يثير الفتن ضد الدولة العباسية فى الوقت الذى كان يدعى الحاكم الألوهية ، وقد بث الحسن دعاته فى الشام يدعون إلى نحلته

وقد كثر بعد ذلك أولئك « الغلاة » فى الشام ، واتخذوا لهم مقرا هو جبل « السمان » الذى يسمى الآن « جبل النصيرية » ، وقد كان بعض كبرائهم

يستهوون مريديهم بالتخدير بالحشيش ، ولذلك سموا فى التاريخ الحشاشين ، وعند « الهجوم الصليبي » على البلاد الشامية ومن ورائها البلاد الإسلامية مالئوا الصليبيين ضد المسلمين ، ولما استولى أولئك على بعض البلاد الإسلامية قربوهم وأدنوهم ، وجعلوا لهم مكاناً مرموقا .

ولما جاء « نور الدين زنكى » ، و « صلاح الدين » من بعده ثم الأيوبيين اختفوا عن الأعين ، واقتصر عملهم على تدبير المكايد والفتك بكبراء المسلمين وقوادهم العظام إن أمكنتهم الفرصة وواتاهم الزمان .

ولما أغار التتار من بعد ذلك على الشام ما لأهم أولئك « النصيريون » كما مالئوا الصليبيين من قبل ، فمكنوا للتتار من الرقاب ، حتى إذا انحسرت غارات التتار قبعوا فى جبالهم قبوع القواقع فى أصدافها لينتهزوا فرصة أخرى .

٥٩ — هذه كلمات موجزة عن الفرق التى حملت اسم الشيعة تبين من استقاموا على الجادة ، ومن انحرفوا عن الطريق ، ومن خلعوا ربقة الإسلام ، ومن كان لهم من التشيع «لعلى» الإسم ، والحقيقة أنهم كانوا حرباً على الإسلام والمسلمين .

ولننتقل من بعد ذلك إلى الفرقة التى عاصرت الشيعة فى ابتداء الوجود ، وهى الخوارج .

الخوراج

٦٠ - اقترن ظهور هذه الفرقة بظهور « الشيعة » ؛ فقد ظهر كلاهما كفرقة فى عهد على رضى الله عنه ، وقد كانوا من أنصاره ، وإن كانت الشيعة فكرتها أسبق من فكرة « الخوارج » .

ظهر « الخوارج » فى جيش « على » رضى الله عنه عندما اشتد القتال بين « على » و « معاوية » ، فى « صفين » وذاق « معاوية » حر القتال ، وهم بالفرار ، حتى أسعفته فكرة التحكيم ، فرفع جيشه المصاحف ،ليحتكموا إلى القرآن ، ولكن « عليا » أصر على القتال ، حتى يفصل الله بينهما ، فخرجت عليه خارجة من جيشه تطلب إليه أن يقبل التحكيم ، فقبله مضطراً لا مختاراً ، ولما اتفق مع خصومه على أن يحكما شخصين أحدهما من قبل «على» والآخر من قبل « معاوية » اختار معاوية « عمرو بن العاص » وأراد « على » أن يختار « عبد الله بن عباس » ولكن الخارجة حملته على أن يختار « أباموسى الأشعرى » ، وانتهى أمر التحكيم إلى النهاية التى انتهى إليها ، وهى عزل « على » وتثبت « معاوية » ، واشتد بهذا التحكيم ساعد البغى الذى كان يقوده « معاوية » . ومن غريب هذه الخارجة التى حملت « عليا » على التحكيم ، وحملته على محكم بعينه — أن جاءت من بعد ذلك واعتبرت التحكيم جريمة كبيرة ، وطلبت إلى « على » أن يتوب عما ارتكب ؛ لأنه كفر بتحكيمه كما كفروا هم وتابوا ، وتبعهم غيرهم من أعراب البادية ، وصار شعارهم « لا حكم إلا لله » ، وأخذوا يقاتلون « عليا » بعد أن كانوا يجادلونه ، ويقطعون عليه القول ،

٦١ - وهذه الفرقة أشد الفرق الإسلامية دفاعا عن مذهبها ،وحماسة

لآرائها ،وأشد الفرق تديناً فى جملتها،وأشدها تهوراً واندفاعا ،وهم فى دفاعهم وتهورهم مستمسكون بألفاظ قد أخذوا بظواهرها ،وظنوا هذه الظواهر ديناً مقدساً، لا يحيد عنه مؤمن وقد استرعت ألبابهم كلمة «لا حكم إلا لله»فاتخذوها ديناً ينادون به فكانوا كلما رأوا «علياً» يتكلم قذفوه بهذه الكلمة كما أشرنا .

وقد استهوتهم أيضاً فكرة البراءة من سيدنا «عثمان» ، و «الإمام على» والحكام الظالمين من «بنى أمية» حتى احتلت أفهامهم واستولت على مداركهم استيلاء تاماً ، وسدت عليهم كل طريق يتجه بهم للوصول إلى الحق ، أو ينفذون منه إلى معانى الكلمات التى يرددونها ، بل إلى معانى حقائق الدين فى ذاتها ، فمن تبرأ من «عثمان» و «على» و «طلحة» و «الزبير» ، والحكام الظالمين من «بنى أمية» سلكوه فى جمعهم ، وأضافوا إسمه إلى أسمائهم . وتسامحوا معه فى مبادىء أخرى من مبادئهم ، وربما كانت أشد أثراً .

ولقد ناقشهم الحاكم العادل «عمر بن عبد العزيز» ،وكان من الخلاف بينه وبينهم أنه لم يعان البراءة من أهل بيته الظالمين مع إقرارهم أنه خالف من سبقه من «بنى أمية» ، ومنع استمرار ظلمهم بل رد المظالم التى ارتكبوها إلى أهلها ولكن استولت عليهم فكرة النطق بالتبرؤ ، فكانت هى الحائل بينهم وبين الدخول فى طاعته ، والسير فى لواء الجماعة الإسلامية .

٦٢ — وإنهم ليشبهون — فى استحواز الألفاظ البراقة على عقولهم ومداركهم — اليعقوبيين الذين ارتكبوا أقسى الفظائع فى الثورة الفرنسية ، فقد استولت على هؤلاء ألفاظ الحرية والإخاء والمساواة ، وباسمها قتلوا الناس ، وأهرقوا الدماء ،وأولئك استولت عليهم ألفاظ الإيمان ، ولا حكم إلا لله ، والتبرؤ من الظالمين ، وباسمها أباحوا دماء المسلمين ، وخضبوا الدماء الإسلامية بنجيع الدماء ، وشنوا الغارة فى كل مكان .

٦٣ — ولم تكن الحماسة والتمسك بظواهر الألفاظ وحدهما — ما امتاز

به « الخوارج » بل هناك صفات أخرى منها حب الفداء والرغبة فى الموت ، والاستهداف للمخاطر من غير داع قوى يدفع إلى ذلك ، وربما كان منشؤه هوساً عند بعضهم ، واضطراباً فى أعصابهم لا مجرد الشجاعة ، وإنهم ليشبهون فى ذلك النصارى الذين كانوا تحت حكم العرب بالأندلس إبان ازدهارها بالحضارة العربية ، فقد أصاب فريقاً منهم هوس جعلهم يقدمون على أسباب الموت وراء عصبية جامحة ، فأراد كل واحد منهم أن يذهب إلى مجلس القضاء ليسب (محمداً) ويموت ، فتقاطروا فى ذلك أفواجاً أفواجاً حتى تعب الحجاب من ردهم ، وكان القضاة يصمون آذانهم ، حتى لا يحكموا بالاعدام ، والمسلمون مشفقون على هؤلاء المساكين ، ويظنونهم من المجانين »[1] .

ولقد كان من الخوارج من يقاطع علياً فى خطبته ، بل من يقاطعه فى صلاته ، ومن يتحدى المسلمين بسبب على وعثمان ، ورمى أتباعهما بالشرك . ولقد قتلوا عبد الله بن خباب بن الأرت وبقروا بطن جاريته ، فقال لهم على كرم الله وجهه . ادفعوا إلينا قتلته ، فقالوا له كلنا قتله ، فقاتلهم على حتى كاد يبيدهم ، ولم يمنع ذلك بقيتهم من أن يسيروا سيرهم ، وينهجوا منهاجهم ، ويتبعهم من على شاكلتهم من أعراب البادية الذين اعتراهم مثل ذلك الهوس الفكرى.

٦٤ — وإنه من الحق أن الإخلاص كان سمة الكثيرين منهم، ولكنه إخلاص يصاحبه الانحياز لناحية معينة قد استولت على مداركهم ، وإنا نقص بعض قصصهم ليتبين مقدار انحياز تفكيرهم ومقدار إخلاصهم :

يروى أن عبد الله بن عباس لما وصل إليهم من قبل على وناقشهم رأى منهم جباهاً قرحة لطول السجود ، وأيديا كثفنات الإبل عليهم قمص مرحضة »[2]

(١) الإسلام خواطر وسوانح للكونت دى كاسترى ترجمة المرحوم فتحى زغلول

(٢) أى طاهرة — الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٤٣ .

هذا مظهر من إخلاصهم ، ومع ذلك فالتحيز يسيطر عليهم ، فقد رأينا أنهم قتلوا « عبدالله بن خباب » ؛ لأنه لم يقل لهم : على مشرك » وأبوا أن يأخذوا تمر النصرانى بغير ثمن « وإليك القصة كما جاء فى الكامل للمبرد « من طريف أخبارهم أنهم أصابوا مسلماً ، ونصرانياً فقتلوا المسلم، وأوصوا بالنصرانى خيراً ، وقالوا : احفظوا ذمة نبيكم . لقيهم « عبد الله بن خباب » وفى عنقه مصحف ومعه امرأته ، وهى حامل ، فقالوا إن الذى فى عنقك ليأمرنا أن نقتلك ... قالوا فما تقول فى « أبى بكر » و « عمر » ؟ فأثنى خيراً قالوا : فما تقول فى « على » قبل التحكيم وفى « عثمان فى ست سنين (أى السنين الأولى لخلافته) فأثنى خيراً ، قالوا فما تقول فى التحكيم ؟ قال أقول إن علياً أعلم بكتاب الله منكم ، وأشد توقياً على دينه ، وأنفذ بصيرة ، قالوا إنك لست تتبع الهدى إنما تتبع الرجال على أسمائهم ، ثم قربوه إلى شاطىء النهر فذبحوه . . . وساموا رجلا نصرانياً بنخلة له ، فقال هى لكم ، فقالوا والله ما كنا لنأخذها إلا بثمن ، قال ما أعجب هذا أتقتلون مثل « عبد الله بن خباب » ، ولا تقبلوا منا نخلة !! »

٦٥ — ولماذا كانت هذه الصفات المتناقضة : تقوى وإخلاص وانحراف وهوس وتشدد ، وخشونة وجفوة وتهور فى الدعوة إلى ما يعتقدون ، وحمل للناس على آرائهم المنحرفة المتحيزة بالعنف والقسوة ، من غير رفق ، وبحال لا تتفق مع سماحة الدين ، ولا مع ما يبعثه الإخلاص والتقوى من الرحمة فى القلوب ؟ . .

السبب فى هذا فيما أعتقد أن الخوارج كان أكثرهم من عرب البادية ، وقليل منهم من كان من عرب القرى ، وهؤلاء كانوا فى فقر شـــديد قبيل الإسلام، ولما جاء الاسلام لم تزد حالهم المادية حسناً ؛ لأنهم استمروا فى باديتهم بلأوائها وشدتها وصعوبة الحياة فيها . وأصاب الاسلام شغاف قلوبهم مع سذاجة

فى التفكير وضيق فى التصور ، وبعد عن العلوم . فتكون من مجموع ذلك نفوس مؤمنة متعصبة لضيق نطاق العقول ، ومتهورة مندفعة لأنها نابعة من الصحراء .وزاهدة لأنها لم تجد ، إذ النفس التى لاتجد إذ عمرها إيمان ،ومس وجدانها اعتقاد صحيح انصرفت عن الشهوات المادية وملاذ هذه الحياة ، واتجهت بكليتها إلى نعيم الآخرة .

ولقد كانت هذه المعيشة التى يعيشونها فى بيدائهم دافعة لهم على الخشونة والقسوة والعنف ، إذ النفس صورة لما تألف ، ولو أنهم عاشوا عيشة رافهة فاكهة فى نعيم ، أو فى نوع منه لخفف ذلك من عفهم وألان صلابتهم، ورطب شدتهم .

يروى أن زياد ابن أبيه بلغه « عن رجل يكنى أبا الخير من أهل البأس والنجدة أنه رأى الخوارج فدعاه فولاه ورزقه أربعة آلاف درهم كل شهر، وجعل عمالته فى كل سنة مائة ألف ، فكان « أبو الخير » يقول « مارأيت شيئاً خيراً من لزوم الطاعة والتقلب بين أظهر الجماعة ، فلم يزل والياً حتى أنكر منه « زياد » شيئاً ، فتنمر لزياد فحبسه ، فلم يخرج من محبسه حتى مات[1] » .

انظر إلى النعمة كيف ألانت من الطباع وهذبت من النفس وجعلت من هذا الرجل سمحاً رقيقاً بعد أن كان متعصبا عنيفاً .

٦٦ — ونحن إن وصفنا «الخوارج» بالإخلاص فى خروجهم، فليس معنى ذلك أنه إخلاص لايوجد مايشوبه ،بل إنه قد يوجد مايرنقه ،ولا ننكر أن هنا أموراً أخرى غير اعتقاد الحق قد حفزهم على الخروج . ومن أعظم هذه الأمور التى حفزتهم على الخروج غير الحق الذى اعتقدوه — أنهم كانوا

(١) الكامل ج ٢ أخبار الخوارج .

يحسدون قريشاً على استيلائهم على الخلافة واستبدادهم بها دون الناس، الدليل على ذلك أن أكثرهم من القبائل الربعية التى قامت بينها وبين القبائل المضرية الاحن الجاهلية التى خفف الإسلام من حدتها، ولم يذهب بكل قوتها، بل بقيت منها أثارة غير قليلة مستمكنة فى النفوس، وقد تظهر فى الآراء والمذاهب من حيث لا يشعر المعتنق للمذهب الآخذ بالرأى، وإن الإنسان قد يسيطر على نفسه هوى يدفعه إلى فكرة معينة يخيل إليه أن الإخلاص رائده، والعقل وحده يهديه، وهذا أمر واضح فى أمور الحياة كلها، فالإنسان ينفر من كل فكرة اقترنت بما يؤلمه. وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن نتصور أن «الخوارج» وأكثرهم ربعيون رأوا الخلفاء من «مضر» فنفروا من حكمهم واتجهوا فى تفكيرهم نحو الخلافة تحت ظل هذا النفور من حيث لا يشعرون، وظنوا أن ما يقولونه هو محض الدين، وأنه لا دافع لهم إلا الإخلاص لدينهم.

٦٧ — و«الخوارج» على هذا أكثرهم من العرب، ولم يكن فيهم من الموالى إلا عدد قليل، مع أن آراءهم فى الخلافة من شأنها أن تجعل للموالى الحق فى أن يكونوا خلفاء عندما تتوافر شروطها؛ إذ «الخوارج» لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب، ولا على قبيل من قبيلهم، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس، أو فريق من الناس.

والسبب فى نفور الموالى من مذهبهم أنهم هم أنفسهم مع هذه الآراء ينفرون من الموالى. ويتعصبون ضدهم، وقد روى «ابن أبى الحديد» أن رجلا من الموالى خطب امرأة من الخوارج فقالوا لها فضحتنا .... وربما لو تركوا تلك العصبية لتبعهم كثيرون من الموالى.

٦٨ — ومع أن الموالى فى «الخوارج» كانوا عدداً قليلا نرى

لهم أثراً فى بعض فرقهم. فاليزيدية — وهم أتباع « يزيد بن أبى أنيسه الخارجى» - ادعوا أن الله سبحانه وتعالى يبعث رسولا من العجم ينزل عليه كتاباً ينسخ بشرعه «الشريعة المحمدية» وذلك بلاشك رأى فارسى إذ الفرس هم الذين كانوا يحنون إلى نبى من قومهم .

و « الميمونية » أتباع « ميمون العجردى » أباحوا نكاح بنات الأولاد وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وتلك آراء فارسية[1] فالفرس المجوس هم الذين يبيحون تلك الأنكحة .

المبادىء التى تجمع فرق الخوارج

٦٩ — من الكلام السابق عرفنا عقلية الخوارج وقبائلهم والآن نريد أن نعرف مبادئهم ، والحق ان مبادئهم مظهر واضح لتفكيرهم وسذاجة عقولهم ونظراتهم السطحية ، ونقمتهم على قريش ، وكل القبائل المضرية .

(ا) وأول هذه الآراء — وهو من بين آرائهم السديد المحكم — أن الخليفة لا يكون إلا بانتخاب حر صحيح ، يقوم به عامة المسلمين ، لافريق منهم ، ويستمر خليفة مادام قائماً بالعدل مقيما للشرع ، مبتعداً عن الخطأ والزيغ ، فإن حاد وجب عزله أو قتله .

(ب) وثانى هذه الآراء أن بيتاً من بيوت العرب لا يختص بأن يكون الخليفة فيه ، فليست الخلافة فى قريش كما يقول غيرهم ، وليست لعربى دون أعجمى . والجميع فيها سواء ، بل يفضلون أن يكون الخليفة غير قرشى ، ليسهل عزله أوقتله إنخالف الشرع وحاد عن الحق ، إذ لاتكون له عصبية تحميه ، ولاعشيرة تؤويه وعلى هذا الأساس اختاروا منهم « عبدالله بن وهب الراسبى » وأمروه عليهم وسموه « أمير المؤمنين » وليس بقرشى .

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى

(حـ) وإن « النجدات » من الخوراج يرون أنه لاحاجة إلى إمام إذا أمكن الناس يتناصفوا فيما بينهم ، فإن رأوا أن التناصف لا يتم إلا بإمام يحملهم على الحق فأقاموه جاز ، فإقامة الإمام فى نظرهم ليست واجبة بإيجاب الشرع بل جائزة ، وإذا وجبت فإنما تجب بحكم المصلحة والحاجة .

(د) ويرى الخوارج تكفير أهل الذنوب ، ولم يفرقوا بين ذنب وذنب بل اعتبروا الخطأ فى الرأى ذنباً . إذا أدى إلى مخالفة وجه الصواب فى نظرهم ، ولذا كفروا « علياً » رضى الله عنه بالتحكيم ، مع أنه لم يقدم عليه مختاراً ولو سلم أنه اختاره فالأمر لا يعدوا أنه اجتهاد قد أخطأ فيه ، إن كان التحكيم جانب الصواب ، فلجاجتهم فى تكفيره رضى الله عنه دليل على أنهم يرون الخطأ فى الاجتهاد يخرج من الدين ، وكذلك كان شأن « طلحة » و « الزبير » رضى الله عنهما وغيرهم من علية الصحابة الذين خالفوهم فى جزئية من جزئيات كانت نتيجة لاجتهادهم .

٧٠ — وإن هذا المبدأ هو الذى جعلهم يخرجون على جماهير المسلمين ، ويعتبرون مخالفيهم مشركين ، وأقضوا مضجع الحكام بسببه ، ولذا وجب علينا أن نبين الأدلة التى اتخذوها حجة لقولهم وهذه الأدلة قد ساقها « ابن أبى الحديد » فى كتابه « شرح نهج البلاغة وهى أدلة كثيرة ساقها ؛ وإنها لتدل على مدى تفكيرهم .

منها قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فان الله غنى عن العالمين » فجعل تارك الحج كافراً وترك الحج ذنب ، فكل مرتكب للذنب كافر .

منها قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » وكل مرتكب للذنوب فقد حكم لنفسه بغير ما أنزل الله فيكون كافراً ، وقد كرر سبحانه مثل هذا النص فى أكثر من آية .

ومنها قوله تعالى « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين أسودت

وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ، فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون » قالوا والفاسق لا يجوز أن يكون ممن أبيضت وجوههم فوجب أن يكون ممن اسودت وجوههم ، ووجب أن يسمى كافرا .

ومنها قوله تعالى : « وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة ، ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قترة ، أولئك هم الكفرة الفجرة » والفاسق على وجهه غبرة فوجب أن يكون من الكفرة .

ومنها قوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » وبهذا ثبت أن الظلم جحود وكفر ، ولا شك أن مرتكب الذنب ظالم (١) .

وكل هذه الدلائل تمسك بظواهر النصوص ، وأكثرها كان الحديث فيه عن مشركي مكة فهي أوصاف لهم . وآية الحج ليس الكفر وصفاً لمن لم يحج ، إنما الكفر فيها لمن أنكر فريضة الحج .

٧١ — ولأنهم يتمسكون بظواهر الألفاظ نرى « عليا » عندما ناقشهم في هذا لم يجادلهم بالنصوص ، لأنهم لا يأخذون إلا بظواهرها ، بل كان يناقشهم بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك قوله يخاطبهم :

« فإن أبيتم إلا أن تزعموا أني ، أخطأت وضللت ، فلم تضلون عامة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وتأخذونهم بخطئي ، وتكفرونهم بذنوبي ، سيوفكم على عواتقكم ، تضعونها مواضع البرء و السقم ، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب ، وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ، ثم صلى عليه ثم ورثه أهله ، وقتل القاتل ، وورث ميراثه أهله ، وقطع يد السارق وجلد الزاني غير المحصن ثم قسم عليهما الفيء ، ونكحا المسلمات ، فأخذهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بذنوبهم، وأقام حق الله فيهم ، ولم يمنعهم سهمهم من الاسلام ، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله »

(١) ملخص من نهج البلاغة المجلد الثاني ص ٣٠٧ ، ٣٠٨

وترى فى ذلك الكلام القيم رداً مفحماً لهم فلم يستطيعوا أن يماروا فيه ولقد عدل رضى الله عنه عن الاحتجاج بالنصوص إلى الاحتجاج بالعمل الذى كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم: لأن العمل لايقبل تأويلا، ولا يفهم إلا على وجهه الصحيح ، فلا يكون فيه مجال لنظراتهم السطحية ، وتفكيرهم الذى لا يصيب إلا جانباً واحداً، ولا يتجه إلا إلى اتجاه جزئى. وفى الاتجاه الجزئى الجانبى فى فهم العبارات والأساليب بعد عن مرماها ومقصدها .وفى النظرة الكلية الشاملة الصواب وإدراك الحق من كل نواحيه .

إختلاف الخوارج فيما بينهم

٧٢ — ما أشرنا إليه هو جملة المبادىء التى اتفق أكثرهم عليها ، ولم يتفق أكثرهم فى غيرها ، بل كانو كثيرى الخلاف ، يشجر الخلاف بينهم لأصغر الأمور ، وربما كان هذا هو السر فى كثير من انهزاماتهم مع قوة شكيمتهم فى القتال .

وكان « المهلب بن أبى صفرة » الذى نصب لقتالهم من قبل الأمويين يتخذ الخلاف بينهم ذريعة لتفريقهم وخضد شوكتهم ، وإذا لم يجدهم مختلفين دفع إليهم من يثير الخلاف بينهم .

يحكى « ابن أبى الحديد » أن حدادا من الأزارقة — وهم طائفة كبيرة من « الخوارج » — كان يصنع نصالا مسمومة فيرمى بها أصحاب «المهلب» فرفع ذلك إلى المهلب ،فقال : انا أكفيكموه إن شاء الله تعالى . فوجه رجلا من أصحابه بكتاب والف درهم إلى عسكر قطرى بن الفجاءة قائد «الخوارج» واميرهم، فقال له: الق هذا الكتاب ومعه الدراهم فى العسكر . واحذر على نفسك فمضى الرجل وكان فى الكتاب : « أما بعد فإن نصالك قد وصلت إلى وقد وجهت إليك بألف دينار فاقبضها وزدنا من النصال ، فرفع الكتاب

إلى « قطرى » فدعا الحداد : فقال ما هذا الكتاب ؟ قال لا أدرى ! ! ! قال من هذه الدراهم ؟ قال لا أعلم بها ، فأمر به فقتل ، فجاء « عبد ربه الصغير » مولى « بن قيس بن ثعلبة » ، فقال قتلت رجلا على غير ثقة وبينة ! ! قال « قطرى » فما حال الألف ؟ قال يجوز أن يكون أمرها كذبا ، ويجوز أن يكون حقا . فقال « قطرى » إن قتل رجل فيه صلاح غير منكر ، وللامام أن يحكم بما يراه صالحا ، وليس للرعية أن تعترض عليه ، فتنكر له مع جماعة معه ، وإن لم يفارقوه .

وبلغ ذلك الخلاف « المهلب بن أبى صفرة » فأراد أن يورث خلاف ، وأن يزيد نارة احتداما ، فدس اليهم رجلا نصرانياً جعل له جعلا يرغب فى مثله وقال له : إذا رأيت «قطريا» فاسجد له ، فإذا نهاك فقل إنما سجدت لك ، ففعل ذلك النصرانى فقال «قطرى» إنما السجود لله ، فقال النصرانى : ماسجدت إلا لك ، فقال رجل من الخوارج إنه قد عبدك من دون الله ، وتلا قوله تعالى: « إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون » فقال «قطرى» إن النصارى قد عبدوا « المسيح عيسى بن مريم » ، فما ضر عيسى ذلك شيئا ، فقام رجل من الخوارج » إلى النصرانى فقتله فأنكر « قطرى » ذلك عليه ، وأنكر قوم من الخوارج على « قطرى » إنكاره ،

وبلغ « المهلب » ذلك الخلاف أيضاً ، فأراد أن يزيد الأمر بينهم احتداما فوجه اليهم رجلا يسألهم . فأتاهم ، وقال لهم . أرأيتم رجلين خرجا مهاجرين اليكم فمات أحدهما فى الطريق ، وبلغ الاخر اليكم ، فامتحنتموه ، فلم يجز المحنة ما تقولون فيهما ؟ فقال بعضهم . أما الميت فمن أهل الجنة ، وأما الذى لم يجز المحنة فكافر حتى يجيز المحنة . وقال قوم آخرون : هما كافران ، فكثر

الاختلاف ، واشتد ، وخرج « قطرى » إلى حدود اصطخر ، فأقام شهراً والقوم فى خلافهم [1].

أنظر إلى ذلك القائد العظيم كيف كان يعمل على إثارة الخلاف بينهم ، ويتم له ما يريد ، ثم يلقاهم بجنده ، وقد مزقهم الاختلاف الشديد ، وانقسموا فيما بينهم ، وإن ذلك الاختلاف كان يبدو فى مناقشاتهم فيما بينهم وبين غيرهم ، ومن الحق علينا أن نعطى القارىء وصفاً لمناقشاتهم ، وبيانا لمذاهبهم المختلفة

مناقشاتهم

٧٣ ــ اتصف الخوارج بصفات كثيرة جعلتهم قوما خصمين يجادلون عن مذاهبهم ، ويلتقطون الحجج من خصومهم ، ويستمسكون بآرائهم أشد الاستمساك ، حتى تكون نظراتهم جانبية متحيزة . وليست عامة مميزة موازنة بين الآراء المختلفة ، واضعة المقاييس لضبط الحق وتمييزه من الباطل .

وقد اتصفوا بالصفات الآتية فى مناقشاتهم وأقوالهم .

١ ــ اتصفوا بالفصاحة وطلاقة اللسان ، والعلم بطرق التأثير البيانى ، وكانوا ثابتى الجنان لا يتحيرون أمام خصومهم ولا تأخذهم حبسة فكرية : « روى أن عبد الملك بن مروان أتى برجل منهم ، فرأى منه فهماً وعلماً ، وأربا ودهيا ، فطلب اليه الرجوع عن مذهبه فرآه مستبصراً محققاً ، فزاد « عبد الملك » فى طلبه الرجوع ، فقال الرجل لتغنك الأولى عن الثانية ، وقد قلت فسمعت ، فاسمع قل ، قال له : قل ، فجعل يبسط له قول « الخوارج » ، ويزين له من مذهبهم بلسان طلق ، وألفاظ بينة ، ومعان قريبة ، فقال عبد الملك : لقد كاد يوقع فى خاطرى أن الجنة خلقت لهم ، وأنهم أولى بالجهاد معهم ، ثم رجعت إلى ما ثبت الله على من الحجة ، ووقر فى قلبي من الحق ، فقلت له : لله الآخرة والدنيا ، وقد سلطنى

(١) هذه الأخبار مأخوذة بتصرف من شرح نهج البلاغة جـ ١ ص ٤٠١

الله فى الدنيا ، ومكن لنا فيها ، وبيناهما فى الحديث ، إذ دخل على «عبدالملك» ابن له باكياً ، فشق ذلك على « عبد الملك » ، فأقبل عليه الخارجى ، فقال له دعه يبك ، فإنه أرحب لشدقه ، وأصح لدماغه ، وأذهب لصوته ، وأحرى ألا تأبى عليه عينه إذا حضرته طاعة ربه ، فاستدعى عبرته ، فقال له «عبدالملك» أما يشغلك ما أنت فيه ، فقال ما ينبغى أن يشغل المؤمن عن قول الحق شىء . فأمر « عبدالملك » بحبسه ، وقال له معتذراً : « لولا أن تفسد بألفاظك أكثر رعيتى ما حبستك .. من شككنى ووهمنى ، حتى مالت فى عصمة الله ، فغير بعيد أن يستهوى من مدى [١] » .

٢ — وكانوا مع فصاحتهم يطلبون علم الكتاب والسنة ، وفقه الحديث وآثار العرب فى ذكاء شديد وبديهة حاضرة ، ونفس متوثبة ، يروى أن نافع بن الأزرق ، أمير الأزارقة كان ينتجع « عبد الله بن عباس » فيسأله .. سأله مرة عن معنى قوله تعالى : « والليل وما وسق » ، فقال « ابن عباس » وما جمع ، فقال أتعرف ذلك العرب ؟ فقال : نعم .. أما سمعت قول الراجز :

إن لنا قلائصا حقائقا : مستوسقات لو يجدن سائقا .

وسأله مرة قائلا : « أرأيت نبى الله سليمان صلى الله عليه وسلم مع ماخوله الله وأعطاه كيف عنى بالهدهد على قتله وضآلته ، فقال «ابن عباس» إنه احتاج إلى الماء ، والهدهد قناء الأرض له كالزجاجة يرى باطنها من ظاهرها فسأل عنه لذلك . فقال « ابن الأزرق » : قف ياوقاف ، كيف يبصر ما تحت الأرض والفخ يغطى له بمقدار إصبع من التراب فلا يبصره حتى يقع فيه ؟ . . فقال « ابن عباس » ويحك « يابن الأزرق » أما علمت أنه إذا جاء القدر غشى البصر [٢] » .

(١) الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٥١

(٢) الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٥٢ .

فهم كانوا يحاولون أن يعرفوا علم القرآن والسنة من أهل الخبرة ، ولكن لأن أنظارهم جانبية لم ينتفعوا به انتفاعاً كاملا .

٣ — وكانوا يحبون الجدل والمناقشة ومذاكرة الشعر وكلام العرب ، وكانوا يذاكرون مخالفيهم حتى فى أزمان القتال ، فقد نقل « ابن أبى الحديد » عن الأغانى : « كان « الشراة » أى (الخوارج) فى حرب « المهلب » و «قطرى» بن الفجاءة» يتواقفون ، ويتساءلون بينهم عن أمر الدين ، وغير ذلك ، على أمان وسكون ، فتواقف يوما « عبيدة بن هلال اليشكرى » من الخوارج مع « أبى حرابة التميمى » من جيش الجماعة فقال « عبيدة » : يا أبا حرابة إنى سائلك عن أشياء ، أفتصدقنى فى الجواب عنها ؟ قال : نعم ، إن ضمنت لى مثل ذلك . قال : قد فعلت . قال : قل ، قال : فسل عما بدا لك . قال فما تقولون فى أئمتكم ؟ قال يبيحون الدم الحرام . قال ويحك فكيف فعلهم فى المال ؟ قال يجبونه من غير حله ، وينفقونه فى غير وجهه . . . قال فكيف فعلهم فى اليتيم ؟ قال : يظلمونه فى ماله ويمنعونه حقه . قال ويحك يا أبا « حرابه » أمثل هؤلاء تتبع ؟[1] »

ونرى من هذا أن حب المناقشة والمناظرة قد استولى عليهم حتى كانوا يقفون القتال مع مقاتليهم ليساجلوهم الآراء والأفكار .

٤ — وقد كان التعصب يسود جدلهم ، فهم لا يسلمون لخصومهم بحجة ، ولا يقتنعون بفكرة مهما تكن قريبة من الحق ، أو واضحة الصواب ، بل لا تزيدهم قوة الحجة عند خصومهم إلا إمعاناً فى اعتقادهم ، وبحثا عما يؤيده ، والسبب فى ذلك استيلاء أفكارهم على نفوسهم ، وتغلغل مذاهبهم فى أعماق

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد

قلوبهم ، واستيلائها على كل مواضع تفكيرهم وطرق إدراكهم ؛ وكان فيهم مع ذلك لدد وشدة فى الخصومة تمثل نزعتهم البدويه .

وقد كان ذلك من أسباب تحيزهم إلى جانب فكرة واحدة والنظر إليها من هذا الجانب وحده غير معتبرين سواه .

ولقد دفعتهم شدة رغبتهم فى نصر مذهبهم إلى أن يكذبوا أحياناً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه يروى عن خارجى تاب أنه دعا العلماء لأن ينظروا فى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن «الخوارج» كانوا إذا لم يجدوا دليلا نسبوا للرسول كلاماً .

٥ — وكانوا كما أشرنا يتمسكون بظواهر القرآن ، ولايتجاوزون ذلك الظاهر إلى المرمى والمقصد والموضوع ومايظهر لهم بادى الرأى يقفون عنده ولا يحيدون عند قيد أنملة .

وإنهم كانوا يستخدمون الظاهر من غير تحر فى دفع التهم عما ينسب إلى بعضهم من جرائم . يروى أن «عبيدة بن هلال اليشكرى» الذى ذكرنا جدله مع «أبى حرابة» آنفاً ، اتهم بامرأة حداد ، رأوه مراراً يدخل داره بغير إذنه ، فأتوا «قطرى بن الفجاءة» الذى نصبوه أميراً لهم ، فذكروا له ذلك ، فقال لهم إن «عبيدة من الدين بحيث علمتم ،ومن الجهاد بحيث رأيتم . فقالوا إنا لا نقاره على الفاحشة . فقال : انصرفوا ! .. ثم بعث إلى «عبيدة» فأخبره ، فقال: بهتونى يا أمير المؤمنين كما ترى .قال:إنى جامع بينك وبينهم فلا تخضع خضوع المذنب ، ولا تتطاول تطاول البرىء ..فجمع بينهم فتكلموا فقام «عبيدة» فقال : «بسم الله الرحمن الرحيم إن الذين جاءوا بالإفك

عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم ، بل هو خير لكم ؛ لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم . . . » إلى آخر الآيات الكريمات ، فلما سمعوها بكوا وقاموا إليه واعتنقوه ، وقالوا استغفر لنا[١] » .

وبذلك أبعدهم بتلاوة الآية عن أن ينظروا فى قضية الاتهام: أهى صادقة ، فيستحق العقاب ، أم هى كاذبة فيكونوا قد بهتوه ؛ لم يفكروا فى هذا إزاء ظواهر النص الكريم من غير أن يطبقوه ، وبذلك أصدروا الحكم بالبراءة من الفاحشة من غير دليل بعد أن اتهموه بها أيضاً من غير دليل ، وانتقلوا من النقيض إلى النقيض من غير سبب قوى يقتضى ذلك العدول السريع .

(١) [illegible]

فرق الخوارج

٧٤ – كانت المبادىء التي ذكرنا آنفا تجمع الخوارج في الجملة، ولكنهم تفرقوا بعد ذلك فرقاً ومذاهب متباينة ، وذلك بسبب كثرة الاختلاف فيما بينهم ، وتحيز كل فرقة لما ارتأت ، وتجمعها حوله ، حتى صاروا مذاهب وجماعات متباينة ، وإن لم تقع بينهم حروب إلا نادراً ، والأمور التي كانت تميزهم كانت جزئية أحياناً وجوهرية أحياناً ، وسيتبين من بيان فرقهم الجوهري الذي فرقهم وغير الجوهري.

وها هي ذي بعض فرقهم:

الأزارقة :

٧٥ – وهم أتباع « نافع بن الأزرق » الذي كان من بني حنيفة وكانوا أقوى الخوارج شكيمة ، وأكثرهم عدداً وأعزهم نفرا ، وهم الذين تلقوا الصدمات الأولى من « ابن الزبير » والأمويين وقد قاتل الخوارج بقيادة « نافع » قواد « عبد الله بن الزبير » ، وقواد الأمويين تسع عشرة سنة . وقد قتل « نافع » في ميدان القتال ، ثم تولى بعده « نافع بن عبيد الله » ، ثم « قطري بن الفجاءة » .

وفي عهد « قطري » كان الذي يحارب الخوارج عن الأمويين داهية قوادهم « المهلب بن أبي صفرة » ، « فكان قبل الواقعة التي يتقدم بها يثير خلافهم ، فتحتدم المناقشة بينهم احتداما شديدا ، ثم يلقاهم وهم على هذا الخلاف ، ولذا أخذ شأن « الخوارج » يضعف في عهد قطري هذا ، لاختلافهم فرقا من جهة ولأثر هذا الاختلاف في مواقفهم في ميدان القتال من جهة ثانية ، وتألب المسلمين عليهم من جهة ثالثة ، وغلظتهم في معاملة مخالفيهم من جهة رابعة .

وقد توالت هزائمهم على يد « المهلب » ومن جاء بعده من قواد الأمويين حتى انتهى أمرهم .

ومبادئهم التى تميزوا بها عن غيرهم من الخوارج :

(ا) أنهم لا يرون مخالفيهم غير مؤمنين فقط، بل يرون أنهم مشركون مخلدون فى النار ، ويحل قتالهم وقتلهم .

(ب) وأن دار أولئك المخالفين دار حرب يستباح فيها ما يستباح فى دار الحرب فى نظرهم، فيباح قتل الأطفال والنساء ،وسبي الذرية والنساء، وبالتالى يباح استرقاق مخالفيهم ، ويباح قتل من قعدوا عن القتال .

(ح) ومن آرائهم أيضاً أنهم يقولون : أن أطفال مخالفيهم مخلدون فى النار ، أى أن الذنب الذى أوجب كفر مخالفيهم يسرى إلى أولادهم ، مع أن أولادهم لم يرتكبوه ، ولكنه انحراف فكرى من أصحابهم .

(د) ومن آرائهم الفقهية أنهم لا يقررون حد الرجم ، ويقولون ليس فى القرآن إلا حد الجلد للزانى والزانية ، فحد الرجم لم يجىء فى القرآن ، ولم يثبت فى نظرهم من السنة .

(ه) ويرون أن حد القذف لا يثبت إلا لمن يقذف محصنة بالزنى، ولا يثبت على من يقذف المحصنين من الرجال ، لأنهم أخذوا بظاهر النص . « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون » فلم يذكر حد لقذف المحصنين من الرجال .

(و) ويرون أنه يجوز على الأنبياء أن يرتكبوا الكبائر والصغائر [1] وإن ذلك بلا ريب من المتناقضات فى أقوالهم ؛ إذ أنهم بينما يكفرون مرتكب الكبيرة يجوزونها على الأنبياء ، فالنبي قد يكفر ثم يتوب ، وذلك أخذوه

(١) « الملل والنحل » للشهرستاني .

من ظاهر قوله تعالى : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .

النجدات :

٧٧ — هم أتباع « نجدة بن عويمر » من « بنى حنيفة » ، وقد خالفوا الأزارقة ، فى تكفير قعدة الخوارج واستحلال قتل الأطفال كما خالفوهم فى حكم أهل الذى الذين يكونون مع مخالفيهم ، فالأزارقة قالوا إنه لاتباح دماؤهم احتراماً لذمتهم التى دخلوا بها فى أمان أهل الإسلام ، وقال «النجدات» إنه تباح دماؤهم كما أبيحت دماء من يعيشون فى كنفهم من المسلمين .

و « النجدات » أيضاً يرون أن إقامة إمام ليست واجبا وجوبا شرعيا ، بل هى واجب وجوبا مصلحياً ، بمعنى أنه إذا أمكن المسلمين أن يتواصوا بالحق فيما بينهم وينفذوه — لم يكونوا فى حاجة إلى إقامة إمام .

والنجدات قد أتوا بمبدأ عند الخوارج لم يسبقهم أحد إليه من الخوارج وهو مبدأ التقية ، بأن يظهر الخارجى أنه جماعى حقنا لدمه . ومنعا الاعتداء عليه . ويخفى عقيدته حتى يحين الوقت المناسب لإظهارها .

وأتباع « النجدة » كانوا فى الأصل باليمامة مع «أبى طالوت الخارجى» ، ولكنهم تركوه ، وبايعوا « نجدة » سنة ست وستين فعظم أمره وأمرهم حتى استولى على « البحرين » و « حضرموت » و و « اليمن » و « الطائف » .

ثم كانوا كشأنهم يختلفون فى أمور ثانوية ثم ينقسمون عقب ذلك الاختلاف ، لقد اختلفوا على «نجدة» أميرهم لأمور نقموها عليه :

منها أنه أرسل ابنه فى جيش فسبوا نساء ، وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة فعذرهم .

ومنها أنه تولى أصحاب الحدود من أصحابه وقال : لعل الله يعفو عنهم . وإن عذبهم ففى غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، وهو فى هذا يخالف المبدأ العام ، وهو

تكفير مرتكب الذنب، وكأن «نجدة» بهذا يرى أنه إذا كان مرتكب الذنب من المنتمين للخوارج فقد عفا الله عنهم، وأما غيرهم فجنس آخر لا يعفو الله عنه!..

ومنها أنه أرسل جيشاً فى البحر. وجيشا فى البر، ففضل الذين بعثهم فى البر فى العطاء.

وقد تفاقم الاختلاف حول هذه الأمور واشتد، وخرجت طوائف على «نجدة»، وأنكروا إمارته. وقد انقسموا لهذا إلى ثلاث فرق:

فرقة ذهبت إلى «سجستان» مع «عطية بن الأسود»، وهو من «بنى حنيفة»، ساروا على المبادىء التى اعتقدوها حقا من مبادىء هذه الفرقة المجمع عليها منهم.

وفرقة ثانية ثارت على «نجدة»، وقتلته وأقامت مقامه «أبا فديك» وهى أقوى الفرق النجدية شكيمة، وقد وضعت يدها على ما كان نجدة قد استولى عليه واستمر أمرها على هذه القوة إلى أن أرسل إليها «عبد الملك بن مروان» جيشاً قد هزمهم، وبعث برأس «أبى فديك» إلى «عبد الملك» وبذلك انتهى ما لهذه الفرق من سلطان.

والفرقة الثالثة هى التى بقيت موالية لنجدة وعذرته فيما نسب إليه، وقد بقيت أمداً من غير سلطان، ولكن انتهى أمرها، وأزالها التاريخ، كما أزال الأزارقة.

الصفرية:

٧٨ — وهم أتباع زياد بن الأصفر، وهم فى آرائهم أقل تطرفا من الأزارقة وأشد من غيرهم.

وقد خالفوا الأزارقة فى مرتكب الكبيرة، فالأزارقة اعتبروه مشركا، ولم يكتفوا بالحكم بتخليده فى النار، بل زادوا أنه بعد مشركا أما هؤلاء «الصفرية»

فلم يتفقوا على إشراكه ، بل منهم من يرى أن الذنوب التى فيها حد مقرر لا يتجاوز بمرتكبها ما سماه الله من أنه زان أو سارق أو قاذف ، وماليس فيه حد فمرتكبه كافر ، ومنهم من يقول إن مرتكب الذنب لا يعد كافراً حتى يحده الوالى .

ومن الصفرية « أبو بلال مرداس » وكان رجلا صالحاً ، خرج فى أيام « يزيد بن معاوية » بناحية البصرة ، ولم يتعرض للناس وكان يأخذ من مال السلطان ما يكفيه إن ظفر به ، ولا يريد الحرب فأرسل إليه « عبيد الله بن زياد » من قتله »

ومن « الصفرية » أيضاً « عمران بن حطان » ، وكان شاعراً زاهداً قد طوف فى الأقاليم الإسلامية ، فاراً بنحلته ، وقد انتخبه هؤلاء الخوارج إماما لهم بعد « أبى بلال »

ومن أخبار الذين تولوا أمر هذه الطائفة من الخوارج نتبين أنها لا ترى إباحة دماء المسلمين ، ولا ترى أن دار المخالفين دار حرب ، ولا ترى جواز سبي النساء والذرية ، بل لا ترى قتال أحد غير معسكر السلطان .

العجاردة :

٧٩ — هم أتباع « عبد الكريم بن عجرد » أحد أتباع « عطية بن الأسود الحنفى » الذى خرج على « نجدة » وذهب بطائفة من « النجدات » إلى « سجستان » ، وإنهم لهذا قريبون فى منهاجهم من النجدات إذ هم انبعثوا من أصل نحلتهم .

وجملة آرائهم أنهم يتولون القعدة من « الخوارج » إن عرفوا بالتقوى ، فهم ليسوا كالأزارقة يرون وجوب الجهاد باستمرار ، ولا يسيغون القعود عن القتال لقادر أيا كان سبب القعود ، ولا يرون أن الهجرة من دار المخالفين واجبة

بل يرونها فضيلة،ولا يرون استباحة الأموال ، ولا يباح مال مخالف إلا إذا قتل ولا يقتل من لا يقاتل . . .

وقد افترق « العجاردة » فرقا كثيرة فى أمور : منها ما يتعلق بالقدر ، وقدرة العبد، ومنها ما يتعلق بأطفال المخالفين وكان ينتهى جدلهم إلى الخلاف فينتهى الأمر من الجدل فى مسائل جزئية ، إلى خلاف فى قضايا كلية ، تصير بها فرقاً مختلفة .

ومن أمثلة ذلك أن رجلا منهم اسمه « شعيب » كان مدينا لآخر اسمه « ميمون » فلما تقاضى هذا دينه . قال « شعيب أعطيكه إن شاء الله ، فقال « ميمون » قد شاء الله ذلك فى هذه الساعة . فقال «شعيب» لو شاء لم أستطع إلا أن أعطيكه فقال « ميمون » قد أمر بذلك ، وكل ما أمر به فقد شاء ، وما لم يشأ لم يأمر به فأرسل « شعيب » و « ميمون » إلى رئيسهم وإمامهم «عبد الكريم بن عجرد » فأجابهم إجابة مبهمة ، وهى « إنما نقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا نلحق بالله سوءا » .

ولهذا الإبهام فى الإجابة ادعى كل منهما أن الإجابة توافق رأيه،وانقسم العجاردة إلى « شعيبية » و « ميمونية » .

ويروى أن عجرديا اسمه «ثعلبة» له بنت،فخطبها عجردى آخر ،وأرسل إلى أمها يسألها ، ويقول فى سؤاله :

« إن كانت قد بلغت ورضيت الإسلام على الشرط الذى يعتبره العجاردة لم يبال كم كان مهرها » .

فأجابت الأم إنها مسلمة فى الولاية سواء أبلغت أم لم تبلغ ،فرفع الأمر إلى « عبد الكريم » فاختار البراءة من الأطفال ، وخالفه «ثعلبة» وانبعثت من الفرقة فرقة أخرى اسمها « الثعلبية » وهكذا نجد خلافاً جزئياً ربما لا يكون له صلة بالسياسة يترتب عليه الانقسام إلى فرقتين،أو انشعاب طائفة منهم إلى فرقة قائمة بذاتها .

الإباضيـــة :

٨٠ — هم أتباع عبد الله بن إباض» ، وهم أكثر الخوارج اعتدالا ، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً فهم أبعدهم عن الشطط والغلو ، ولذلك بقوا ، ولهم فقه جيد ، وفيهم علماء ممتازون ، ويقيم طوائف منهم فى بعض واحات الصحراء الغربية ، وبعض آخر فى بلاد «الزنجبار» ولهم آراء فقهية وقد اقتبست القوانين المصرية فى المواريث بعض آرائهم ، وذلك فى الميراث بولاء العتاقة ، فإن القانون المصرى أخره عن كل الورثة حتى عن الرد على أحد الزوجين ، مع أن المذاهب الأربعة كلها تجعله عقب العصبة النسبية ، ويسبق الرد على أصحاب الفروض الأقارب .

وجملة آراء الإباضية :

(ا) أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفاراً ، ويقولون عنهم إنهم كفار نعمة ،لا كفار فى الاعتقاد، وذلك لأنهم لم يكفروا بالله ، ولكنهم قصروا فى جنب الله تعالى .

(ب) دماء مخالفيهم حرام ، ودارهم دار توحيد وإسلام إلا معسكر السلطان ، ولكنهم لا يعلنون ذلك ، فهم يسرون فى أنفسهم أن دار المخالفين ودمائهم حرام .

(حـ) لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح. وكل ما فيه من قوة فى الحروب ويردون الذهب والفضة .

(د) تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتوارث معهم .

ومن هذا كله يتبين اعتدالهم وانصافهم لمخالفيهم .

خوارج لا يعدون مسلمين :

قام مذهب «الخوارج» على الغلو والتشدد فى فهم الدين : فضلوا

من حيث أرادوا الخير ، وأجهدوا أنفسهم ، وأجهدوا الناس معهم ؛ وإن المؤمنين الصادق الإيمان لم يحكموا بكفرهم ، وإن حكموا بضلالهم ، ولذا روى أن «علياً» رضى الله عنه أوصى أصحابه بألا يقاتلوا الخوارج من بعده ، لأن من طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فناله ، فعلى رضى الله عنه كان يعتبر الخوارج طلبوا الحق ولكن جانبوا طريقه ، ويعتبر الأمويين طالبين للباطل ونالوه .

ولكن مع هذا الغلو نبت فى الخوارج ناس قد ذهبوا مذاهب ليست من الإسلام فى شىء ، وهى تناقض ماجاء فى كتاب الله تعالى ، وماتواترت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد جاء فى كتاب «الفرق بين الفرق» ذكر طائفتين منهم أتوا بمبادىء تعد خروجاً على الإسلام ، وهما :

(ا) اليزيدية : وهم أتباع «يزيد بن أنيسة الخارجى» وكان إباضياً ، ثم ادعى أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم ينزل عليه كتاب ينسخ «الشريعه المحمدية» .

والثانية — «الميمونية» ، وهم أتباع «ميمون العجردى» الذى ذكرناه آنفاً فى مسألة الخلاف حول الدين ومشيئة الله تعالى فى أدائه ، وقد أباح نكاح بنات الأولاد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات : وقال فى علة ذلك إن القرآن لم يذكرهن من المحرمات ، وروى عن هؤلاء الميمونية أنهم أنكروا «سورة يوسف» ، ولم يعدوها من القرآن ، لأنها قصة غرام فى زعمهم ، فلا يصح أن تضاف ، فقبحهم الله تعالى لسوء مايعتقدون .

مذهب الجمهور فى الخلافة

٨٢ – هذه هى آراء الذين انحرف تفكيرهم متميزين بسبب هذا الانحراف إلى ناحية والمبالغة فى الاستمساك بها، فالعلويون انحرفوا إلى ناحية اعتبار الخلافة وراثة نبوية، وإيصاء من النبي لمن بعده، والآخرون اتجهوا إلى الانطلاق من كل قيد فى الخلافة.

والجمهور توسط فى الأمر، واتفقوا فى الجملة على أن يكون الخليفة من قريش، مستمسكين بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الأئمة فى قريش» وقد اعتبروا ذلك الحديث أصلا، وقد أيده العمل.

وإننا لا نكتفى بهذا القدر من بيان التوسط بين الآراء المتطرفة التى كانت كل فرقة تأخذ بطرف والأخرى تأخذ بالطرف الآخر، بل لا بد من أن نبين رأى فقهاء الإسلام فى أمر السياسة. وهو المذهب الوسط الذى يتفق مع أخبار الصحابة، ومع ما كان عليه العمل قبل الافتراق.

٨٣ – لقد أجمع جمهور العلماء على أنه لا بد من إمام يقيم الجمع وينظم الجماعات، وينفذ الحدود، ويجمع الزكوات من الأغنياء ليردها على الفقراء، ويحمى الثغور، ويفصل بين الناس فى الخصومات بالقضاة الذين يعينهم، ويوحد الكلمة، وينفذ أحكام الشرع ويلم الشعث ويجمع المتفرق، ويوحد الكلمة، وينفذ أحكام الشرع، ويقيم المدينة الفاضلة التى حث الإسلام على إقامتها.

على هذا أجمع المسلمون، وعلى هذا استقام أمر الدين فى صدر تاريخه ولقد اتفق الجمهور على أربعة شروط فى الإمام لكى تكون إمامته خلافة نبوية، ولا تكون ملكا عضوضا، وهذه الشروط هى القرشية، والبيعة والشورى، والعدالة.

١ ـ القريشة

٨٤ ـ أن يكون الإمام قرشيا ، وذلك للآثار الكثيرة الواردة فى فضل قريش ، المشيرة إلى أن الإمارة تكون فيهم ، ومن هذه الآثار قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه :

« لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى من الناس اثنان » ، وما روى فى الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الناس تبع لقريش فى هذا الشأن ، مسلمهم تبع لمسلمهم ، وكافرهم تبع لكافرهم » وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : الناس تبع لقريش فى الخير والشر .» وروى البخارى عن معاوية أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن هذا الأمر فى قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين (١)

وإن هذه النصوص بلا ريب تشير إلى فضل قريش ، وحسب قريش فضلا أن منهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هل تدل هذه الأدلة على أن الخلافة تكون فيهم ، ولا تكون فى غيرهم ، وأن شرط صحة الولاية أن يكون الخليفة منهم ؟ إن العمل بلا شك كان على أن الخليفة منهم ، فاجتماع « سقيفة بنى ساعدة » اتجه فيه المؤمنون الأولون إلى اختيار الخليفة من بين المهاجرين من قريش ، وذلك بعد خطبه « أبى بكر » رضى الله عنه ، ولم تبن الدعوة إلى أن يكون الخليفة من قريش على نص حديث ، بل بناه على أمرين :

اولهما ـ أفضلية المهاجرين على الأنصار وذكرهم أولا فى القرآن ، وبيان مقامهم من الصبر على البلاد والشدائد فى أول الاسلام .

وثانيهما ـ أن قريشا كانت لها مكانة قبل الإسلام ، وعند ظهور

(١) منهاج السنة جـ ٥ ص ٣ لابن تيمية

الإسلام فى البلاد العربية ، ولذا قال «أبوبكر» رضى الله عنه فى آخر خطبته « إن العرب لاتدين إلا لهذا الحى من قريش » فهذا النص بلاريب يبين سبب

وإن الأحاديث التى رويت فى فضل قريش تتجه بلاشك إلى هذا المعنى، ماعدا حديث معاوية فإن له معنى آخر ، وهو بيان أن الأئمة يكونون من قريش ، وأنه ما من أحد ادعاها إلا كبه الله تعالى إذا كان من غيرهم ، ولكن أهذا إخبار عن الواقع الذى يكون ، أم هو أمر وفرضية لابد من تحققها؟ إن الواقع الذى حصل أن الإمامة الحق التى تتمثل فى الخلفاء الأربعة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى — كانت فى قريش فأولئك الأئمة أعلام الهدى كانوا من قريش ، وفوق ذلك فإن الحديث اشترط لكونها فيهم — أن يقيموا الدين ، ولذا قال « ما أقاموا الدين » فإذا لم يقيموه نزعت منهم إلى من يقيمه .

وبذلك ننتهى إلى هذه النصوص من الأخبار والآثار لا تدل دلالة قطعية على ان الإمامة يجب ان تكون من قريش ، وان إمامة غيرهم لاتكون خلافة نبوية ، وعلى فرض ان هذه الآثار تدل على طلب النبى ان تكون الإمامة من قريش ، فانها لاتدل على طلب الوجوب بل يصح ان يكون بيانا للافضلية لا لأصل صحة الخلافة ، وإن هذا متعين إذا فرضنا ان الآثار تفيد الطلب ، فانه يكون طلب افضلية لاطلب صحة ، لأنه روى فى الصحيحين عن ابى ذر أنه قال : « إن خليلى أوصانى أن أسمع وأطيع ، وإن ولى عليكم عبد حبشى مجدع الأنف» وقد روى «البخارى» أن رسول الله صلى عليه وسلم قال : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة » ، وفى « صحيح مسلم » عن « أم الحصين » أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن استعمل عليكم عبد أسود مجدع يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا واطيعوا » .

فبجمع هذه النصوص مع حديث : « إن هذا الأمر فى قريش » نتبين أن النصوص فى مجموعها لا تستلزم أن تكون الإمامة فى قريش وأنه لا تصح ولاية غيرهم ، بل إن ولاية غيرهم صحيحة بلاشك ، ويكون حديث « الأمر فى قريش » من قبيل الإخبار بالغيب كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الخلافة بعدى ثلاثون ثم تصير ملكا عضوضا » أو يكون من قبيل الأفضلية لا الصحة.

بقى قول « أبى بكر » والصحابة معه ، فنقول إنه معلل بالتقوى فى قريش وشوكتهم ، فإذا تحققنا فى غيرهم ، ولم يكونا فيهم فإنه بمقتضى منطق الصديق الذى وافقه عليه الصحابة تكون الولاية فى غيرهم ، لأنه إذا كانت القوة والمنعة والتقوى هى المناط ، فإن الخلافة تكون حيثما تكون هذه المعانى .

وهذا هو النظر الفاحص لمبدأ الإمامة فى قريش، وفيما ورد فى شأنه من آثار صحاح ومدى ما تدل ، والمناط الذى انعقد عليه الإجماع فى اختيار « أبى بكر » خليفة ، رضى الله عنه .

٢ — البيعة

٨٥ — الشرط الثانى ، الذى يشترطه الجمهور لاختيار الخليفة هو « المبايعة » من أولى الحل والعقد ، أى ان اولى الحل والعقد والجنود وجماهير المسلمين يعطون الخليفة عهداً على السمع والطاعة فى المنشط والمكره ، مالم تكن معصية ويعطيهم العهد على ان يقيم الحدود والفرائض ، ويسير على سنة العدل ، وعلى مقتضى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا المنهاج كان الصحابة وقد أخذوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة كما قال سبحانه وتعالى : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيما » وبايع النبي ﷺ أهل المدينة عندما هم بأن يهاجر إليهم ، وبايع أهل مكة عندما فتحها ، ودخل أهلها فى طاعته عليه السلام

ومنهم النساء ، فقد قال تعالى : « يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ، ولا يعصينك فى معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم » .

وقد بايع الصحابة « أبا بكر الصديق » رضى الله عنه بعد أن بين فضل المهاجرين على الأنصار ، فقال له «عمر» أمدد يدك أبايعك ، فتتابع المسلمون على بيعته ، وأبو بكر عندما عهد بالأمر من بعده لعمر بن الخطاب ، أخذ البيعة له وتتابع المسلمون على بيعته ، وكذلك فعل عثمان عندما انتهى أمر الستة الذين عهد إليهم « عمر » باختيار الخليفة من بينهم — إلى اختيار «عثمان» فقد بايعه أهل المدينة فى المسجد النبوى ؛ وكذلك بايع أهل المدينة علياً رضى الله عنه .

واستمر أمر البيعـة حتى العصر الأموى ، والخلفاء الأولين من « بنى العباس » .

وقد كانت البيعة فى عصر الصحابة تقوم على الرأى الحر ، والتزام الطاعة اختياراً ، أما فى العهد الأموى فقد صارت لفرض الحكم ، والإجبار على الطاعة وقد اخترع « الحجاج » وأشباهه صيغاً مختلفة للمبايعة ، فكان يحمل الناس على أن يقولوا فى بيعتهم ، عبيدى أحرار ، ونسائى طوالق ، إن خرجت عن طاعة الخليفة ، وذلك ليحمل الناس على الطاعة المطلقة ، ولقد كان الأولون من « بنى العباس » يلزمون الناس بالمبايعة وإن لم تـكن بتلك الصيغة المحرجة التى كان يحمل الناس عليها الحجاج وأمثاله .

ولقد اتهم الناس أبا جعفر المنصور بأنه أخذ البيعة كرهاً ، ولذلك منع والى المدينة الامام مالكا من أن يفتى الناس بأنه ليس لمستـكره يمين ، ولا طلاق لمـكره حتى لا يكون ذلك سبيلا لتحلل الناس من بيعتهم للخليفة .

٨٦ - وأصل البيعة هذا يتفق مع نظرية العقد الاجتماعى التى فرضها علماء العصر الحديث فى أصل الدولة ، فقد قرر جان جاك روسو الفرنسى ، وهوبز ولوك الإنجليزى بأن الأصل فى قيام الدولة هو عقد بين الحاكم والمحكوم على أن يقوم الحاكم بمصلحة الرعية فى نظير طاعتها والتزامها بما تفرضه الحكومة من ضرائب ، وإن اختلفوا فى مدى ذلك العقد فى التزام الحاكم والمحكوم ما بين مشدد فى التزام الحاكم ، ومشدد فى التزام المحكوم . وإن علماء المسلمين فى ظل الفطرة المستقيمة ، والنظم الإسلامية المقررة فى الإسلام قد انتهوا إلى هذا العقد وقد جعلوه واقعة عملية ، ولم يكن فرضاً مفروضاً ، إذا كانوا يعقدون ذلك « العقد الاجتماعى النظامى » فعلا ، ولم يكتفوا بفرضه فرضاً . وقد كان الالتزام فيه على الحاكم أقوى من الالتزام على المحكوم وأوثق وأشد ، فلم يفرض أن وجود الحاكم فى ذاته مصلحة ، كما فرض بعض الكتاب الإنجليز ، بل فرضوا وجوده نقمة إذا لم يلتزم بالعدل والمصلحة والرفق ، والقيام بحق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإقامة الفرائض وتنفيذ الحدود ومنع الفساد فى الأرض .

٣ - الشورى

٨٧ - هذا هو شرط المبايعة . أما الشرط الثالث - فهو أن يكون الاختيار بشورى المسلمين . والأصل فى ذلك هو أن الحكم الإسلامى فى أصل وضعه شورى : لقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » ، ولقوله تعالى آمراً النبي صلى الله عليه وسلم : « وشاورهم فى الأمر » ولالتزام النبي صلى الله عليه وسلم الشورى فى عامة أموره التى كانت تهم المسلمين ، ولم ينزل فيها وحى ، فكان فى الحروب وفى أعقابها وفى شئون الحكم يستشير المسلمين فى غير موضع النص ، وكذلك فعل أصحابه من بعده عندما كان الأمر إلى الراشدين رضوان الله تعالى عليهم .

وإذا كان الحكم الإسلامى فى أصله «شورياً» ،فلابد أن يكون الاختيار شورياً أيضاً ، لأنه لا يمكن أن يكون الحكم شورياً .ويكون الخليفةمفروضاً بحكم الوراثة ؛ إذ أن « الوراثة » و « الشورى » نقيضان لا يجتمعان فى باب واحد .

ومن أشد ما أخذ على « معاوية » أنه حول الحكم الإسلامى إلى حكم وراثى ، وإن لبس لبوس البيعة ، فقدْ فقدتْ البيعة معناها ، إذ فقدت عنصر الاختيار الذى هو جوهرها ولبها ومرماها ، ولقد قال الحسن البصرى فى حكم معاوية : « أربع خصال فى معاوية لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : خروجه على هذه الأمة بالسفهاء حتى ابتزها بغير مشورة منهم ، واستخلافه «يزيد» ، وهو سكير خمير يلبس الحرير ، ويضرب بالطنابير . وإدعاؤه «زياداً» ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم: « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ، وقتله « حجر بن عدى » فياله من حجر وأصحاب حجر » .

ولقد قال « عمر بن الخطاب » فى وجوب أن تكون البيعة عن مشورة: « من بايع رجلا بغير مشورة المسلمين فلا يبايع هو ولا الذى بايعه » ، وهكذا نرى « الإمام عمر » رضى الله عنه يحرم من حق الإمامة من يفتات على الأمة فيبايع رجلا لم يكن لها اختيار فيه ولا إرادة لها فى أن يكون عليها إماماً .

٨٨ — الشورى إذن شرط لابد منه ،والبيعة تكون بمشورة المسلمين، ولكن ما الطريقة للمبايعة وللشورى، ومن هم أهل الشورى وأهل المبايعة ؟. والجواب عن ذلك أن القرآن أمر بالشورى، والسنة التزمتها .ولكن لم تبين طريقة الشورى ولا من هم أهلها ،وترك للناس تنظيمها وتعرف طريقها، وذلك لأنها تختلف باختلاف الجماعات وباختلاف العصور والأمصار. فما يصلح فى عصر ربما لا يصلح فى غيره ، وما يصلح عند قوم ربما لا يصلح عند غيرهم ، فالله

سبحانه وتعالى أمر بالشورى ، كما أمر بالعدل ، وترك للناس ترتيب أمثل طريق لتحقيق هذين المعنيين الساميين .

ولقد كان بين المسلمين طرائق ثلاثة لاختيار الخليفة عن مشورة قد أشرنا إليها من قبل ونذكرها هنا بتفصيل نسبي :

الأولى : اختيار حر عن مشورة من غير عهد من أحد ، وذلك يتحقق فى اختيار « أبي بكر الصديق » رضى الله عنه ، فقد اختاروه اختياراً حراً من غير عهد ، فلم يعهد إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختاره للصلاة فى مرض موته عليه السلام ، ففهم بعض الناس أن الصحابة قد اختاروه لهذا ، وقالوا اقد اختاره لأمر ديننا فأولى أن نختاره لأمر دنيانا ، وإن صح هذا الاستنباط ، فهو لا يعد عهداً ، وإن كان فى جملته يومىء إلى فضل « أبي بكر الصديق » ومقامه بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ؛ ولا يصح أن نفهم أن ذلك عهد بالخلافة ، وليس فيه تصريح بها ، ولا دعوة إليها .

وفوق ذلك فإن الحديث عن إمامته فى الصلاة لم يجر فى « سقيفة بنى ساعدة » التى تم فيها اختياره خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وربما كانت إمامته للصلاة داعية لتتابع الناس على بيعته ورضاهم به عندما مد « عمر » يده إليه مبايعاً .

ومهما يكن من اعتبار فإن الإجماع على أن بيعة « أبي بكر » رضى الله عنه لم يكن بعهد من النبي صلى الله عليه وسلم ،

الثانيـة : أن يعهد خليفة لمن يليه إذا لم تكن له به قرابة ، وهذا الذى كان فى عهد « أبي بكر » إلى « عمر » رضى الله عنه ، فقد كان العهد بمثابة

اقتراح من « أبي بكر الصديق » ولم يكن فيه إلزام ، فقد كان المسلمون على مقربة من حال الارتداد التى أصابت البلاد العربية وقد خرجت الجيوش الإسلامية مجاهدة ، فخشى «أبو بكر» الاختلاف فى شأن الخلافة كما اختلفوا فى « سقيفة بنى ساعدة » ، فاقترح « عمر » الذى لم يكن له به نسب ولا سبب بل الإخلاص لدينه وللمؤمنين هو الذى دفعه لأن يختار لهم ، وقد بايعه المؤمنون طائعين مختارين بعد أن اقترحه أبو بكر ، وناقشوه فى اختياره مناقشة فاحصة . فلما علموا أن الحق فيما اختار أقدموا مختارين غير كارهين .

والثالثة : هى طريقة العهد إلى واحد من ثلاثة أو أكثر يعدون أفضل القوم ، فقد رأى « عمر » أن « النبى » صلى الله عليه وسلم لم يعهد إلى أحد ، ورأى «أبا بكر» قد عهد إليه. فقال: إن تركت فقد ترك من هو خير منى وإن عهدت فقد عهد من هو خير منى ، فتوسط فى الأمر، وجعل الأمر شورى إلى ستة ، يختارون من بينهم ، وقد اختاروا « عثمان » فبايعه الناس،فكانت الشورى فى هؤلاء الستة شورى اقتراح، لا شورى تعيين ، ولو أن المسلمين لم يبايعوا ما كان « عثمان » رضى الله عنه خليفة: لأن مجرد الاقتراح لا يكون به إماماً بل الإمامة ثبتت بالمبايعة التى كانت مظهر الاختيار الحر الصحيح، والتى تتم به « الولاية » ويتحقق به معنى « الإمامة » .

وقد قال « ابن حزم » إن هذه الطرق الثلاث هى التى ينحصر فيها طريق اختيار الخليفة ،ولا يجوز أن تبتدع طريق غيرها،لأن ذلك يكون خروجاً على إجماع الصحابة ، لأنهم ارتضوا هذه الطرق الثلاث فهو إجماع .

والحق أن هذه طرق ارتأوها محققة لمعنى الاختيار الشورى فى عصرهم. أما العصور المختلفة فلها أن تختار من الطريق ما يكون أوضح فى بيان رأى الأمة واختيارها لإمامها الذى يقيم الحدود .

٨٩ — هذا هو النظام الذى اتبعه الصحابة فى الشورى بشعبه الثلاث . ولكن هنا يرد سؤالان :

الأول : من هم « أهل الشورى » فى عهد الصحابة ؟

والثانى : إذا قام الامام من غير شورى فهل تجب طاعته إذا تمت الموافقة عليه ؟

وإن الإجابة عن هذا السؤال الأول توجب علينا أن نرجع إلى فعل الصحابة وما انتهو إليه : فنقول :

إن الذين اختاروا « أبا بكر » هم أهل المدينة ، وهم المهاجرون والأنصار وكذلك الذين بايعوا « عمر » والذين بايعوا « عثمان » رضى الله عنهم « فالمدينة » كانت فى هذا تشبه « أثينا » فى عصر « بيركليس » وأهلها وحدهم هم الذين يختارون الإمام ، وقد كان لذلك مبرراته ، فإنها عش الإسلام ، وأهلها هم حماة الدعوة الإسلامية ، وغيرها من الجهات العربية لم يكن الإسلام قد استقر فيها ، بدليل حركة الردة التى كانت عقب وفاة النبى صلى الله عليه وسلم فقد ارتدت العرب جلها وبقيت المدينة ومكة . وما كان المسلمين وهم يفكرون فى الأمر بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى أن يشركوا معهم فى الاختيار أولئك الأعراب الذين يفكرون فى الانتقاض ، وخلع ربقة الإسلام .

ولما جاء « عمر » و « عثمان » كان العرب قد خرجوا مجاهدين محاربين فى الأقاليم . وما كانوا قد استقروا من بعد فى إقليم منها ، حتى يشمل حق البيعة هذا الإقليم ، ويشترك أهله فى اختيار الخليفة حتى إذا جاء دور « على » رضى الله عنه كان العرب قد استقروا فى الأقاليم ، فكان فى « الشام » طائفة كبيرة من العرب ، وكان فى « البصرة » و « الكوفة » و « مصر » طوائف من العرب

ولكن الذين اختاروا «علياً» هم أهل المدينة وحدهم ، وقد قبل رضى الله عنه مضطراً : ليحفظ امر المسلمين ، وارتضى أن يكون أهل «المدينة» هم وحدهم أصحاب الاختيار، ولعله لاحظ فى ذلك أن العرب الذين استقروا فى الأمصار كان أكثرهم من بقايا أهل الردة ، وفوق ذلك لم يكن استقر حكم الإسلام فيها استقراراً نهائياً ، وأن الاختيار لا يمكن أن يكون من كل واحد منهم وأن العصبيات الجاهلية قد ابتدأت تنبعث فيها ،وأنه لابد فى الاختيار العام من نظام جامع يدخل فيه الموالى والعرب ، فالموالى كانوا عدداً كبيراً فى المدائن الإسلامية. وكان لابد من التفكير فى هذا بعد استقرار الأمور وتمام البيعة، وهدوء الحال ، حتى يمكن رد كل أمر إلى نصابه .

ولكن «معاوية» لم يمهل إمام الهدى حتى يتم ماابتدأ ، بل حارب البيعة وانتقض على المسلمين ، واتهم مبايعيه ، ووجد من مبايعيه من انتقض عليه، وهكذا ابذعر الأمر واضطرب .

ولعله كان من الأمور التى تحركت فى قلوب بعض العرب هو الاقتصار على الاختيار بالمشورة على أهل المدينة وحدهم، وفى الحق إن ماسلكه الإمام «على» كرم الله وجهه كان لا مناص منه . فما كان من المعقول وقد كانت المدينة محاطة بجيوش خارجة للفتنة أن ينتظر لأخذ رأى كل العرب فى مصر و «الشام» و «العراق» و «فارس» ، وما كان من المعقول ، وقد عم الاختيار أن يحرم منه المسلمون من الموالى . ولكن كانت المبايعة من عرب هذه الأقاليم مغنية عن شوراهم لهذه الضرورة . وقد جاءت البيعة من كل البلاد ما عدا الشام ، وكان على «معاوية» أن يخضع لمصلحة الإسلام ورأى الكثرة الكبرى ، ومكانة على رضى الله عنه ، فقد كان إمام المسلمين فى ذلك الوقت غير منازع ، أو كما يعبر بلغة العصر كان رجل الساعة، ولكن تحركت المطامع

نحو الملك ، والعصبية العربية والإحن الجاهلية ، ولا حول ولا قوة إلا بالله تعالى .

٩٠ — وللإجابة عن السؤال الثانى (وهو قيام الحاكم من غير شورى وطاعته) نقول : إن جمهور الفقهاء قد قرروا أنه إذا تغلب متغلب على أمر المسلمين ولم يكن لهم إمام ، وكان ممن استوفى شروط الإمامة ، وأقام فى الناس العدالة ، فارتضوه لهذا وبايعوه ، فإنه يكون إماماً ، ولقد جاء فى كتاب المدارك : قال « ابن نافع » كان « مالك » يرى أن أهل « الحرمين » إذا بايعوا لزمت البيعة أهل الإسلام ، وإن هذا يدل على رأى « مالك » فى أهل الاختيار . و « مالك » كان يعتبر فى عصره المثل الأعلى للإمام « عمر بن عبد العزيز » ولم يكن اختياره بطريق الشورى ، ولكن بعد ذلك أقام العدل ورد المظالم فكان إماماً حقاً ، فالاختيار السابق على البيعة ليس بشرط عند مالك ، والبيعة نفسها ليست بشرط ، بل يكفى الرضا ، إقامة الحق .

و « الشافعى » رضى الله عنه كان يرى ذلك الرأى ، وهو الاكتفاء بالرضا اللاحق ، فقد روى عنه تلميذه حرملة أنه قال « كل قرشى غلب على الخلافة بالسيف واجتمع عليه الناس فهو خليفة » فالعبرة عند « الشافعية » بالقرشية وإقامة العدالة ، ورضا الناس ، سواء أكان الرضا سابقاً لإقامته أم كان لاحقاً لإقامته .

والإمام « أحمد » رضى الله عنه قد صرح بهذا فى إحدى رسائله ، فهو يقول : « من ولى الخلافة فاجتمع عليه الناس ورضوا به ، فهو خليفة ، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة ، فهو خليفة ، والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة البر والفاجر » ويقول : « ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين ، وقد

كان الناس قد اجتمعوا عليه ، وأقروا له بالخلافة بأى وجه كان بالرضا أو بالغلبة فقد شق هذا الخارج عصا الجماعة ، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن مات الخارج عليه مات ميته جاهلية [1] .

٩١ — هذا نظر جمهور الفقهاء ، ويجب أن نقرر أن خلافة المتغلب تكون خلافة نبوية فى نظرهم إذا استوفى شروط الإمامة كلها ، وعلى رأسها العداله ، ويجب أن يضاف إليها شرطان آخران ، لابد أن الأئمة الكرام قد لاحظوهما عندما قرروا إمامة المتغلب إن تم عليه الرضا من بعد :

أول هذين الشرطين — ألا يكون هناك إمام آخر ، لأنه إذا كان هناك إمام عدل مرضى من الناس يكون الثانى باغياً يجب قتاله بل يجب قتله ، فان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من جاءكم وأمركم على رجل واحد فاقتلوه ».
الشرط الثانى — ألا تكون ثمة فرصة للاختيار والانتخاب ، بأن يكون ثمة حال توجب سرعة البت ، كأن يموت الإمام فى حال حرب ولا فرصة للاختيار والانتخاب .

وإذا لم تكن هذه الأحوال التى تسوغ الانصراف عن الشورى والاختيار بمشورة المسلمين — فانه يكون آثماً بتغلبه خارجاً على المبادىء الإسلامية العادلة ولو فتح الباب لكل متغلب من غير مسوغ لهدمت الشورى ، ولأدى الأمر إلى تنازع الحكام ، وضياع أمر المسلمين ، كما حصل فى الماضى .

٤ — العدالة

٩٢ — والشرط الرابع الذى يجب توافره فى الخلافة النبوية هو العدالة

---

(١) المناقب لابن الجوزى ص ١٧٦ .

وهو جوهرها ولبها ، والعدالة التى تطلب من « الإمام الأعظم » ، تشتمل أنواع العدالة المختلفة ، بحيث يكون هو عدلا فى ذاته ، لا يؤثر قرابة ، ولا يقدم أحداً لهوى ، ولا يؤثر ذا محبة ، ولا يبعد ذا بغض ، ولقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ».

وعدالة الإمام توجب عليه أن يولى الأمور من يصلح لها ، ويوسدها ، لأهل العدالة والرفق ، ولقد شدد « النبي صلى الله عليه وسلم » فى اختيار الولاة وقال « من ولى من أمر أمتى شيئاً فأمر أحداً محاباة فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلا » وقال عليه السلام : من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى لله فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » .

ومن عدالة « الإمام » أن يعامل الأعداء بالعدل ، فالعدالة الإسلامية تعم ولا تخص ، تعم الولى والعدو على سواء ، ولذا يقول الله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، أعدلوا هو أقرب للتقوى .

والعدالة الإسلامية تشمل العدالة القانونية التى يطبق فيها الحكم الإسلامى على الجميع ، حتى أن الفقهاء أجمعين قرروا أن الإمام الأعظم نفسه لو ارتكب جناية اقتص منه ، وإن ارتكب حداً قرر جمهور الفقهاء وجوب إقامة الحد عليه ، واتفقوا على أن الولاة الذين يكونون دون الخليفة الأعظم إذا ارتكبوا جريمة فيها حداً أو قصاص يقتص منهم ويقام الحد عليهم وهذا أمر مجمع عليه.

والعدالة الإسلامية تعم العدالة الاجتماعية التى تنظم التكافل الاجتماعى والعدالة الاقتصادية التى تمكن كل قادر من العمل، وبها يكون تكافؤ الفرص

ولذا [illegible]

لكيلا تكون دولة بين الأغنياء، وقرر «الإمام مالك» أن المعادن تكون ملكا للدولة ولا تكون ملكا لأحد.

٩٣ — ولقد طلب «عمر بن عبد العزيز» من «الحسن البصرى» أن يصف له «الإمام العادل» فكتب إليه:

«اعلم يا أمير المؤمنين أن الله قد جعل الإمام العدل قوام كل مائل وقصد كل جائر[1] وصلاح كل فاسد، وقوة كل ضعيف، ونصفة كل مظلوم ومفزع كل ملهوف. والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالراعى الشفيق على إبله الرفيق الذى يرتاد لها أطيب المرعى، ويذودها عن مراتع الهلكة، ويحميها من السباع ويكنفها من أذى الحر والقر[2] والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالأب الحانى على ولده، يسعى لهم صغاراً ويعلمهم كباراً، يكتسب لهم فى حياته ويدخر لهم بعد مماته، والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة البرة الرفيقة بولدها، حملته كرها، ووضعته كرها، وربته طفلا، تسكن بسكونه، ترضعه تارة وتفطمه أخرى وتفرح بعافيته، وتغتم بشكايته. والإمام العدل يا أمير المؤمنين، موصى اليتامى وخازن المساكين يربى صغيرهم، ويمون كبيرهم. والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوانح تصلح الجوانح بصلاحه وتفسد بفساده، والإمام العدل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده يسمع كلام الله، ويسمعهم، وينظر إلى الله ويريهم، وينقاد إلى الله ويقودهم، فلا تكن يا أمير المؤمنين كعبد ائتمنه سيده واستحفظه ماله وعياله، فبدد المال وشرد العيال، فأفقر أهله وفرق ماله وأعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزع بها عن الخبائث والفواحش. فكيف إذا أتاها من يليها، وأن الله أنزل

(١) أى هو الذى يحمل الجائر على القصد وعدم الظلم.

(٢) البرد الشديد.

القصاص حياة لعباده ، فكيف إذا قتلهم من يقتص لهم . واذكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده ، وقلة أشياعك عنده ، وأنصارك عليه ، فتزود له ولما من بعده من الفزع الأكبر ، واعلم يا أمير المؤمنين أن لك منزلا غير منزلك الذى أنت فيه ، يطول فيه ثواؤك ، ويفارقك أحباؤك ، يسلمونك فى قعره فريداً وحيداً ، فتزود له بما يصحبك : « يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه » ، واذكر يا أمير المؤمنين إذا بعثر ما فى القبور وحصل ما فى الصدور ، فالأسرار ظاهرة ، والكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . فالآن يا أمير المؤمنين وإنك فى مهل ، وقبل حلول الأجل ، وانقطاع الأمل — لا تحكم يا أمير المؤمنين بحكم الجاهلين ، ولا تسلك بهم فى سبيل الظالمين ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين فإنهم لا يرقبون فى مؤمن إلا ولا ذمة ، فتبوء بأوزارك وأوزار مع أوزارك . وتحمل أثقالك وأثقالا مع أثقالك . ولا يغرنك الذين يتنعمون بما فيه بؤسك ، ويأكلون الطيبات فى دنياهم بذهاب طيباتك فى آخرتك لا تنظر إلى قدرتك اليوم ، ولكن أنظر إلى قدرتك غداً ، وأنت مأسور فى حبائل الموت ، وموقوف بين يدى الله فى مجمع الملائكة والنبيين والمرسلين « وعنت الوجوه للحى القيوم » وإنى يا أمير المؤمنين ، وإن لم أبلغ بعظتى ما بلغه أولو النهى من قبلى لم آل من شفقة ونصحاً ، فأنزل كتابى عليك كمداوى حبيبة يسقية الأدوية الكريهة ، لما يرجو له من العافية والصحة . ، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته » .

٩٣ — ونرى من ذلك الكتاب القيم الذى ذكر فيه ذلك التابعى التقى الإمام العادل — عموم صفة العدل ، حتى شملت العدالة القانونية التى توجب خضوع الحاكم للاحكام التى شرعها القرآن وبينتها السنة فلا يعفى الإمام من

الحد إن ارتكب ما يوجبه ، ولا يعفى من القصاص إن اعتدى على أحد ، وعلى ذلك أجمع جمهور الفقهاء .كما شمل العدالة الاجتماعية،التى تنظم أساس التكافل الاجتماعى ، وكما شمل العدالة الإدارية التى توجب أن يكون الولاة خاضعين للعدل ، ولا يتسلطون ليخضعوا الرقاب ، ويذلوا المسلمين، وقدشمل الكتاب أيضاً الإشارة إلى تصريف موارد الدولة بالأمانة وحسن التدبير فى أموالها . . وهكذا نجد الكتاب قد تعرض لصفات الحاكم العدل كلها بالعبارة تارة ، وبالإشارة أخرى .

الحاكم إذا خرج عن الشروط

٩٥ – إذا خرج الحاكم عن هذه الشروط بأن كان توليه بغير رضا المؤمنين ، سواء أكان الرضا سابقاً ، كما هو الأصل أم كان الرضا لاحقاً لولايته ، كما سوغ ذلك الأئمة الثلاثة « مالك » و « الشافعى » و « أحمد » بعبارة واردة عنهم أو كان من غير قريش على رأى الجمهور ، أو كانت المبايعة غير حرة ، أو خرج عن حدود العدالة ، فنى هذه الحال قرر جمهور الفقهاء أن ولايته لا تعتبر خلافة نبوية ، ولكنها تعتبر ملكا دنيوياً ، ولذا قالوا فى ولاية « يزيد بن معاوية » إنها ولاية ملك لا ولاية خلافة ، وقال فى ذلك « ابن تيمية » : « يعتقد أهل السنة أنه ملك على جمهور المسلمين ، وصاحب السيف كما كان أمثاله من بنى أمية » ويقول أيضاً : « يزيد » فى ولايته هو واحد من هؤلاء الملوك . ملوك المسلمين المستخلفين فى الأرض » .

٩٦ – وهؤلاء تجب طاعتهم أم لا تجب ؟ إنه ... إذا كان هناك إمام قد استوفى شروط الولاية ، والتف حوله جمع من الناس وبايعوه مبايعة حرة فإن الطاعة له واجبة بلا ريب ؛ لأنه الخليفة حقاً ويعتبر هذا الذى تغلب على الملك واتخذها ملكا قيصرياً أو كسروياً باغياً يجب قتله أو حمله على الحق ومعاونة العادل عليه لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » .

وإذا لم يكن هناك حاكم عدل سواه . أو لم تتم له بيعة رغباً أو رهباً فإن الطاعة واجبة لهذا الملك الذى لم يستوف شروط الخلافة . ولقد قال « الحسن البصرى » فى وجوب طاعة ملوك « بنى أمية » ما نصه : هم يلون من أمورنا

خمسة : الجمعة ، والجماعة ، والفىء ، والثغور ، والحدود ، لايستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا وإن ظلموا ، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون » وكان يقول رضى الله عنه : « هؤلاء الملوك وإن رقصت بهم الهماليك[1] ، ووطىء الناس أعقابهم فإن ذل المعصية فى قلوبهم — إلا أن الحق ألزمنا طاعتهم ، ومنعنا من الخروج عليهم ، وأمرنا أن نستدفع بالتوبة والدعاء مضرتهم » .

٩٧ — ولقد نقل فى شرح الموطأ أن رأى الإمام مالك ورأى جمهور أهل السنة أنه إذا ظلم الإمام فالطاعة أولى من الخروج فقد جاء فى الموطأ عند شرح بيعة « النبي صلى الله عليه وسلم » ، التى جاء فيها : «وألا ننازع الأمر أهله » ، ما نصه :

قال « ابن عبد البر » : اختلف فى أهله ، فقيل أهل العدل والإحسان والفضل والدين ، فلا ينازعون ، لأنهم أهله ، أما أهل الفسق والجور والظلم فليسوا بأهله ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « لا ينال عهدى الظالمين » . وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج . أما أهل السنة فقالوا : الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عادلا محسنا ، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه ، لما فيه من استبدال الخوف بالأمن ، وإهراق الدماء وشن الغارات والفساد ، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه ، والأصول تشهد والعقل والدين أن أقوى المكروهين أولى بالترك[2] » .

ولقد صرح « الإمام أحمد » بوجوب الصبر عند الجور ونهى عن الخروج والائتمار نهياً صريحاً ، ولذا روى عنه أنه قال : « الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور ، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا »(٣) .

(١) الهماليج الخيل والبغال بزينتها إذ تركب تفاخرا وكبرياء
(٢) شرح الموطأ للزرقانى ج ٢ ص ٢٩٢ .
(٣) المناقب لابن الجوزى ص ١٧٦ .

٩٨ — هذا هو المنقول عن أئمة أهل السنة « مالك » و « الشافعي » و « أحمد » ، وهو المشهور، ولكن «ابن تيمية» يذكر أن الخليفة إذا اختير على أنه عدل وكان اختياره بمشورة المسلمين ، ثم تبين أنه فاسق — قد اختلفوا فى طاعته ، فقيل طاعته واجبة وتستمر ؛ لأن بيعته فى الأعناق، وهو الراجح عند الجمهور ، وقيل إن بيعته تنقض وطاعته غير واجبة وهو رأى غير الجمهور.

أما الذى لا يختار اختياراً حراً ويبايع ، فقد ذكر أنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

أولها — أن يرد جميع أمره ، ولا يطاع لا فى طاعة ولا فى معصية، لأن ولايته ظلم إذ لم تتم له بيعة ، وطاعته ولو فى عدل إقرار بهذا الظلم، وهذا رأى أشبه برأى الخوارج ، ولذا لم يرجحه أهل السنة ، وإن قيل به بينهم .

وثانيها — وهو أقواها وأعلاها وعليه الأكثرون أنه يطاع فى الحق ، ولا يطاع فى معصية أخذا من الحديث : «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » .

ثالثها — أنه لو كان الذى تولى بغير الاختيار قد تولى منصب الإمامة العظمى فإنه يطاع فى الطاعة ، ولا يطاع فيما هو معصية ، وإن كان ليس هو المتولى منصب الإمامة ، بل أحد الولاة فإنه يرد فى الحق والعدل . وقد عللوا التفرقة بين المتغلب عن الإمامة الكبرى ، والمتغلب على مادونها ، بأن الأول لا يمكن تغييره إلا بفتنة، والفتنة تكون فيها الفوضى، والفوضى فى ساعة يحدث فيها من الظلم ما لا يحدث فى استبداد سنين ، وأما من دون هذا المنصب فيمكن تغييره من غير فتنة ، وخصوصاً إذا استثن بمن جلس فى منصب الإمامة الكبرى.

ويختار « ابن تيمية » الرأى الوسط ، وهو الطاعة فى العدل والعصيان فى الظلم ، وقد اتفق المسلمون على أنه لا طاعة فى معصية قط ، وإنما خلافهم فى حال الحق والعدل[١] .

(١) منهاج السنة جـ ٢ ص ٧٦ ، ٨٧

٩٩ — وننتهى من هذا كله إلى أن الخلافة النبوية تجب الطاعة المطلقة فيها وأن المختار للخلافة النبوية إذا فسق خرجت خلافته عن معنى الخلافة النبوية وصارت خلافته ملكا عضوضاً ، ويستوى مع من لم يختر ، وقد اتفق الجمهور بالنسبة له على ثلاثة أمور :

أولها : عدم الخروج عليه حتى لا يؤدى الخروج إلى فتنة يضيع فيها الحق ويغلب الشح المطاع ، ويتبع الهوى .

ثانيها : أنه لا يطاع فى معصية قط ، فقد قال عليه السلام فيما ذكرنا من قبل « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

ثالثها : أن كلمة الحق واجبة عند الحاكم الظالم ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة ، قيل لمن يارسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين » وقد قال عليه السلام : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » . وإنه إذا لم يستطع أن يقول الحق يستطيع أن ينكره بقلبه ، وذلك أضعف الإيمان ، وقد روى عن « أم سلمة » ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سيكون أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برىء ، ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع[1] .. قالوا أفلا نقاتلهم يا رسول الله ؟ قال : لا . . »

وروى فى الصحيحين « البخارى » و « مسلم » عن « رسول الله » صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنكم سترون بعدى أثرة ، وأموراً تنكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : « تؤدون الحق الذى عليكم وتسألون الله الذى لكم » وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم : « من ولى عليه وال فرآه يأتى شيئاً من معصية الله ، فليكره ما يأتى من معصية ولا ينزعن يداً عن طاعة .. »

اللهم أصلح الراعى والرعية ، وأقم عمود الدين ، ووسد أمور المسلمين للأقوياء الصالحين ، ووفقنا للهداة الراشدين .

(١) المراد من رضى وتابع يكون منهم .

المذاهب الاعتقادية

تمهيد :

١ ـ كان المؤمنون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ـ يستقون عقيدتهم من القرآن الكريم، ويعرفون ما يليق بذاته تعالى وما ينزه عنه جل وعلا من آياته ، تعالت كلماته ؛ ولذا لم يكن بينهم جدل في شأن من شئون العقائد ، ولقد قال المقريزى فى خططه: « اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً رسولا إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة فى كتابه العزيز الذى نزل به على قلبه الروح الأمين ؛ وبما أوحى إليه ربه تعالى ، فلم يسأله صلى الله عليه وسلم من العرب قرويهم وبدويهم عن معنى شىء من ذلك ؛ كما كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن أمر الصلاة والزكاة والحج، وغير ذلك مما لله سبحانه وتعالى فيه أمر ونهى، وكما سألوه عن أحوال يوم القيامة والجنة والنار ، إذ لو سأله إنسان منهم عن شىء من الصفات الإلهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم فى أحكام الحلال والحرام، وفى الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث معاجمها ومسانيدها وجوامعها ، ومن أمعن بالنظر فى دواوين الحديث النبوى ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرو قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شىء مما وصف الرب سبحانه وتعالى به نفسه الكريمة فى القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام فى الصفات ، نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما

أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة ، وساقوا الكلام سوقا واحدا » .

٢ — ذلك كلام المقريزى ، وهو ينطبق تمام الانطباق على المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم فى إيمان صادق ، أما غير هؤلاء الذين أسلموا وجوههم لله تعالى ، فقد كان منهم أسئلة يريدون بها الفتنة ، وقد حكى الله تعالى حالهم فى قوله تعالت كلماته : « فأما الذين فى قلوبهم زيغ ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب . ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب » وكانت المسألة التى أثيرت هى مسألة القدر .

القــدر

٣ — ويظهر أن المسألة التى كانت أحياناً تثير بعض المناقشات مسألة القدر وهى المسألة التى شغلت أصحاب الديانات القديمة ، وقد تكلم بالقدر المشركون وألقوا عن نفسهم مسئولية الشرك بالقدر ، فقد قال سبحانه وتعالى عنهم « سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما اشركنا نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شىء ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا : قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون » ويقول الألوسى فى تفسير هذه الآية : ولم يريدوا بهذا الكلام الاعتذار عن ارتكاب القبيح إذ لم يعتقدوه ، قبح الله افعالهم ، وهى افعى لهم ، بل هم كما نطقت الآية يحسبون انهم يحسنون صنعاً ، وانهم يعبدون الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى ، وان التحريم إنما كان من عند الله عز وجل ، ومرادهم بذلك الاحتجاج على ان ما ارتكبوه

حق ومشروع ورضى الله عنه بناء على أن المشيئة والإرادة تساوى الأمر ، وتستلزم الرضا ، فيكون حاصل كلامهم أن ما ارتكبوه من الشرك والتحريم وغيرهما مما تعلقت به مشيئة الله تعالى وإرادته وكل ما تعلقت به مشيئته وإرادته فهو مشروع ومرضى عنه » .

ونرى من هذا أن أولئك المشركين إنما يثيرون مسألة القدر ، ويحتجون بها على النبي صلى الله عليه وسلم .

٤ — وقد كان يظهر فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم مثارات أخرى غير القدر يثيرها من تأثر بتعاليم قديمة . قال الشهرستانى فى الملل والنحل : « واعتبر حال طائفة جادلوا فى ذات الله تعالى تفكراً فى جلاله ، وتصرفاً فى أفعاله ، حتى منعهم ، وخوفهم بقوله تعالى : « ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء وهم يجادلون فى الله وهو شديد المحال » . فهذا ما كان فى زمنه عليه السلام ، وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه ، والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ، ويبطنون النفاق ، وإنما يظهر نفاقهم فى كل وقت بالاعتراض على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبذور ، وظهرت منها الشبهات كالزرع » .

ومهما يكن من أمر هذه المسائل التى كانت تثار . فأهوى مسألة كانت هى مسألة القدر ؛ وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم على الخوض فيه مع وجوب الإيمان به ، فقد ورد فى حديث سؤال جبريل للنبى صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام قال أخبرنى عن الإيمان ، قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر . وتؤمن بالقدر خيره وشره . والإقرار بالقدر نوع من الإذعان لله ، والإقرار بإحاطة علمه بكل شىء وتقديره فى الأزل كل ما هو كائن على مقتضى حكمة الله تعالى ، ولذا حث النبي صلى الله عليه وسلم على الإيمان به . ولكنه نهى عن الخوض فيه ، لأن الخوض فيه مضلة للأفهام ومزلة للأقدام ، وحيرة للعقول فى مضطرب من المذاهب والآراء ، وذلك يدفع إلى الفرقة والإنقسام ، ولأن إثارة الجدل فيه إثارة فى أمر ليس فى سلطان المجادل

الإقناع فيه ، وليس بيد أحد من الأدلة العقلية مايحسم به الخلاف ، ويقطع فى الموضوع .

٥ — ولما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، واختلط المسلمون بغيرهم من الأمم وأصحاب الديانات القديمة ، وفيهم من يتكلم فى القدر ومن يثبته ومن ينفيه ، — ابتدأت المناقشة فيه تأخذ شكلا لا يتفق مع أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الخوض فيه ، ويروى فى ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بسارق ، فقال : لم سرقت ؟ ، فقال قضى الله على، فأقام عليه الحد ، ثم ضربه أسواطا ، فقيل له فى ذلك ، فقال أمير المؤمنين : « القطع للسرقة ، والجلد لما كذب على الله تعالى » .

وزعم بعض الناس أن الإيمان بالقدر ينافى الحذر ، فقيل لعمر عندما امتنع عن دخول مدينة فيها طاعون : « أفراراً من قدر الله ، فقال الفاروق عمر : « نفر من قدر الله »وهو يشير بهذا إلى أن قدر الله تعالى محيط بالإنسان فى كل الأحوال ، وأنه لا يمنع الأخذ بالأسباب ، وأن ذات الأسباب مقدورة ، فيجب علينا الأخذ بها والسير فى طريقها ، إقامة للتكليفات وتحملا لتبعات الأشياء .

وزعم بعض الذين اشتركوا فى قتل الإمام الشهيد « عثمان » رضى الله عنه انهم ما قتلوه إنما قتله الله ، وحين حصبوه قال له بعضهم : الله هو الذى يرميك فقال عثمان : « كذبتم ، لو رمانى الله ما أخطأنى » .

وما كانت هذه الظنون إلا بعض ما زرعه أهل الديانات الأخرى فى نفوس المسلمين .

٦ — إذ أثيرت مسألة القدر ثارت حولها عجاجة ، فقد اضطربت فيها العقول ، ووجدت فيها ميداناً للمناقشة والجدل . واتجه الناس فيه اتجاهات فلسفة أشبعوا بها ماعندهم من نهمة عقلية، ولكنهم أوجدوا الناس فى حيرة

واضطراب فكرى ونفسى، ووجد بعض الذين ليس للدين حريجة فى نفوسهم فى القدر اعتذاراً عن مقابحهم وتبريراً لمفاسدهم ، فساروا فيما يشبه الإباحية وإسقاط التكليف ، كما فعل المشركون وبعض المجوس قبل الإسلام .

وكان الكلام فى القدر يشتد كلما اتسع نطاق الفتن ، ولذا كان الكلام فيه فى عهد على أشد وأحد ، جاء فى نهج البلاغة وشرحه لابن أبى الحديد ما نصه:

« قام شيخ إلى على عليه السلام فقال : « أخبرنا عن مسيرنا أكان بقضاء الله وقدره . فقال الإمام والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما وطئنا موطئا ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره ، فقال الشيخ ، فعندى الله احتسب عناى . ما أرى من الأجر شيئاً . فقال : له أيها الشيخ، لقد عظم الله أجركم فى سيركم وأنتم سائرون ، وفى منصرفكم وأنتم منصرفون ، ولم تكونوا فى شىء من أحوالكم مكرهين ولا مضطرين ، فقال الشيخ : وكيف والقضاء القدر ساقانا ؟ فقال : ويحك ! . . . لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما ، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ، والوعد والوعيد والأمر والنهى، ولم تأت لائمة من الله لمذنب . ولا محمدة لمحسن ، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسىء ، ولا المسىء أولى بالذم من المحسن ، تلك مقالة عباد الأوثان وجنود الشيطان، وشهود الزور أهل العمى عن الصواب ، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها ، إن الله أمر تخييراً ونهى تحذيراً ، وكلف تيسيراً . ولم يعص مغلوباً ، ولم يطع كارها ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار ، فقال الشيخ : فما القضاء والقدر اللذان ما سرنا إلا بهما ؟ فقال : « هو الأمر من الله تعالى والحكم ، ثم تلا قوله سبحانه : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ، فنهض الشيخ مسرورا » .

هذا ما نقله « ابن أبى الحديد » و « الشريف الرضى » عن « على » رضى الله

عنه . ولئن صحت الرواية ليكونن دليلا على شيوع المقالة فى القدر فى عصر «على» رضى الله عنه شيوعاً حاول به الإمام أن يمنع الخوض فيه بطريقة إعادة الأمر فيها إلى النصوص الظاهرة :

مرتكب الكبيرة

٧ — وقد جد فى عهد «على» كرم الله وجهه الجدل فى مسألة أخرى غير مسألة القدر ، وهى مسألة «مرتكب الكبيرة» . فإن الجدل فى هذه المسألة أثاره «الخوارج» بعد التحكيم ، إذ حكموا بكفر من رضى بالتحكيم ، باعتباره كبيرة فى نظرهم . وكفروا «علياً» ، رضى الله عنه ، كما كفروا من معه ، وقد جر هذا إلى المناقشة فى شأن مرتكب الكبيرة : أهو مؤمن أم غير مؤمن ، وأهو مخلد فى النار يوم القيامة ؟ أم يرجى له الغفران ، وأن رحمة الله وسعت كل شىء وأخذ الجدل فيها ينمو ويزيد حتى اختلف العلماء فى ذلك اختلافا كبيرا ، وبعد بعض العلماء هذه المسألة رأس مسائل المعتزلة التى عنوا بها ، حتى كانت السبب فى تسميتهم المعتزلة .

٨ — ولما جاء العصر الأموى واضطربت أمور السياسة فى أولها ، وجد فى ذلك المضطرب السياسى جدل فكرى لا يقل عنفاً عن هذا المضطرب ، بل كان كلاهما يتغذى من الآخر ، ويستمد منه حياة وقوة .

التفكير الفلسفى

٩ — وقد ابتدأت فى هذا العصر الآراء الفلسفية تنتشر بين المسلمين . باختلاطهم بالفرس واليونان والرومان ، وكل هؤلاء كان للعلوم الفلسفية عندهم منزلة كبيرة ، وكان بالعراق مدارس فلسفية ، كما كان بفارس قبل الإسلام مثلها ، وقد تعلم الفلسفة بعض العرب فى هذه المدارس ، كالحارث بن كلدة وابنه النضر ، ولما جاء الإسلام فى تلك الأصقاع وجد من سكانها من يجيدون العلوم الفلسفية ، ومنهم من كان يعلم المسلمين مبادئها . وكان للسريان

العمل البارز الظاهر فى ذلك . ويروى « ابن خلكان » أن « خالد بن يزيد بن معاوية » كان من أعلم قريش بفنون العلم . وله كلام فى صنعه الكيمياء والطب ، وكان بصيراً بهذين العلمين متقناً لهما ، وله مسائل دالة على معرفته وبراعته . وأخذ الصنعة عن رجل من الرهبان يقال له « مريانس الرومى » وله فيها ثلاث رسائل تضمنت إحداهن ماجرى له مع « مريانس المذكور ، وصورة تعلمه منه والرموز التى أشار إليها » .

وأنه بدخول هذه الفلسفات المختلفة وجدت بحوث فلسفية كثيرة حول العقيدة، فتكلم بعض العلماء فى كون صفات الله تعالى المذكورة فى القرآن غير الذات ، أم هى والذات شىء واحد ، وهل الكلام صفة لله تعالى ، وهل القرآن مخلوق . وهكذا تكاثرت الموضوعات التى جرى فيها الخلاف، ثم تجمع الكلام فى القدر ، واتجه إلى إرادة الإنسان أيعد الإنسان فاعلا مختاراً قادراً على مايفعل أم يعد فيما يفعل كالريشة فى مهب الريح ، ليس لها إرادة تحركها ، وتوجهها التوجيه الذى تبتغيه ، وبذلك تسلسلت الأفكار والآراء وصار لكل جماعة من العلماء مجموعة من الآراء العلمية جعلتها ذات مذهب على صالح للدراسة والفحص ويجرى الجدل فيه وحوله ، وبذلك تكونت المذاهب الاعتقادية .

ونكرر هنا ماقلناه من قبل ، وهو أن اختلاف المذاهب الاعتقادية ليس فى لب العقيدة ، ولكنه فى مسائل فلسفية لا تمس لب الاعتقاد ، وهو الوحدانية والإيمان بالرسل واليوم الآخر ، والملائكة ، وأن ماجاء به النبى صلى الله عليه وسلم حق لامجال للشك فيه ، ومسائل الاختلاف تدور حول الجبر والاختيار ، ومرتكب الكبيرة وحكمه ، وكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق ، وقد انقسمت المذاهب القديمة إلى جبرية ، ومعتزلة ، ومرجئة ، وأشاعرة وماتريدية وحنابلة ولنتكلم فى كل مذهب من هذه المذاهب بكلمة موضحة ، وإن كانت غير مفصلة

١ - الجبـــرية

١٠ - خاض العلماء فى حديث القدر وقدرة الإنسان بجوار قدرة الله سبحانه وتعالى فى عهد الصحابة وبنى أمية كما أشرنا ، وقد كان فريق من العلماء زعموا أن الإنسان لا يخلق أفعاله ، وليس له مما ينسب إليه من الأفعال شىء ، فقوام هذا المذهب « نفى الفعل حقيقة عن العبد . وإضافته إلى الرب تعالى : إذ العبد لا يوصف بالاستطاعة ، وإنمـــا هو مجبور فى أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار ، وإنما يخلق الله سبحانه وتعـالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات . وكما يقال أثمرت الشجرة أو جرى المـاء ، وتحرك الحجر وطلعت الشمس وغربت ، وتغيمت السماء وأمطرت . وازدهرت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك والثواب والعقاب جبر ، وإذا أثبت الجبر فالتـكليف أيضاً كان جبراً[1] » .

وقال ابن حزم فى حجتهم ؟ « احتجوا فقالوا لما كان تعالى فعالا لايشبهه شىء من خلقه ، وجب ألا يكون أحد فعالا غيره وقالوا أيضاً معنى إضافة الفعل إلى الإنسان إنما هو كما تقول مات زيد ، وإنما أماته الله ، وقام البناء ، وإنما أقامه الله تعالى » :

١١ - وقد خاض المؤرخون فى بيان أول من تـكلم بهذه النحلة وأكثروا ، وأعتقد أن النحلة التى تصير مذهباً من الصعب تعرف أول من نطق بها ، ولذا يصعب أن نعين مبدأ لهذه الفـكرة ، أو أن نذكر أول من قالها ، ولـكننا نجزم بأن القول فى الجبر شاع فى أول العصر الأموى وكثر

---

(١) الملل والنحل للشهرستانى .

حتى صار مذهباً فى آخره ؛ وبين أيدينا رسالتان لعالمين جليلين عاشا فى أول العصر الأموى . ذكرهما « المرتضى » فى كتابه « المنية والأمل » .

إحداهما « لعبد الله بن عباس » يخاطب جبرية أهل الشام ، وينهاهم عن هذا القول ، ويقول فيها :

« أما بعد أتأمرون الناس بالتقوى ؛ وبكم ضل المتقون وتنهون الناس عن المعاصى ، وبكم ظهر العاصون ، يا أبناء سلف المنافقين وأعوان الظالمين وخزان مساجد الفاسقين هل منكم إلا مفتر على الله ، يجعل أجرامه عليه سبحانه ، وينسبه علانية إليه » .

والثانية رسالة « الحسن البصرى » إلى قوم من أهل البصرة ادعوا الجبر وقد جاء فيها :

« من لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر « ومن حمل ذنبه على ربه فقد كفر ، إن الله لا يطاع استكراها ، ولا يعصى لغلبه ؛ لأنه المليك لما ملكهم والقادر على ما أقدرهم عليه ، فإن عملوا بالطاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا ، وإن عملوا بالمعصية ، فلوا شاء لحال بينهم ما فعلوا ، فإذا لم يفعلوا فليس هو الذى أجبرهم على ذلك ، فلو أجبر الخلق على الطاعة لأسقط عنهم الثواب ، ولو أجبرهم على المعاصى لأسقط عنهم العقاب ، ولو أهملهم لكان عجزا فى القدرة ، ولكن له فيهم المشيئة التى غيبها عنهم ، فإن عملوا بالطاعات كانت له المنة عليهم » .

وفى هذا الكلام تصريح بأن ناساً قالوا بالجبر ، وأن بن عباس والحسن يردان عليهم ويبينان الحق فى المسألة ، ولقد روى عن « على بن عبد الله بن عباس » أنه قال : « كنت جالساً عند أبى إذ جاء رجل فقال : « يا بن عباس إن ها هنا قوماً يزعمون أنهم أتوا ما أتوا من قبل الله وأن الله أجبرهم على المعاصى ، فقال لو أعلم

أن هاهنا منهم أحداً لقبضت على حلقه فعصرته حتى تذهب روحه عنه ، لا تقولوا أجبر الله على المعاصى ، ولا تقولوا لم يعلم الله ما العباد عاملوه »[١]

١٢ — وقد تبين مما ذكرنا أن تلك النحلة ابتدأت تظهر فى عصر الصحابة ، بل كانت تجرى على ألسنة المشركين ، كما ذكر القرآن الكريم فيما تلونا آنفا ، ولكن الذى امتاز به العصر الأموى بالنسبة لها أنها صارت نحلة ، ومذهبا له ناس يعتنقونه ويدعون إليه ، ويدرسونه ويبينونه للناس .

وقد قالوا إن أول من فعل ذلك بعض اليهود ، فقد علموه بعض المسلمين ، وهؤلاء أخذوا ينشرونه ، ويقال إن أول من دعا إلى هذه النحلة من المسلمين « الجعد بن درهم » وقد تلقاه عن يهودى بالشام ، ونشره بين الناس بالبصرة ثم تلقاه عنه « الجهم بن صفوان » . وقد جاء فى سرح العيون فى الكلام على « الجعد بن درهم » .

« تعلم منه الجهم بن صفوان القول الذى نسب إليه الجهمية [٢] وقيل إن الجعد أخذ ذلك عن إبان بن سمعان ، وأخذه إبان عن « طالوت بن أعصم اليهودى » [٣] .

ويظهر من كل هذا الكلام أن هذه النحلة ابتدأت يهودية ، وابتدأت فى عصر الصحابة ، لأن طالوت هذا أدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، وعاش فى عصر الصحابة والتابعين ، وقد وجد الفرصة لائحة لنفث سمومه فى إبان الفتن ، فبذر بذورها .

ولكنا مع ذلك لا نقول إن تلك النحلة انفرد ببذرها اليهود ، لأن

(١) المنية والأمل
(٢) أى الجبر
(٣) سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون

الفرس كانت تجرى بينهم مثل هذه الأفكار من قبل ، فكانت من البحوث التى طرقها الزرادشتية والمانوية وغيرهم ، وقد جاء فى كتاب المنية والأمل: عن « الحسن » أن رجلا من فارس جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: « رأيت أهل فارس ينكحون بناتهم وأخواتهم ، فإن قيل لهم لم تفعلون ؟ قالوا قضاء الله وقدره » فقال عليه السلام : « سيكون فى أمتى من يقولون مثل ذلك وأولئك مجوس أمتى » .

١٣ — تبنى ذلك المذهب الجهم بن صفوان واستمر آخذا به يدعو إليه ، و « الجهم بن صفوان » خراسانى من موالى بنى راسب كان كاتباً لشريح ابن الحارث ، وخرج معه على نصر بن سيار ، وقتله « مسلم بن أحوز المازنى » فى آخر عهد بنى مروان .

وقد اتخذ مكاناً لدعوته خراسان وما حولها وانتشر فيها ، ولما قتل اتخذ أتباعه « نهاوند » مقاماً لهم واستمر المذهب بهذه البلاد إلى أن تغلب عليه مذهب أبى منصور الماتريدى فيها ، كما سنبين إن شاء الله تعالى :

١٤ — ولم يكن مذهب جهم هو القول بالجبر فقط ، بل إن جهماً كان يدعو إلى آراء أخرى منها :

(ا) زعمه أن الجنة والنار تفنيان، وأنه لا شىء من الأشياء يكون خالداً والخلود المذكور فى القرآن هو طول المكث ، وبعد الفناء ، لا مطلق البقاء .

(ب) وزعمه أن الإيمان هو المعرفة ، وأن الكفر هو الجهل وعلى مقتضى ظاهر مذهبه يكون اليهود الذين عرفوا أوصاف النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين، وكذلك المشركين الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ، ولكن هو يقول إن الإذعان يتبع المعرفة ، ليست المعرفة التى تعتبر إيمانا هى مجرد التصور ، بل إنها المعرفة القوية التى توجب التصديق والاذعان .

(ح) وزعمه أن كلام الله حادث وليس بقديم وقد انبنى على ذلك القول

بخلق القرآن فى نظر بعض العلماء، وإن كان للمسألة نظر آخر، سنبينة فى موضعه إن شاء الله تعالى .

(ه) ولم يصف الله تعالى بأنه شيء ، ولا بأنه حى ، ولا بالعلم ، وقال لا أصفة بوصف يجوز إطلاقه على الحوادث .

(و) وقد نفى رؤية الله تعالى يوم القيامة .

١٥ — وقد تبعه فى هذه الآراء كثيرون ؛ غير أن النحلة التى ظهر بها الجهمية وشهرتهم، وصارت خاصة بهم هى القول بالجبر، وأن الإنسان لا إرادة له ولا فعل، وأما الآراء الأخرى فإن غيرهم يشاركهم فيها، فخلق القرآن قاله المعتزلة ، ونفى صفة الكلام قالها المعتزلة أيضاً ، وهكذا .

وقد تقدم السلف والخلف للرد على هذه النحلة، وقد نقلنا لك رد الحسن البصرى ، ومن قبله « ابن عباس » وكذلك أنكر فكرة « الجبر » طائفة كبيرة من علماء الكلام ، والفقهاء والمحدثين .

١٦ — ولقد وضح « ابن القيم » فى كتابه « شفاء العليل » فكرة أهل الجبر ووجه مخالفتها لما جاء به محمد عليه السلام فى مناظرة تصورها بين جبرى وسنى ، وقد جاء فى هذه المناظرة

قال « الجبرى » — القول بالجبر لازم لصحة التوحيد ولا يستقيم التوحيد إلا به، لأننا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلا للحوادث غير الله مع الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه القول بالجبر .

قال « السنى » : بل القول بالجبر مناف للتوحيد، فهو مناف للشرائع ودعوة الرسل ، والثواب والعقاب ، فلو صح الجبر لبطلت الشرائع ، ولبطل الأمر والنهى ، ويلزم من بطلان ذلك بطلان الثواب والعقاب .

قال « الجبرى » : ليس من العجب دعواك منافاة الجبر للأمر والنهى ، والثواب والعقاب. فإن هذا لم يزل يقال ، وإنما العجب دعواك منافاته للتوحيد

وهو من أقوى مظاهر التوحيد ، فكيف يكون المصور للشيء المقوى له منافياً له .

قال « السنى » منافاته للتوحيد من أظهر الأمور ، ولعلها أظهر من منافاته الأمر والنهي؛ وبيان ذلك أن أصل عقيدة التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والجبر ينافى الكلمتين،فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال ، وهو الذى تؤلهه القلوب،وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء،فالتوحيد الذى جاءت به الرسل هو إفراد الرب بالتأله الذى هو كمال الذل والخضوع والانقياد له ، مع كمال المحبة والإنابة وبذل الجهد فى طاعته ومرضاته . وإيثار محابه ومراده الدينى ، على محبة العبد ومراده ، فهذا أصل دعوة الرسول ،وإليه دعوا الأمم ،وهو التوحيد الذى لا يقبل الله من أحد دينا سواه ، لا من الأولين ولا من الآخرين،وهو الذى أمر به رسله، وأنزل به كتبه،ودعا إليه عباده، ووضع لهم دار الثواب والعقاب لأجله،وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله ، وكان من قولك أيها الجبرى: إن العبد لا قدرة له على هذا البتة ولا أثر له فيه .ولا هو فعله، وأمره بهذا أمر بما لا يطيق،بل أمر بإيجاد فعل الرب أو أن الله سبحانه وتعالى أمره بذلك: وأجبره على ضده،وحال بينه وبين وما أمره به ، ومنعه منه وصده عنه،ولم يجعل له إليه سبيلا بوجه من الوجوه فلا تناله القلوب بالمحبة والود والشوق والطلب وإرادة وجهه .والتوحيد معنى ينتظم من إثبات معنى الإلهية وإثبات العبودية فرفعت معنى الإلهية بإنكار كونه محبوبا مودودا تتنافس القلوب فى محبته وإرادة وجهه والشوق إلى لقائه،ورفعت معنى العبودية بإنكار كون العبد فاعلا وعابدا ومحبا . . فضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته، فإنك وصفته بأنه يأمر عبده بما لا قدرة له على فعله.وينهاه عما لا يقدر على تركه بل يأمره بفعله هو سبحانه وينهاه من فعله هو سبحانه ، ثم يعاقبه أشد العقوبة على ما لم يفعله البتة . بل يعاقبه على أفعاله هو سبحانه

وصرحت بأن عقوبته على تركك ما أمره ، وفعل مانهاه بمنزلة عقوبته على ترك طيرانه إلى السماء ، وترك تحويله للجبال عن أماكنها ونقله مياه البحار من مواضعها ، وبمنزلة عقوبته له على مالا صنع له فيه من لونه وطوله وقصره ، وصرحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشد العذاب من لم يعصه طرفة عين ، وأن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك ، بل هذا جائز عليه ، ولو أخبر عن نفسه أنه لا يفعل ذلك ، لم تنزهه عنه ؛ وقلت إن تكليف عباده بما كلفهم إياه بمنزلة تكليف الأعمى الكتابة ، وتكليف الزمن الطيران ، فبغضت الرب إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد ، ونفرته منه ، وزعمت أنك تقر بذلك توحيده ، وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لاخفاء به ، فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهى ، وأمر الآمر بفعل نفسه لا بفعل المامور ونهيه عن فعله لا فعل المنهى عبث ظاهر ، فإن متعلق الامر والنهى فعل العبد وطاعته ومعصيته ، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوقعه بطاعة أو معصية . وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب ، وكان ما يفعله الله تعالى بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكاما جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة ، لا أنها بأسباب طاعتهم ومعصيتهم .

قال « الجبرى » إذا صدر عن العبد حركة معينة فإما أن تكون مقدورة للرب وحده ، أو العبد وحده ، أولهما ، أولا للرب ولا للعبد ، وهذا القسم الأخير باطل قطعا ، والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة ، فإن كانت مقدورة للرب وحده فهو الذى نقوله ، وذلك عين الجبر ، وإن كانت مقدورة للعبد وحده فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى ، فلا يكون على كل شيء قديراً ، ويكون العبد الضعيف المخلوق قادراً على مالم يقدر عليه خالقه وفاطره ، وهذا هو الذى فارقت به القدرية التوحيد ، وضاهت به المجوس وإن كانت مقدورة للرب والعبد لزمت الشركة ، ووقوع مفعول بين فاعلين

ومقدور بين قادرين وأثر بين مؤثرين، وذلك محال، لأن المؤثرين إذا اجتمعا استقلالا على أثر واحد فهو غني عن كل منهما ، بكل منهما ، فيكون محتاجا إليهما مستغنيا عنهما .

قال « السني » . قد دل الدليل على شمول قدرة الرب سبحانه لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال . وأنه لايخرج شيء عن مقدوره البتة، ودل الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته، وأنه فعل له حقيقة يمدح ويذم به عقلا وعرفا وشرعا فطرة التي فطر الله عليها العباد حتى الحيوان البهيم، ودل الدليل على استحالة مفعول واحد بالعين بين فاعلين مستقلين ، وأثر واحد بالعين بين فاعلين مستقلين ، وأثر واحد بين مؤثرين فيه على سبيل الاستقلال، ودل الدليل أيضاً على استحالة حادث من غير محدث ، ورجحان راجح من غير مرجح ، وهذه أمور كتبها الله تعالى في العقول ، وحجج العقل لا تتناقض ولا تتعارض، ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض ، بل يقال بها كلها، ويذهب إلى موجبها ، فانها يصدق بعضها بعضاً ، وإنما يعارض بينها من ضعفت بصيرته، وإن كثر كلامه وكثرت شكوكه والعلم أمر آخر وراء الشكوك، ووراء الاشكالات ولهذا تناقض الخصوم ،والصواب في هذه المسألة أن يقال تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه ، والله سبحانه وتعالى إذا أراد فعل العبد خلق الله القدرة والداعي إلى فعله ، ويضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى سببه ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق ، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر وهي جزء سبب ، وقدرة الآخر مستقلة التأثير. والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس، فانه يوهم أنهما متكافئتان في القدرة ، كما تقول هذا الثوب بين هذين الرجلين، وهذه الدار بين هذين الشريكين ، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه والسبب والمسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة ، ولا تعطل

قدرة الرب سبحانه وتعالى عن شمولها وكالها ، وتناولها لـكل ممكن وليس فى الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وتعالى ، وقدرته ، وكل ما سواه مخلوق له ، وهو أثر قدرته ومشيئته ، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله سبحانه ، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له .

قال « الجبرى » : ضلال الـكافر وجهله عند القدرى مخلوق له موجود بإيجاده واختياره، وهذا ممتنع ، فإنه لو كان كذلك لكان قاصداً له،إذالقصد من لوازم الفعل اختياراً ، واللازم ممتنع ، فإن عاقلا لا يريد لنفسه الضلال والجهل ، فلا يكون فاعلا له اختياراً .

قال « السنى » : عجباً لك أيها الجبرى ، تنزه العبد أن يكون فاعلا للكفر والظلم ، وتجعل ذلك كله لله ، ومن العجب قولك أن العاقل لايختار لنفسه الـكفر والجهل، وأنت ترى كثيراً من الناس يقصد لنفسه ذلك عناداً وبغياً وحسداً مع علمه بالرشد والحق فى خلافه فيطيع دواعى هواه وغيه وجهله ، ويخالف داعى رشده وهداه ، ويسلك طريق الضلال ، ويتنـكب طريق الهدى ، وهو يراهما جميعاً .

قال أصدق القائلين : « سأصرف عن آياتى الذين يتـكبرون فى الأرض بغير الحق ، وإن يروا كل آية لايؤمنوا بها،وإن يروا سبيل الرشد لايتخذوه سبيلا، وإن يروا سبيل الغى يتخذوه سبيلا، ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين » وقال تعالى: « أما ثمود فاستحبوا العمى على الهدى» وقال تعالى عن قوم فرعون « لما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين،وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً »وقال تعالى:«وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدوا عن السبيل ، وكانوا مستبصرين » وقال تعالى : ولقد علموا لمن اشتراه ، ماله فى الآخرة من خلاق ،وقال تعالى: « بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده » وقال تعالى :

« لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون ، يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون » وقال تعالى : « يأهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا وأنتم شهداء » وهذا فى القرآن كثير يبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمداً على علم . هذا وكم من قاصد أمراً يظن أنه رشد وهو ضلال وعمى[1] .

(١) راجع المناظرة باكملها فى كتاب شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة [illegible] .

القــدرية

١٧ — خاض المسلمون فى القضاء والقدر فى آخر عصر الراشدين وعصر الأمويين كما ذكرنا ، وقد بينا أن فريقاً غالى فنفى أن يكون للإنسان إرادة فيما يفعل ، وهؤلاء هم الجبرية ، وهؤلاء القدرية غالوا أيضاً ، فقالوا إن كل فعل للانسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله سبحانه وتعالى ، ومن هؤلاء المعتزلة — وإن كانوا قد عرفوا بالكلام فى مسائل أخرى ، وهذه إحدى مسائلهم ، ولذلك عد الاعتزال مذهباً قائماً بذاته غير مندغم فى هذا المذهب ، ولم يقف هؤلاء القدرية عند هذا الحد الذى يشتركون فيه مع المعتزلة ، بل كان منهم من غالى أكثر من ذلك ، فنفى عن الله تعالى « القدر » بمعنى العلم والتقدير . وقال فى ذلك « الأمر أنف » فيروى أن « معبد بن خالد الجهنى » وهو من رءوسهم سمع من يتعلل فى المعصية بالقدر . فقال فى الرد عليه : « لا قدر والأمر أنف » أى أن الأمور يستأنف العلم بها ، وتستأنف بالتالى إرادتها ، وكأنه بهذا نفى الإرادة الأزلية ، ونفى العلم الأزلى القديم ، وذلك ليخرج فعل الإنسان عن نطاق قدرة الخلاق العليم .

١٨ — وقد دهش بعض المؤرخين من تسميتهم « بالقدرية » لأنهم نفاة للقدر فكيف ينسبون إليه ؟ فقال قوم إنه لا مانع من أن ينسبوا إلى ضد ما يقولون ، كما تسمى الأشياء بأضدادها ، وقال قوم إنهم نفوا القدر عن الله ، وأثبتوه « للعبد » فسموا لذلك قدرية ، إذا جعلوا كل شيء لإرادة الإنسان وقدرته ، فكأنهم أعطوا الإنسان سلطاناً على القدر ، ويميل بعض الكتاب إلى أن هذا الوصف ذكرهم به مخالفوهم لينطبق عليهم الأثر : « القدرية مجوس هذه الأمة » .

وقد ذكر المرحوم « الأستاذ الشيخ مصطفى صبرى أفندى» شيخ إسلام تركيا السابق علة أخرى لهذه التسمية ، وتلك العلة هى مقاربة رأيهم لبعض عقائد المجوس . فالمجوس ينسبون الخير إلى الله ،والشر إلى الشيطان. كذلك هؤلاء القدرية يفرقون بين الخير والشر، فيسندون الخير إلى الله والشر إلى الشيطان . ويقولون إن الله لا يريده .

١٩ — وقد خاض المؤرخون فى بيان أول من دعا إلى ذلك المذهب ، وفى أى أرض نبت وترعرع ونما .وإن رأينا أن الأفكار التى تشيع وتنتشر من الصعب الوصول إلى مبدئها على وجه الجزم واليقين من غير حدس أو تخمين ، وكذلك الشأن فى هذه الفكرة ، غير أن جل الباحثين ذكروا أن هذه النحلة كان أول ظهورها فى الإسلام فى البصرة فى متناحر الآراء ومضطرب الأفكار ومزيج النحل ، والعراق كله كان موضعاً لذلك التناحر ، ولقد جاء فى كتاب « سرح العيون » : « قيل أول من تكلم فى القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً ، فأسلم ثم تنصر ، وأخذ عنه معبد الجهنى وغيلان الدمشقى ،ومن هذا نرى أن الفكرة دخيلة فى الإسلام،راجت بين المسلمين من عنصر أجنبى دعا إليها باسم الإسلام ، وهو يضمر غيره » .

٢٠ — وقد تصدى لهذه الدعوة الرجلان اللذان أخذا عنه ، وهما«معبد الجهنى » وقد تولى الدعوة فى العراق ، وثانيهما « غيلان الدمشقى» وقد أخذ يدعو إلى المذهب بدمشق ، فأما معبد فقد أخذ يدعوا إليها زمناً غير قصير ، حتى كانت فتنة « عبد الرحمن بن الأشعث » فانضم إليها . ولما هزم ابن الأشعث كان هو ممن قتلهم «الحجاج» باعتباره من دعاة هذه الفتنة وأنصارها ، وهكذا نراه يخب ويضع فى كل فتنة تثار حتى دق عنقه .

وأما « غيلان الدمشقى » فقد استمر داعياً لها بالشام ، وقد ناقشه

« عمر بن عبد العزيز » ، وكتب هو إليه كتباً يدعوه فيها إلى التمسك بالعدل، ومن هذه الكتب كتاب أرسله إلى « عمر » جاء فيه :

« أبصرت يا عمر وما كدت ، ونظرت وما كدت ، اعلم يا عمر أنك أدركت من الإسلام خلقاً بالياً ، ورسماً عافياً ، فياميت بين الأموات، لا ترى أثراً فتتبع ، ولا تسمع صوتاً فتنتفع ، طغى على السنة ، وظهرت البدعة ، أخيف العالم فلا يتكلم ، ولا يوعظ الجاهل فيسأل وربما نجحت الأمة بالإمام ، وربما هلكت بالأمام ، فانظر أى الإمامين أنت فإنه تعالى يقول : وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ، فهذا إمام هدى هو ومن اتبعه شريكان ، وأما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ، ويوم القيامة هم لا يشعرون » ولن تجد داعياً يقول : تعالوا إلى النار ، إذن لا يتبعه أحد ، ولكن الدعاة إلى النار هم الدعاة إلى معاصى الله سبحانه وتعالى فهل وجدت يا عمر حكيما يعيب ما يصنع ، أو يصنع ما يعيب . أو يعذب على ما قضى ، أو يقضي ما يعذب عليه . أم هل وجدت رحيما يكلف العباد فوق الطاقة ، أو يعذبهم على الطاعة ، أم هل وجدت عدلا يحمل الناس على الظلم والتظالم، وهل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب والتكاذب ، كفى ببيان هذا بياناً ، وبالعمى عنه عمى[١] » .

هذا ما كتب به إلى « عمر بن عبد العزيز » أو بعض ما كتب به إليه، وروى أن « عمر بن عبدالعزيز » دعاه وناقشه فى نحلته، وقطع حجته. فقال « غيلان» له : « يا أمير المؤمنين لقد جئتك ضالا فهديتنى ، وأعمى فبصرتنى، وجاهلا فعلمتنى، والله لا أتكلم فى شىء من هذا الأمر » ، ولكن يظهر أنه عاد إلى دعوته بعد موت أمير المؤمنين . ويروى « المرتضى» فى « المنية والأمل » أن « عمر بن عبد العزيز » قال لغيلان: أعنى على ما أنا فيه ، فقال له « غيلان»

---

(١) المنية والأمل للمرتضى .

ولى بيع الخزائن ورد المظالم فولاه ، فكان يبيعها وينادى عليها قائلا تعالوا إلى متاع الخونة ، تعالوا إلى متاع الظلمة . تعالوا إلى متاع من خلف « رسول الله صلى الله عليه وسلم » فى أمته بغير سنته وسيرته[1] » .

٢١ - وقد عاد « غيلان » إلى دعوته بعد موت « عمر بن عبد العزيز » حتى جاء عهد هشام بن عبد الملك . وقد كثرت هذه النحل، وصارت فارس وخراسان صدرهما الذى تصدر عنه ، وأحس بالخطر يجىء على دولته من هذا المكان ، فأخذ يحارب كل شىء تهب ريحه منهما ، وقد رأينا واليه بخراسان يقتل الجعد بن درهم لقوله إن القرآن مخلوق . فكان لابد أن يتبع « غيلان » ، وألا يتركه يستمر فى دعايته ، ولكنه لا يريد أن يقتله من غير حجة ولا برهان ولذلك دعاه لمناقشة فقيه الشام الإمام الأوزاعى ، فناقشه حتى قطعه كما جاء فى « العقد الفريد » . و « سرح العيون » . وقد روى هذه المناقشة صاحب كتاب « محاسن المساعى فى مناقب أبى عمر الأوزاعى » وقال إنها مناقشة مع قدرى ، ويظهر من موازنتها بما جاء فى « العقد » و « سرح العيون » أن القدرى هو « غيلان الدمشقى » ، وها هى ذى المناقشه كما جاءت فى « محاسن المساعى » ومقدمتها هى :

« كان على عهد « هشام بن عبد الملك » رجل قدرى . فبعث « هشام » إليه « فقال له : قد كثر كلام الناس فيك . قال : نعم يا أمير المؤمنين ، ادع من شئت فيجادلنى ، فإن أدركت على بذلك فقد أمكنتك من علاوتى ، فقال « هشام » قد أنصفت فبعث إلى الأوزاعى ، فلما حضر قال له هشام : يا « أبا عمرو » ناظر لنا هذا القدرى .

(١) المنية والأمل .

فقال « الأوزاعي » (مخاطباً غيلان) اختر : إن شئت ثلاث كلمات ، وإن شئت أربع كلمات ، وإن شئت واحدة .

فقال القدرى (غيلان) : بل ثلاث كلمات .

فقال « الأوزاعي » أخبرنى : عن الله عز وجل هل قضى على ما نهى ؟

فقال « القدرى » (غيلان) : ليس عندى فى هذا شيء .

فقال « الأوزاعي » : هذه واحدة ، ثم قال أخبرنى عن الله عز وجل : أحال دون ما أمر .

فقال « القدرى » : هذه أشد من الأولى ، ما عندى فى هذا شيء : فقال « الأوزاعى » : هذه اثنتان يا أمير المؤمنين ، ثم قال أخبرنى عن الله عز وجل : هل أعان على ما حرم ؟

فقال « القدرى » (غيلان) : هذه أشد من الأولى والثانية ، ما عندى فى هذا شيء .

فقال « الأوزاعي » : يا أمير المؤمنين هذه ثلاث كلمات .

فأمر « هشام » فضربت عنقه .

ثم قال « هشام » للأوزاعى : فسر لنا هذه الكلمات الثلاث ما هى ؟ قال : نعم ياأمير المؤمنين . أما تعلم ياأمير المؤمنين أن الله تعالى قضى على مانهى ،نهى آدم عن الأكل (من الشجرة) ثم قضى عليه بأكلها ،فأكلها . ياأمير المؤمنين: أما تعلم أن الله تعالى حال دون ما أمر ؟ أمر إبليس بالسجود لآدم ثم حال بينه وبين السجود ، أما تعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى أعان على ماحرم، حرم الميتة والدم والخنزير ،ثم أعان عليها بالاضطرار . .فقال هشام أخبرنى عن الواحدة ما كنت تقول له ؟ قال كنت أقول له : أخبرنى عن الله عز وجل حيث خلقك، خلقك كما شاء ، أو كما شئت ؟ فإنه يقول :كما شاء،

فأقول له : أخبرنى عن الله عز وجل ، أيتوفاك إذا شئت ، أو إذا شاء ،فإنه يقول إذا شاء ، فأقول له أخبرنى عن الله عز وجل ، إذا توفاك أين تصير ، أحيث شئت أم حيث شاء ، فانه كان يقول حيث شاء يا أمير المؤمنين، من لم يمكنه أن يحسن خلقه ولا يزيد فى رزقه ، ولا يؤخر أجله ، ولا يصير نفسه حيث شاء . فأى شىء فى يده من المشيئة يا أمير المؤمنين ؟إن القدرية ما رضوا بقول الله تعالى ، ولا بقول الأنبياء عليهم الصلاةوالسلام،ولابقول أهل الجنة ولا بقول أهل النار ، ولا بقول الملائكة ، ولا بقول أخيهم إبليس . فأما قول الله تعالى . « فاجتباه ربه ، فجعله من الصالحين » وأما قول الملائكة فهو : « لا علم لنا إلا ما علمتنا » وأما قول الأنبياء ، فقال شعيب عليه السلام : « وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ».وقال إبراهيم عليه السلام : « لئن لم يهدنى ربى لأكونن من القوم الضالين » وقال نوح عليه السلام « ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم » وأما قول أهل الجنة ، فانهم قالوا : « الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وأما قول أهل النار فهو : لو هدانا الله لهديناكم ، وأما قول إبليس . « رب بما أغويتنى » .

٢٢ — وإن هذه المناظرة إذا صحت (ولا مانع عندنا من قبولها) ليست مناظرة تساوى الطرفان فيها، بل كان أحدهما حراً طليقاً فى إلقاء الأسئلة، والآخر ليس له إلا أن يجيب من غير استفسار فاما الإجابة وإما السيف ؛ ويظهر من سياق القول أن الحكم بالإعدام قد سبقها ، فكانت تبريراً للاعدام أمام الناس، ولم تكن سببه وباعثة ؛ ومثله كمثل من يحكم ثم يسمع الشهادة لأجل تنفيذ الحكم . لا لأجل إصدار الحكم . ثم إن الأسئلة كلها تتجه نحو غاية واحدة تبلغ من الإبهام حد الإلغاز ، حتى إن « هشاما » لم يفهم السؤال فى الأصل،

ولو كان يريد الحق لا ستفسر عن المعنى قبل أن يقتل ، فكانت أشبه بالأحاجى منها بالأسئلة ، ولم تكن إذن مناقشة ، بل كانت تعلة تتخذ ذريعة للقتل الذى تقرر قبلها .

ومهما يكن الأمر فى هذه المناقشة ، فإنها بلا ريب تدل على علم «الأوزاعى الدقيق بالقرآن الكريم ، وعلى أنه كان على استعداد لهذه المناقشة قبل وقوعها ، وأنه أخذ الأهبة ، وقد ساق فيها آيات قرآنية كريمة تدل بظاهرها على ما ينافى القدرية .

٢٣ — قتل « غيلان » فهل مات المذهب بموته ؟ والجواب عن ذلك أنه لم يمت ولم يذب فى غيره ، كما قال بعض العلماء إذ رغم أنه ذاب فى مذهب المعتزلة ، فإنه قد دام بعد ذلك بين أهل البصرة قرونا طويلة ، فرخ فيها ، بل تحول عند طائفة منهم إلى ما يشبه « مذهب الثنوية الذين جعلوا العالم محكوما بقوتين ، النور والظلمة ، وجعلوا الخير إلى النور ، والشر إلى الظلمة ، فأولئك نسبوا لله فعل الخير ، ولأنفسهم فعل الشر من غير أن يكون لله إرادة ، بل معاندين بذلك إرادته ، « تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً » .

مجادلة بين قدرى وسنى[1]

٢٤ — وقد تصور « ابن القيم » مناظرة بين « قدرى وسنى » ، فيها يحتج كل فريق لمذهبه ، فهى تصور المذهبين مع ترجيح السنى على القدرى ، ونحن نثبت هنا بعض هذه المناظرة :

القدرى : قد أضاف الله تعالى الأعمال إلى العباد بأنواع الإضافة العامة والخاصة ، فأضافها إليهم بالاستطاعة تارة « كقوله تعالى : «ومن لم يستطع منكم

(١) المناظرة كما صورها « ابن القيم » فى كتاب « شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل »

ظولا أن ينكح المحصنات المؤمنات » وبالمشيئة تارة أخرى ، كقوله تعالى : «لمن شاء منكم أن يستقيم» وبالإرادة تارة كقول الخضر: « فأردت أن أعيبها» وبالفعل والكسب والصنع ، كقوله « يفعلون » « يعملون » « بما كنتم تكسبون » « لبئس ما كانوا يصنعون » وأما بالاضافة الخاصة كإضافة الصلاة ، والصيام ، والحج ، والطهارة ، والزنى ، والسرقة ، والقتل ، والكذب والكفر والفسوق ، وإضافة سائر أفعالهم إليهم ، وهذه الإضافة تمنع إضافتها إليه سبحانه دونهم ولا إليه معهم ؛ فهى إذن مضافة إليهم دونه .

السنى : هذا الكلام مشتمل على حق وباطل ، أما قولك إنه أضاف الأفعال إليهم فحق لاريب فيه ، ولكن قولك هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه كلام فيه إجمال وتلبيس ، فإن أردت بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ، ووصفه بها ، وجريان أحكامها عليه ، واشتقاق الأسماء منها له — فنعم ، هى غير مضافة إليه بشىء من هذه الاعتبارات والوجوه ، وإن أردت بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلى علمه وقدرته عليها ومشيئته العامة وخلقه فهذا باطل ، فانها معلومة له سبحانه وتعالى ، مقدورة له مخلوقة . وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة ، كالأموال فانها مخلوقة له سبحانه ، وهى ملكة حقيقة قد أضافها إليهم ، فالأعمال والأموال خلقه وملكه ، وهو سبحانه يضيفها إلى عبيده ، وهو الذى جعلهم مالكيها وعامليها ، فصحت النسبتان ، وحصول الأموال بكسبهم وإرادتهم كحصول الأعمال . وهو الذى خلق الأموال وكاسبيها والأعمال وعامليها ، فأموالهم وأعمالهم ملكه وبيده ، كما أن أسماعهم وأبصارهم وأنفسهم ملكه وبيده فهو الذى جعلهم يسمعون ، ويبصرون ويعملون ، فأعطاهم حاسة السمع والبصر ، وقوة السمع والبصر ، وفعل الإسماع والإبصار ، وأعطاهم آلة العمل وقوة العمل ونفس العمل ، فنسبة قوة العمل إلى اليد والكلام إلى اللسان كنسبة قوة السمع إلى الأذن ، وال[illegible] إلى العين ، ونسبة الرؤية والسمع اختيارا إلى محلهما .

كنسبة الكلام والبطش إلى محلهما . وإن كانوا هم الذين خلقوا لأنفسهم الرؤية والسمع ، فهل محلهما وقوى المحل والأسباب الكثيرة التى تصلح معها الرؤية والسمع لهم ، أم الكل خلق من خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار .

القدرى : لو كان الله سبحانه وتعالى هو الفاعل لأفعالهم لاشتقت له منها الأسماء ، وكان هو الأولى بأسمائها منهم ، إذ لا يعقل الناس على اختلاف لغاتهم وعاداتهم ودياناتهم قائماً إلا من فعل القيام ، وآكلا إلا من فعل الأكل ، وسارقاً إلا من فعل السرقة ، وهكذا جميع الأفعال : فقلبتم أنتم الأمر . وقلبتم الحقائق ، فقلتم من فعل هذه الأفعال حقيقة لا يشتق له منها اسم ، وإنما تشتق منها الأسماء لمن لم يفعلها ولم يحدثها ، وهذا خلاف المعقول واللغات وما تتعارفه الأمم .

السنى : العبد فاعل لفعله حقيقة : والله خالقه ، وخالق آلاته الظاهرة والباطنة ، وإنما تشتق الأسماء لمن فعل تلك الأفعال ، فهو القائم والقاعد . والمصلى والسارق ، والزانى حقيقة . فان الفعل إذا قام بالفاعل ، عاد حكمه إليه ، ولم يعد إلى غيره ، واشتق لمن له منه اسم ، ولم يشتق ممن لم يقم به ، فهناك أربعة أمور : أمران معنويان[1] فى النفى والإثبات ، وأمران لفظيان فيهما ، فلما قام الأكل والشرب والزنى والسرقة بالعبد عادت أحكام هذه الأفعال إليه واشتقت له منها الأسماء وامتنع عود أحكامها إلى الرب ، واشتقاق أسمائها له ، ولكن من أين يمنع هذا أن تكون معلومة للرب سبحانه مقدورة له مكونة ، له واقعة من العبادة بقدرة ربهم وتكوينه :

القدرى : لو كان خالقها الزمته هذه الأمور .

(١) المعنويان : نفى الحكم ، أو إثباته لله ، واللفظيان : عود الحكم نفيا أو إثباتا إلى العبد ، واشتقاق الاسم له .

السنى : هذا باطل ودعوى كاذبة . فإنه سبحانه وتعالى لا يشتق له الإسم مما خلقه فى غيره ولا يعود حكمه عليه، وإنما يشتق الإسم لمن قام به ذلك، فإنه سبحانه خلق الألوان والطعوم والروائح والحركات بحالها ، ولم يشتق له اسم منها ولا عادت أحكامها إليه ، ومعنى عود الحكم إلى المحل الإخبار عنه بأنه يقوم ويقعد ويأكل ويشرب[١] »

٢٥ — ونرى « ابن القيم » فى هذا يصور مذهب السنة بالرأى الذى يراه هو وشيخه « ابن تيمية » إذ يقرر أن أفعال العبد تسند إليه، وأن الخالق لها هو الله تعالى ،لأن الله تعالى خلق فيه القوة الفاعلة، ولأن التناول من العبد، فعلاقة العبد بما يسند إليه من أفعال علاقة المتناول لما خلق الله سبحانه . وإن ذلك التناول نفسه إنما هو بالقوة التى أودعها الله تعالى إياه .

ولذلك لا يعتبر « ابن القيم » رأى « الأشعرى » فى هذه المسألة هو رأى السنة ، بل يعتبرهم من الجبرية وسنبين « مذاهب السنيين » فى هذه المسألة عندما نتكلم عنهم .

(١) راجع فى كتاب « شفاء العليل ففيه المناظرة كاملة »

المرجئة

٣٦ – هذه الفرقة نشأت فى وسط شاع فيه الكلام فى مرتكب الكبيرة : أهو مؤمن أم غير مؤمن ؟ فالخوارج قالوا كافر ، والمعتزله قالوا غير مؤمن ، وقد يسمى مسلماً ، و « الحسن البصرى » وطائفة من التابعين قالوا : إنه منافق ، لأن الأعمال دليل على القلوب ، وليس اللسان دليلا على الإيمان ، وقال الجمهور من المسلمين : هو مؤمن عاص أمره بيد الله ، إن شاء عذبه بقدر ذنبه ، وإن شاء عفا عنه . وفى وسط هذا الاختلاف جهرت هذه الفرقة بأنه لايضر مع الإيمان ذنب ، كما لاينفع مع الكفر طاعة . ومن المنتمين إليهم من قال إن أمر المرتكب يرجأ إلى الله تعالى يوم القيامة ، وهؤلاء يتلاقون إلى حد كبير مع طائفة كبيرة من جمهور العلماء السنيين . بل إنه عند التمحيص يتبين أن آراءهم هى آراء الجمهور .

٢٧ – والبذرة الأولى التى نبتت منها هذه الفرقة كانت فى عصر الصحابة فى آخر عصر « عثمان » رضى الله عنه ؛ فإن القالة فى حكم « عثمان » وعماله قد شاعت وذاعت . وملأت البقاع الإسلامية ، وظهرت الفتن التى انتهت بقتله ، وفى أثناء ذلك اعتصمت طائفة من الصحابة بالصمت وتجملت بالامتناع عن الاشتراك فى تلك الفتن التى مرج المسلمون فيها مرجا شديداً وتمسكوا بحديث « أبى بكر » عن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ قال عليه السلام : « ستكون فتن : القاعد فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى ، ألا فإذا نزلت أو وقعت ، فمن كان له إبل فليلحق بإبله ، ومن كان له غنم فليلحق بغنمه ومن كان له أرض فليلحق بأرضه ، فقال رجل: يارسول الله من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض ؟ قال يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ، ثم لينج إن استطاع النجاة » .

امتنعت تلك الطائفة عن الخوض فى الفتن التى حدثت فى عهد « عثمان » وانتهت بقتله . ثم لما امتدت أعقابها إلى عهد « على كرم الله وجهه » استمروا على امتناعهم ، ولم يعنوا بإبداء رأيهم فى الحروب التى وقعت بين أمير المؤمنين « على » ، و « معاوية » ، ومن هؤلاء « سعد بن أبى وقاص » ، « وأبو بكرة » راوى الحديث ، و « عبدالله بن عمر » و « عمران بن الحصين » ; وبهذا أرجئوا الحكم فى أى الطائفتين أحق . وفوضوا أمورهم إلى الله سبحانه وتعالى وقد قال « النووى » فى ذلك : إن القضايا كانت بين الصحابة مشتبهة حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها ، فاعتزلوا الطائفتين ، ولم يقاتلوا ، ولم يتيقنوا « الصواب » .

٢٨ — من هذا الإرجاء فى الحكم وتأخيره من بعض كبار الصحابة ساد الشك عند كثيرين من الغزاة ولذلك سماهم (ابن عساكر) فى تاريخه الشكاك أى الذين يشكون فى وجه الحق فى هذا الخلاف ، ويقول « إنهم الشكاك الذى شكوا ، وكانوا فى المغازى ، فلما قدموا « المدينة » بعد قتل « عثمان » ، وكان عهدهم بالناس ، وأمرهم واحد ليس بينهم اختلاف ، فقالوا تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف ، وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون ، فبعضكم يقول قتل « عثمان » مظلوما ; وكان أولى بالعدل هو وأصحابه ، وبعضكم يقول : « على » أولى بالحق وأصحابه ، كلهم ثقة ، وعندنا مصدق ، فنحن لانتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد بينهما ، ونرجىء أمرهما إلى الله ، حتى يكون الله تعالى هو الذى يحكم بينهما » .

٢٩ — ولما اشتدت الاختلافات بين المسلمين ، ولم تقف عند الحكم فى قضية الخلافات ، وانضمت إليها مسألة مرتكب الذنب — وجدت طائفة تنهج منهج الإرجاء الذى نهجه بعض الصحابة — فى هذه المسألة فقرروا أن مرتكب الكبيرة يرجأ أمره ، ويفوض الحكم فيه إلى علام الغيوب فامتنعوا عن الخوض فى الخلاف السياسى وامتنعوا عن الخوض فى أمر مرتكب الذنب

لأنه انبعث أيضاً من الخلاف السياسى ، إذ كان أساسه تفكير الخوارج لمخالفتهم جميعاً ، وقال أولئك المرجئة فى المختلفين : إنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم فليسوا إذن كفاراً ولا مشركين بل هم مسلمون نرجىء أمرهم إلى الله الذى يعرف سرائر الناس ويحاسبهم عليها.

٣٠ — هذا منهاج سليم لا شك فى ذلك ، وهو ألا يخوضوا فى خلاف، وأن يرجئوا أمر مرتكب الكبيرة إلى الله يوم القيامة ، فعسى أن يكون من المرتكب ما يكفر ذنوبه ، ويبدل سيئاته حسنات ، ولكن خلف من بعد هؤلاء خلف لم يقف من مرتكب الكبيرة ذلك الموقف السلبى ، بل تجاوزه وقرر أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، فقالوا إن الإيمان أقرار وتصديق واعتقاد ومعرفة ، ولا يضر مع هذه الحقائق معصية ، فالإيمان منفصل عن العمل بل منهم من غالى وأفرط وتطرف ، فزعم أن الإيمان اعتقاد بالقلب « وإن أعلن الكفر بلسانه ، وعبد الأوثان أو لزم اليهودية والنصرانية فى دار الإسلام ، وعبد الصليب ، وأعلن التثليث فى دار الإسلام ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل « ومن أهل الجنة » (١)

بل إن بعضهم زعم أن لو قال قائل أعلم أن الله قد حرم أكل الخنزير ولا أدرى ، هل الخنزير الذى حرمه هو هذه الشاة أم غيرها كان مؤمنا ، ولو قال أعلم أنه قد فرض الحج إلى الكعبة ؛ غير أنى لا أدرى أين الكعبة ولعلها بالهند كان مؤمنا ، ومقصودة أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان لا أنه شاك فى هذه الأمور ، فان عاقلا لا يسجيز عقله أن يشك فى أن الكعبة إلى أى جهة هى ، وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر » (٢).

(١) الفصل فى الملل والنحل عند الكلام على المرجئة

(٢) الملل والنحل للشهرستانى .

ويظهر من هذا أنهم تجاوزوا الحد فى الاستهانة بالعمل ، من حيث اتصاله بأصل الإيمان ، ومن حيث أثره فى دخول الجنة إن كان صالحاً ودخول النار إن كان غير صالح، بل كان إثماً منفياً — فاستهانوا أيضاً بأصل الإيمان، فحرفوا حقيقته ، وجعلوه مجرد الإذعان القلبي. وإن خالفته الجوارح، كانت كل الظواهر منه تدل على أنه لم يدخل قلبه إيمان وإذعان : بل تجاوزوا ذلك إلى القول بأن الإذعان القلبي الذى اعتبروه وحده ركن الإيمان؛ إلى الشك فى حقائق من المعلومات البدهية ، على أنها ليست من جوهر الإيمان ؛ فادعوا أن الجهل بالكعبة غير ضار بالإيمان ، والجهل بحقيقة الخنزير غير ضار وأن القسم الأخير قد يكون غير ضار بالإيمان حقاً ، ولكنه ضار بالعقل .

٣١ — فى وسط تلك الأقوال غير السليمة وجد من المتعقبين لهذا المذهب من يستهين بحقائق الإيمان وأعمال الطاعات،ومن يستهين بالفضائل، واتخذه مذهباً له كل مفسد مستهتر ، حتى لقد ذكر فيه المفسدون ، واتخذوه ذريعة لمآثمهم ، ومنهلا لمفاسدهم ، ومسايراً لنياتهم الخبيثة ؛ وصادف هوى أكثر المفسدين .

ومما يروى فى ذلك ما يحكيه أبو الفرج الأصفهانى فى الأغانى فإنه يروى أن شيعياً ومرجئياً اختصما ، فجعل الحكم بينهما أول من يلقاهما ، فلقيهما أحد الإباحيين . فقالا له أيهما خير : الشيعى أم المرجى . ؟ فقال . ألا إن أعلاى شيعى ، وأسفل مرجئ .

٣٢ — وإنه يستخلص من كل ماسبق أن المرجئة كانت مذهباً لإحدى طائفتين : إحداهما متوقفة فى الحكم على الخلاف الذى وقع بين الصحابة ، والخلاف الذى وقع بعده فى العصر الأموى، والطائفة الثانية هى التى ترى أن عفو الله يسع كل شىء ، وتحكم بأن الله يعفو عن كل الذنوب ماعدا الكفر ،

فلا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة . وقد قال فى هذا القبيل « زيد بن على بن الحسين . « أبرأ من المرجئة » الذين أطمعوا الفساق فى عفو الله تعالى . وقد جعلت هذه الطائفة اسم المرجئة من الشنائع التى كان يسب بها العلماء والطوائف .

وإن المعتزلة الذين قالوا إن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار كانوا يطلقون اسم المرجئة على كل من لا يرى ذلك الرأى مادام يرى أن صاحب الكبيرة ليس مخلدا فى النار ، ولو كان يقول إنه يعذب بمقدار ، وقد يعفو الله تعالى عنه ويتغمده برحمته ، ولهذا كانوا يطلقون على كثيرين من أئمة الفقه والسنة وصف المرجئة ، وقد أطلق على الإمام « أبى حنيفة » وتلاميذه « أبى يوسف و « محمد » وغيرهم اسم « المرجئة » بهذا الاعتبار ، ولقد قال فى هذا المقام « الشهرستانى » :

« ولعمرى لقد كان يقال لأبى حنيفة وأصحابه « مرجئة » ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول الإيمان التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل ، والرجل مع تحرجه فى العمل كيف يفتى بترك العمل ، وله وجه آخر . وهو أنه كان يخالف « القدرية » و « المعتزلة » الذين ظهروا فى الصدر الأول ، والمعتزلون كانوا يلقبون كل من خالفهم فى القدر مرجئيا ، وكذلك « الخوارج » فلابد أن اللقب إنما لزمه من فريقى « المعتزلة » و « الخوارج » .

وقد عد من المرجئة على هذا النحو عدد كبير غير « أبى حنيفة » وأصحابه منهم « الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب » ، و « سعيد بن جبير » ، و « عمرو بن مرة » ، و « محارب بن دثار » ، و « مقاتل بن سليمان » ، و « حماد بن أبى سليمان » شيخ « أبى حنيفة » ، و « قديد بن جعفر » ،

وكل هؤلاء من أئمة الحديث لم يكفروا أصحاب الكبائر ، ولم يحكموا بتخليدهم فى النار .

٣٣ — ولقد قسم بعض العلماء المرجئة إلى قسمين : مرجئة السنة ، وهم الذين قرروا أن مرتكب الذنب يعذب بمقدار ما أذنب ولا يخلد فى النار ، وقد يعفو الله عنه ويتغمده برحمته ، فلا يعذب أصلا ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، وفى هذا القسم يدخل أكثر الفقهاء والمحدثين .

والقسم الثانى مرجئة البدعة وهؤلاء هم الذين يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهؤلاء هم الذين اختصوا باسم الإرجاء عند الأكثرين ، وهم الذين يستحقون مقالة السوء من الجميع .

وعندى أن الأولى إبعاد وصف الإرجاء عند الأئمة الأعلام ؛ حتى لا يشترك معهم فى الاسم أولئك الإباحيون ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

المعتزلة

٣٤ – نشأت هذه الفرقة فى العصر الأموى . ولكنها شغلت الفكر الإسلامى فى العصر العباسى ردحا طويلا من الزمن .

ويختلف العلماء فى وقت ظهورها ، فبعضهم يرى أنها ابتدأت فى قوم من أصحاب « على رضى الله عنه » اعتزلوا السياسة ، وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل « الحسن » عن الخلافة « لمعاوية بن أبى سفيان » ، وفى ذلك يقول « أبو الحسين الطرائفى » فى كتابه « أهل الأهواء والبدع » : « وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عندما بايع « الحسن بن على » عليه السلام «معاوية» وسلم الأمر إليه ، اعتزلوا « الحسن » و « معاوية » وجميع الناس ، ولزموا منازلهم ومساجدهم ، وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة .

والأكثرون على أن رأس المعتزلة هو « واصل بن عطاء » ، وقد كان ممن يحضرون مجلس « الحسن البصرى » العلمى . فثارت تلك المسألة التى شغلت الأذهان فى ذلك العصر ، وهى مسألة مرتكب الكبيرة ، فقال « واصل » مخالفاً « الحسن » : أنا أقول إن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن بإطلاق ، بل هو فى منزلة بين المنزلتين ، ثم اعتزل مجلس « الحسن » ، واتخذ له مجلساً آخر فى المسجد .

والمعتزلة فى كتبهم يرون أن مذهبهم أقدم فى نشأته من «واصل» فيعدون من رجال مذهبهم كثيرين من آل البيت ، ويعدون من مذهبهم أيضاً « الحسن البصرى » فقد كان يقول فى أفعال الإنسان مقالة القدرية ، وهى مقالتهم كما سنبين ، ويقول كلاما فى مرتكب الكبيرة يقارب كلامهم وليس مناقضاً له ؛

إذ أنه يقول إنه منافق ، وبذلك لا يتباعد عنهم ، إذ أن المنافق مخلد فى النار ، ولا يعد من أهل الإيمان .

وقد ذكر طبقاتهم طبقة طبقة « المرتضى » فى كتابه « المنية والأمل » .

والذى نراه أن المذهب أقدم من « واصل » ، وأن كثيرين من آل البيت قد نهجوا مثل منهجه ، كزيد بن على الذى كان صديقاً لواصل ، وأن « واصلا » من أبرز الدعاة ، فكان عند الأكثرين رأسه لأنه أبرز من دعا إليه .

٣٥ — ولماذا أطلق هذا الإسم على هذه الطائفة ؟ والجواب عن ذلك أنه مشتق من نشأتهم عند من قالوا إنهم نشئوا من فريق فى جيش « على » اعتزل السياسة ، وعند من قالوا إنهم نشئوا عندما اعتزل « واصل » مجلس « الحسن » .

ولقد قال بعض المستشرقين إنهم سموا معتزلة لأنهم كانوا رجالا أتقياء متقشفين ضاربى الصفح عن ملاذ هذه الحياة ، وكلمة معتزلة تدل على أن المتصفين بها زاهدون فى الدنيا ، وفى الحق أنه ليس كل المنتسبين لهذه الفرقة كما نعتهم ، بل كان منهم المتقون ، ومنهم المتهمون بالمعاصى ، منهم الأبرار ، ومنهم الفجار .

وقال المرحوم « الدكتور أحمد أمين » فى كتابه فجر الإسلام : « ولنا فرض آخر فى تسميتهم المعتزلة لفتنا إليه ماقرأناه فى خطط المقريزى من أن بين الفرق اليهودية التى كانت منتشرة فى ذلك العصر وما قبله طائفة يقال لها « الفروشيم » ، وقال إن معناها المعتزلة ، وذكر بعضهم عن هذه الفرقة أنها كانت تتكلم فى القدر ، وتقول ليس كلها الأفعال خالقها ، فلا يبعد أن يكون هذا اللفظ قد أطلقه على المعتزلة قوم ممن أسلموا من اليهود لما رأوه بين الفرقتين من الشبه[1] » .

(١) أخذ بتصرف من كتاب فجر الإسلام .

وإن التشابه كبير بين « معتزلة اليهود » ، و « معتزلة الإسلام » فمعتزلة اليهود يفسرون التوراة على مقتضى منطق الفلاسفة . والمعتزلون يتأولون كل ما فى القرآن من أوصاف على مقتضى منطق الفلاسفة أيضاً ، وقد قال المقريزى فى « الفروشيم » الذين سماهم المعتزلة « يأخذون بما فى التوراة على معنى ما فسره الحكماء من أسلافهم[١] » .

مذهب المعتزلة :

٣٦ — قال أبو الحسن الخياط ، فى كتابه الانتصار ، وليس أحد يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: « التوحيد والعدل والوعد والوعيد : والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فإذا جمعت هذه الأصول فهو معتزلى » .

هذه هى الأصول الجامعة لمذهب المعتزلة ، فكل من يتحيف طريقها ، ويسلك غير سبيلها ، فليس منهم ولا يتحملون إثمه ، ولا تلقى عليهم تبعة قوله ، ولنتكلم فى كل أصل من هذه الأصول بكلمة موجزة .

التوحيد :

٣٧ — والتوحيد هو لب مذهبهم ، وأس نحلتهم ، وقد صوره الأشعرى فى كتابه « مقالات الإسلاميين » فقال :

« إن الله واحد احد ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير ، وليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ودم ، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق ،

---

(١) الخطط المقريزى .

ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض ، ولا بذى أبعاض وأجزاء ، ولا جوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ولا يحيط به مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماسة ولا العزله ، ولا الحلول فى الأماكن ، ولا يوصف بشىء من صفات الخلق الدالة على حدثهم ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب فى الجهات ، وليس بمحدود ولا والد ولا مولود ، لا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجرى عليه الآفات : ولا تحل به العاهات وكل ما خطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له ، ولم يزل أولا سابقاً ، متقدماً للمحدثات، موجوداً قبل المخلوقات،ولم يزل عالماً قادراً حيا ، ولا يزال كذلك لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ولا تحيط به الأوهام. ولا يسمع بالأسماع . شىء لا كالأشياء ، عالم قادر حى ، لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وإنه القديم وحده ، ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له فى ملكه، ولا وزير له فى سلطانه ، ولا معين له على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شىء بأهون عليه من خلق شىء آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، ولا يجوز عليه اجترار المنافع ، ولا تلحقه المضار ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل إليه الأذى والآلام ليس بذى غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنقص، تقدس عن ملامسة النساء ، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء(١) .

٣٨ — وقد بنوا على هذا الأصل استحالة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة ،لاقتضاء ذلك الجسمية والجهة ، كما بنوا عليه أن الصفات ليست شيئاً غير الذات(٢) ، وإلا تعدد القدماء فى نظرهم ، وبنوا على ذلك أيضا أن القرآن

(١) مقالات الإسلاميين للأشعرى ، قسم المعتزلة .

(٢) ليس هذا محل إجماعهم إنما هو قول الأكثرين منهم

مخلوق لله سبحانه وتعالى ، لمنع تعدد القدماء ، ولنفى كثيرين منهم صفه الكلام عن الله تعالى .

العدل

٣٩ — والعدل قد بينه « المسعودى » على مقتضى نظرهم فى كتاب « مروج الذهب » ، فقال . « هو أن الله تعالى لايحب الفساد ، ولا يخلق أفعال العباد ، بل يفعلون ما أمروا به ونهوا عنه بالقدرة التى جعلها الله لهم وركبها فيهم ، وأنه لايأمر إلا بما أراد ، ولم ينه إلا عما كره ، وأنه ولىّ كل حسنه أمر بها ، وبرىء من كل سيئة نهى عنها [١] ، لم يكلفهم مالا يطيقون ، ولا أراد لهم مالا يقدرون عليه ، وإن أحداً لا يقدر على قبض ولا بسط إلا بقدرة الله التى أعطاهم إياها ، وهو المالك لها دونهم يفنيها إذا شاء ، ولو شاء لجبر الخلق على طاعته ، ومنعهم اضطراراً عن معصيته ، ولكنه لايفعل ، إذ كان فى ذلك رفع للمحنه ، وإزالة للبلوى » ا ه .

وقد ردوا بهذا الأصل على الجبرية الذين قالوا : إن العبد فى أفعاله غير مختار ، فعدوا العقاب على ذلك يكون ظلما ، إذ لا معنى لأمر الشخص بأمر هو مضطر إلى مخالفته ، ونهيه عن أمر هو مضطر إلى فعله .

ومع أنهم بنوا على ذلك الأصل أن الإنسان خالق لأفعال نفسه لاحظوا فى ذلك تنزيه الله تعالى عن العجز ، فقالوا إن هذا بقدرة أودعها الله تعالى إياه وخلقها ، فهو المعطى ، وله القدرة التامة على سلب ما أعطى وإنما أعطى ما أعطى ليتم التكليف .

(١) استدلوا على هذا بقوله تعالى : « ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك . »

الوعد والوعيد

٤٠ — وهم يعتقدون أن الوعد والوعيد نازلان لامحالة ، فوعده بالثواب واقع ، ووعيده بالعقاب واقع أيضاً ، ووعده بقبول التوبة النصوح واقع أيضاً ، وهكذا فمن أحسن يجازى بالإحسان إحساناً ومن أساء يجازى بالإساءة عذابا أليما ، فلا عفو عن كبيرة من غير توبة ، كما لا حرمان من ثواب لمن عمل خيراً ، وإن هذا فيه رد على «المرجئة» الذين قالوا : لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، إذ لو صح هذا لكان وعيد الله تعالى فى مقام اللغو تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

المنزلة بين المنزلتين

٤١ — والقول بأن المسلم العاصى فى منزلة بين المؤمن والكافر قد بينه « الشهرستانى » فى « الملل والنحل » بقوله : ووجه تقريره أنه قال (أى « واصل بن عطاء ») : إن الإيمان عبارة عن خصال خير ، إذا اجتمعت سمى المرء مؤمنا وهو اسم مدح . والفاسق لم يستكمل خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا ، وليس هو بكافر أيضاً ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالدا فيها ، إذ ليس فى الآخرة إلا الفريقان ، فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير ، ولكنه تخفف النار عليه ، والمعتزلة مع اعتقادهم أن العاصى من أهل القبله فى منزلة بين المنزلتين يرون أنه لامانع من أن يطلق عليه اسم المسلم تمييزا له عن الذميين ، لا مدحا وتكريما ، وانه فى الدنيا يعامل معاملة المسلمين ، لأن التوبه له مطلوبة ، والهداية مرجوة ، ولقد قال فى ذلك « ابن ابى الحديد » ، وهو مع تشيعه من شيوخ المعتزلة : « إنا وإن كنا نذهب إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا ولا مسلما ، نجيز ان يطلق عليه . هذا اللفظ إذا قصد به تمييزه

عن أهل الذمة وعابدى الأوثان ، فيطلق مع قرينة حال أو لفظ يخرجه عن أن يكون مقصوداً به التعظيم والثناء والمدح[١] » .

الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر :

٤٢ – هذا هو الأصل الخامس من أصول المعتزلة المتفق عليها ، فقد قرروا ذلك على المؤمنين أجمعين ، نشراً لدعوة الإسلام وهداية للضالين ، ودفعاً لهجوم الذين يحاولون تلبيس الحق بالباطل ، ليفسدوا على المسلمين أمر دينهم ، ولذا تصدوا للذود عن الحقائق أمام سيل الزندقة التى اندفعت فى أول العصر العباسى ، تهدم الحقائق الإسلامية ، وتفكك عرا الإسلام عروة عروة ، وجردهم المهدى لذلك كما سنبين ، كما تصدوا أيضاً لمناقشة أهل الحديث والفقه ، وحاولوا حملهم على اعتناق آرائهم بالحجة والبرهان ، أو بالشدة وقوة السلطان ، وسنشير إلى ذلك عند الكلام فى مسألة خلق القرآن . هذه هى الأصول الخمسة التى أجمع عليها المعتزلة ، ولايستحق اسم الاعتزال من لم يؤمن بها كلها .

طريقتهم فى الاستدلال على العقائد

٤٣ – كانوا يعتمدون ـ فى الاستدلال لإثبات العقائد ـ على القضايا العقلية إلا فيما لايعرف إلا بالعقل . وكانت ثقتهم بالعقل . لايحدها إلا احترامهم لأوامر الشرع . فكل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل ، فما قبله أقروه وما لم يقبله رفضوه ، وقد سرى إليهم ذلك النحو من البحث العقلى :

١ – من مقامهم فى العراق وفارس ، وقد كانت تتجاوب فيهما أصداء لمدنيات وحضارات قديمة .

٢ – ومن سلائلهم غير العربية قد كان أكثرهم من الموالى .

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد

٣ — ولسريان كثير من آراء الفلاسفة الأقدمين إليهم لاختلاطهم بكثير من اليهود والنصارى وغيرهم ، ممن كانوا حملة هذه الأفكار ونقلتها إلى العربية .

٤٤ — وكان من آثار اعتمادهم المطلق على العقل أنهم كانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها عقلا ، وكانوا يقولون « المعارف كلها معقولة بالعقل واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبيح[١] » .

ولقد قال الجبائى من شيوخهم : « كل معصية كان يجوز أن يأمر الله سبحانه بها فهى قبيحة للنهى ، وكل معصية لا يجوز أن يبيحها الله سبحانه ، فهى قبيحة لنفسها كالجهل به والاعتقاد بخلافه وكذلك كل ما جاز ألا يأمر الله سبحانه به فهو حسن للأمر به ، وكل ما لم يجز إلا أن يأمر الله به فهو حسن لنفسه[٢] »

وقد بنوا على هذا ما قرروه من أن فعل الصلاح والأصلح واجب لله تعالى ، إذ أنه ما دام فى الأشياء حسن ذاتى وقبح ذاتى ، فمستحيل أن يأمر الله سبحانه وتعالى بفعل ما هو قبيح لذاته ، وينهى عن فعل ما هو حسن لذاته ، وأن الله سبحانه لا يترك الأمر الحسن لذاته ، وإن ذلك هو ما يسمى فعل الصلاح ، وقد قرر ذلك المبدأ جمهورهم ، فقالوا إن الله تعالى لا يصدر عنه إلا ما فيه ، فالصلاح واجب له ، ولا شىء يفعله جلت قدرته إلا وهو صالح ، ويستحيل عليه سبحانه أن يفعل غير الصالح .

أخذهم عن الفلسفة اليونانية وغيرها :

٤٥ — فى آخر العصر الأموى والعصر العباسى توردت على العقل العربى

(١) « الملل والنحل » للشهرستانى »
(٢) « مقالات الإسلاميين »

الفلسفة الهندية ، والفلسفة اليونانية، وقد جاءت إلى المسلمين أرسال الفلسفة اليونانية عن طريق الفرس ،لأن الثقافة الفارسية قبيل الإسلام كانت متأثرة بالفلسفة اليونانية كما جاءت ، عن طريق السريان: لأنهم قد ورثوا الفلسفة اليونانية ، وألبسوها لبوسهم الديني ، ومسوحهم اللاهوتية وعن طريق اليونانية أنفسهم ؛ لأن بعض الموالي من المسلمين كان يجيد اليونانية .

وقد تأثر المعتزلة بهذه الفلسفة في آرائهم ، وأخذوا عنها كثيراً في استدلالهم فظهرت في أدلتهم ومقدمات أقيستهم .

وقد دفعهم إلى دراسة هذه الفلسفة أمران :

أحدهما : أنهم وجدوا فيها ما يرضي نهمهم العقلي وشغفهم الفكري ، وجعلوا فيها مرانا عقلياً جعلهم يلحنون بالحجة في قوة .

وثانيهما — أن الفلاسفة وغيرهم لما هاجموا بعض المبادىء الإسلامية، تصدى هؤلاء للرد عليهم ، واستخدموا بعض طرقهم في النظر والجدل ، وتعلموا كثيراً منها ليستطيعوا أن ينالوا الفوز عليهم ، فكانوا بحق فلاسفة المسلمين ،

دفاعهم عن الإسلام :

٤٦ — دخل الإسلام طوائف من المجوس واليهود والنصارى وغير هؤلاء وأولئك . ورءوسهم ممتلئة . بكل ما في هذه الأديان من تعاليم جرت في نفوسهم مجرى الدم. ومنهم من كان يظهر الإسلام ويبطن غيره : إما خوفا ورهبة ! أو رجاء نفع دنيوي ، وإما بقصد الفساد والإفساد . وتضليل المسلمين ، وقد أخذ ذلك الفريق ينشر بين المسلمين ما يشككهم في عقائدهم وظهر ثمار غرسهم في فرق هادمة للإسلام تحمل اسمه ظاهراً وهي معاول هدمه في الحقيقة ، فظهرت «المجسمة» . و «الرافضة» التي تنزل علياً [illegible] الإله في

جسم بعض الأئمة ، و « الزنادقة » ، وقد تصدى للدفاع عن الإسلام أمام هؤلاء فرقة درست المعقول وفهمت المنقول ، فكانت المعتزلة ، تجردوا للدفاع عن الدين ، وما كانت الأصول الخمسة التى تضافروا على تأييدها ، وتآزروا على نصرها . إلا وليدة المناقشات الحادة التى كانت تقوم بينهم وبين مخالفيهم . والتوحيد الذى اعتقدوه على الشكل الذى أسلفنا كان للرد على المشبهة والمجسمة . والعدل كان للرد على الجهمية . والوعد كان للرد على المرجئة . والمنزلة بين المنزلتين ردوا به على المرجئة والخوارج .

وفى عهد المهـــدى ظهر « المقنع الخرسانى » . وكان يقول بتناسخ الأرواح واستغوى طائفة من الناس وسار إلى ماوراء النهر . فلاقى « المهدى » عناء فى التغلب عليه . ولذلك أغرى بالزندقة والزنادقة ، فكان يتعقبهم ليقضى عليهم بسيف السلطان ، ولكن السيف لا يقضى على رأى ، ولا يميت مذهبا ، ولذلك شجع المعتزلة وغيرهم للرد على الزنادقة وأخذهم بالحجة ، وكشف شبهاتهم وفضح ضلالاتهم ، فمضوا فى ذلك غير وانين .

مناصرة بنى العباس لهم :

٤٧ — ظهر المعتزلة فى العصر الأموى كما أسلفنا فلم يجدوا من الأمويين معارضة لهم ؛ لأنهم لم يثيروا شغبا عليهم ولا حربا ؛ إذا أنهم كانوا فرقة لا عمل لها إلا الفكر وقرع الحجة ووزن الأمور بمقاييسها الصحيحة ، ومع أن الأمويين لم يعارضوهم لم يعاونوهم .

ولما جاءت الدولة العباسية وقد طم سيل الإلحاد والزندقة كما أشرنا وجد خلفاؤها فى المعتزلة سيفا مسلولا على الزنادقة ، لم يفلوه بل شجعوهم على الاستمرار فى نهجهم فلما جاء « المأمون » (وقد كان يعتبر نفسه من علماء المعتزلة) تابعهم

وقربهم وأدناهم ، وجعل منهم حجابه ووزراءه ، وكان يعقد المناظرات بينهم وبين الفقهاء لينتهوا إلى رأى متفق ، واستمر على ذلك حتى إذا كانت سنة ٢١٨ وهى السنة التى توفى فيها ، انتقل من المناظرات العلمية إلى التهديد بالأذى الشديد بل إنزاله بالفعل ، وذلك برأى وتدبير وزيره وكاتبه « أحمد بن أبى دؤاد » المعتزلى ، وإنها لسقطة ما كان لمثل «المأمون» أن يرضى بأن تقع فى عهده ، فقد كانت فيه المحاولة بالقوة لحمل الفقهاء والمحدثين على رأى المعتزلة ، وما كانت قوة الحكم لنصر الآراء وحمل الناس على غير مايعتقدون ، وإذا كان من المحرم الإكراه فى الدين . فكيف يحل حمل الناس على عقيدة ليس فى مخالفتها إنحراف عن الدين ، لقد حاول أن يحمل الفقهاء على القول بأن القرآن مخلوق ، فأجابه بعضهم إلى رغبته تقية ورهبا لا إيماناً واعتقاداً . وتحمل آخرون العنت والإرهاق والسجن الطويل ، ولم يقولوا غير ما يعتقدون ، استمرت تلك الفتنة طول مدة «المعتصم» و «الواثق» وذلك لوصية «المأمون» بذلك ، وزاد « الواثق » الإكراه على نفى الرؤية كرأى المعتزلة . ولما جاء « المتوكل » رفع هذه المحنة ، وترك الأمور تأخذ سيرها ، والآراء تجرى فى مجاريها ، بل إنه اضطهد المعتزلة ولم ينظر إليهم نظرة راضية .

منزلة المعتزلة فى نظر معاصريهم :

ـ شن الفقهاء والمحدثون الغارة على المعتزلة ، فكانوا بين عدوين ، كلاهما قوى ؛ الزنادقة والمشبهة والمجسمة ومن على شاكلتهم من ناحية ، والفقهاء والمحدثون من ناحيـــة أخرى . وإنك لترى فى مجادلات الفقهاء والمحدثين تشنيعاً على المعتزلة كلما لاحت لهم بارقة ، وإذا سمعت « الشافعى » و « ابن حنبل » يذمان علم الكلام ، ومن يأخذ العلم على طريقة المتكلمين ، فإنما المعتزلة وطريقتهم أرادوا بذمهما .

ولكن ما السر فى كراهية الفقهاء والمحدثين لهم حتى قبل المحنة التى أنزلها المأمون تأييداً لآرائهم ؟ يظهر لى أن عدة أمور تضافرت فأوجدت تلك العداوة ، وهذا بعض منها :

(١) خالف المعتزلة طريقة السلف فى فهم العقائد ، لقد كان القرآن الكريم الورد المورود عند السلف ، يلجأ إليه وإلى السنة كل من يريد معرفة صفات الله تعالى ، وما يجب الإيمان به من العقائد ، لا يصدرون عن غيره ، ولا يطمئنون لسواه ، كانوا يفهمون العقائد من آيات الكتاب ، وهى بينات ، وما اشتبه عليهم حاولوا فهمه بأساليب اللغة وهم بها خبراء ، وإن تعذر عليهم توقفوا وفوضوا الأمور لله غير مبتغين فتنة ، ولا راغبين فى زيغ .

وقد كان ذلك ملائماً للعرب لأنهم فى أصلهم ليسوا أهل علوم ولا منطق ولا فلسفة ، فلما كثرت العلوم واتسعت علوم الفلسفة جاء المعتزلة وخالفوا ذلك المنهج ، وحكموا العقل فى كل شىء ، وجعلوه أساس بحثهم ، وساقهم شره عقولهم إلى محاولة اكتناه كل أمر .

كان ذلك المنهاج الجديد فى دراسة الدين طريقة جديدة للفقهاء والمحدثين لم يألفوها فى دراسة الدين ، فجرد عليهم أولئك سيوف نقدهم ، وأشاعو قالة السوء .

٤٩ — (ب) شغل المعتزلة بمجادلة « الزنادقة » و « الروافض » و « الثنوية » وغيرهم ، وكل مجادلة نوع من النزال والمحارب مأخوذ بطريقة محاربه فى القتال ، مقيد بأسلحته متعرف لخططه ، دارس لمراميه . وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم متأثراً بخصمه آخذاً عنه بعض مناهجه ، فالمعتزله قد سرى إليهم بعض من تفكير مخالفيهم ، وإن لم يكن جوهريا ، وليس من شأنه أن يغير عقيدتهم أو يخرجهم من الإسلام ، أو ينقص من جهادهم فى مناقشة المهاجمين ، وما أحسن ماقال « نيبرج » فى مقدمة إخراجه لكتاب الانتصار « من نازل

عدواً عظيماً فى معركة فهو مربوط به مقيد بشروط القتال وتقلب أحواله ويلزمه أن يلاحق عدوه فى حركاته وسكناته وقيامه وقعوده، وربما تؤثر فيه روح العدو وحيله، كذلك فى معركة الأفكار، وفى الجملة فللعدو تأثير فى تكوين الأفكار ليس بأقل من تأثير الحليف فيه، حتى إن بعض الحنابلة قد شكا أن أصحابه قد انقطعوا إلى الرد على الملحدين انقطاعاً أداهم إلى الإلحاد، فلا غرو إذا رأيت شذوذاً فى آراء بعض المعتزلة لتأثرهم بهذه المجادلة.

٥٠ — (ح) كانت طريقة المعتزلة فى معرفة العقائد عقلية خالصة، وإن كانوا يحاولون ألا يخالفوا نصاً قرآنياً، وإن بدا خلاف فى ظاهر النصوص بين رأى يقرونه ونص يقرءونه أولوا النص بما لا يخرج عن معناه، ولا يخالف رأيهم. وإن هذه الطريقة أساسها الثقة بالعقل، وللعقل نزوات وغرة، لذلك وقعوا فى كثير من الهنات دفعتهم إليها نزعتهم العقلية الخالصة كلزوم «الجبائى» — وهو من أئمتهم — القول بأن الله تعالى مطيع للعبد إذا أجاب دعاءه وكان سبب هذا اللزوم أن «أبا الحسن الأشعرى» سأله قائلا: «ما معنى الطاعة عندك؟ فقال: موافقة الإرادة، وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه فقال «أبو الحسن» يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله مطيعاً لعبده إذا فعل مراده، ولو جاز على الله أن يكون مطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[١].

ومن ذلك أيضاً قول «أبي الهذيل» من أئمتهم: «إن أهل الجنة غير مختارين، لأنهم لو كانوا مختارين لكانوا مكلفين، والآخرة دار جزاء لا دار تكليف، وفى ذلك شطط عقلى، لأن الاختيار لا يستلزم التكليف، وذكر «الخياط» أنه رجع عن هذا القول[٢].

(١) الفرق بين الفرق للبغدادى.

(٢) الانتصار فى الرد على ابن الراوندى

ومثل هذا النوع من الشذوذ الفكرى الذى كان يقع من بعضهم، فيسير بين الناس عن كلهم، ومعه قالة السوء فيهم.

٥١ - (د) خاصم المعتزلة كثيرين من رجال كانت لهم منزلة كبيرة عند الأمة، ولم ينزهوا كلامهم فى خصومتهم، وانظر إلى قول «الجاحظ» وهو من أئمتهم فى رجال الفقه والحديث: «وأصحاب الحديث هم العوام، هم الذين يقلدون ولا يحصلون ولا يتخيرون، والتقليد مرغوب عنه فى حجة العقل منهى عنه فى القرآن» إلى أن قال: وأما قولهم النساك والعباد منا فعباد الخوارج وحدهم أكثر عدداً من عبادهم على قلة عدد الخوارج فى جنب عددهم، على أنهم أصحاب نية وأطيب طعمة وأبعد من التكسب، وأصدق ورعا، وأقل زيا وأدوم طريقة، وأبذل للمهجة، وأقل جمعاً ومنعاً وأظهر زهداً وجهداً[1]».

وهؤلاء الذين قال فيهم «الجاحظ» تلك المقالة لهم مقام عند عامة الشعب وكثيرين من خاصته، فكان هذا الطعن المر سبباً فى نفور جمهور الناس منهم؛ وإن كان لهم مقام عند طلاب الحقائق المجردة.

٥٢ - وكان كثيرون من ذوى الإلحاد يجدون فى المعتزلة عشاً يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم، ويلقون فيه دسهم على الإسلام والمسلمين، حتى إذا ظهرت أغراضهم أقصاهم المعتزلة عنهم، «فابن الراوندى» كان يعد منهم و«أبو عيسى الوراق»، و«أحمد بن حائط»، و«فضل الحدثى» كانوا ينتمون إليهم، وهؤلاء أظهروا آراء هادمة لبعض المقررات الإسلامية، وكان منهم من اتهم بأنه استؤجر لليهود لإفساد عقيدة المسلمين. فكان انتماء هؤلاء فى أول أمرهم، وإن فصلوا عنهم عند ظهور شنائعهم سبباً فى أن ينالهم رشاش مما لطخوا به، وإن أقسم شيوخ المعتزلة أنهم منهم براء فالاتهام ما زال عالقا، لأنه أسبق إلى الأذهان من البراءة.

---

(١) الفصول المختارة للجاحظ.

٥٣ — و — وكان من بني العباس من شايع المعتزلة وناصرهم واعتنق مذاهبهم ؛ وتعصب لها ؛ فأراد أن يحمل الناس على اعتناقها ، فآذى الفقهاء والمحدثين وابتلاهم ، وأنزل بهم المحنة فصبروا ، وقد أشرنا إلى ذلك، ولقد صبر أولئك الفقهاء والمحدثون على هذه المحنة ؛ واستدرت محنتهم عطف الناس عليهم وسخطهم على من كان سبب هذه المحنة ، فرجعت آلام أولئك الأتقياء على المعتزلة وبالا فى سمعتهم ، وخصوصاً أنه كان من المعتزلة من أيد إنزال ذلك البلاء بالدفاع عنه فى رسائل ، ومن ذلك قول « الجاحظ » فى تبرير إيذاء الخلفاء للفقهاء والمحدثين :

« وبعد فنحن لم نكفر إلا من أوسعناه حجة ، ولم نمتحن إلا أهل التهمة ، وليس كشف المتهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الأستار ، ولو كان كل كشف هتكا وكل امتحان تجسساً لكان القاضى أهتك الناس لستر ، وأشد الناس تتبعاً لعورة[1] » .

وإن إنهزام الآراء التى تناصرها القوة أمر محتوم ، لأن القوة رعناء هوجاء من شأنها الشطط والخروج على الجادة ، وكل رأى يعتمد على القوة فى تأييده تنعكس عليه الأمور لأن الناس يتظننون فى قوة دلائله ، إذ لو كان قوياً بالدليل ما احتاج فى النصرة إلى القوة .

(١) الفصول المختارة للجاحظ .

اتهام الفقهاء والمحدثين لهم

٥٤ ــ اتهم المعتزلة الفقهاء كما رأيت فى كلام الجاحظ ، واعتبر مثل « أحمد بن حنبل » متهماً فى دينه ، فكان من الضرورى أن يرد الاتهام بمثله . وقد كان إتهام المعتزلة للفقهاء والمحدثين من وقت أن صارت لهم قوة فى الدولة العباسية ، فكان لابد أن يكون رد الاتهام بمثله من وقت وجوده ، ولذا اتهم الفقهاء والمحدثون المعتزلة بكل حريجة دينية ، حتى إن الإمام « أبا يوسف » صاحب « أبى حنيفة » عدهم من الزنادقة ، والإمام « مالك » و « الشافعى » قد أفتيا بعدم قبول شهادتهم ، والإمام « محمد بن الحسن الشيبانى » أفتى بأن من صلى خلف المعتزلى يعيد صلاته ، وسرت مقالات السوء إلى من ينتمى إلى هؤلاء الأئمة الأعلام ، حتى اتهموهم بالفسق ، وانتهاك المحرمات .

وفى الحق أن كل خصومه تؤدى إلى الملاحاة لابد أن تؤدى إلى المهاترة ، ويرمى الخصم خصمه بالحق وبالباطل ، وكثير من التهم التى وجهت إلى المعتزلة لم تكن منبعثة عن نظر غير متحيز بل كان التحيز باعثها ، والتعصب للرأى دافعها ، وكل تعصب يسد مداخل الإدراك فى ناحية من نواحيه ، ولاشك أن المعتزلة ـ أخطئوا أو أصابوا ـ لم يخرجوا عن حظيرة الدين بخطئهم ، ولهم ثواب فيما دعوا إليه ، وما دافعوا به عن الإسلام ، ولهم فى ذلك سابقة فضل ، قد تفرق اتباع « واصل » فى الأقطار الإسلامية رادين على أهل الأهواء ، وكان « عمرو بن عبيد » صاحب « واصل » حرباً على الزنادقة ، يصادق أهل الحق . ويخاصم أهل الهوى ، لقد كان صديقاً « لبشار بن برد » الشاعر ، فلما علم منه الزندقة لم تمنعه تلك الصداقة من أن يسعى فى نفيه من بغداد ، فنفى منها ولم يعد إليها إلا بعد وفاة « عمرو » فى عهد « أبى جعفر المنصور » . ولقد

كان زاهداً ، وقال فيه الجاحظ متعصباً له: « إن عبادته تفي بعبادة عامة عباد الفقهاء والمحدثين » .

وكان فى كل جيل من أجيالهم طائفة اتسموا بالعبادة والزهادة فى الدنيا ، ولقد كان منهم من يدفعه زهده إلى عدم الأخذ من مال الدولة مع شدة الحاجة ، يروى أن « الواثق » قال لأحمد بن أبى دؤاد » وزيره : لم لم تولى أصحابى (أى المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهم » فقال: يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون عن ذلك ،وهذا جعفر بن بشر »، وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسى واستأذنت، فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير إذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال الآن حل لى قتلك، فانصرفت عنه ، فكيف أولى القضاء مثله . ومن الغريب أن « جعفراً » هذا حمل إليه بعض أصحابه درهمين فقبلهما ، فقيل له : كيف ترد عشرة آلاف درهم وتقبل درهمين ؟ ! ! فقال : أرباب العشرة أحق بها منى ، وأنا أحق بهذين الدرهمين لحاجتى إليهما ، وقد ساقهما الله إلى من غير مسألة . وهذه نفس قوية ، اشتبه فى مال السلطان لظنه أنه جمع من غير الطرق المحللة فرفض العطاء ، وقبل درهمين حلالا طيباً .

مناظرات المعتزلة

٥٥ - تكون علم الكلام من مناظرات المعتزلة مع خصومهم، سواء أكانوا من المجوس والثنوية وأهل الأهواء والانحراف أم كانوا من أهل الفقه والحديث أم الأشاعرة والماتريدية، فهم مركز الدائرة، وقطب الرحى، شغلوا الفكر الإسلامى بمناظراتهم نحو قرنين ازدحمت فيها مجالس الأمراء والوزراء والعلماء وتضاربت فيها الآراء، وتجاوبت فيها أصداء الفكر الإسلامى وقد زين بزينة فارسية أو يونانية، أو هندية. وقد امتازوا فى جدلهم بميزات واختصوا بخواص جعلت لهم لونا خاصاً، ونحلة خاصة لا تختلف فى جملتها عما دعا إليه الدين وإن تباينت طرق استنباطها، وتخالفت مقدماتهم فى الاستنباط عن مقدمات غيرهم من جماهير الأمة الإسلامية، وأوضح ميزاتهم فى البحث والمناظرة ما يأتى:

(١) مجانبتهم التقليد وامتناعهم عن اتباع غيرهم من غير بحث وتنقيب ووزن للادلة ومقايسة للأمور، والاحترام عندهم للآراء لا للاسماء. وللحقيقة لا للقائل، ولذلك لم يقلد بعضهم بعضاً، وقاعدتهم التى يسيرون عليها. كل مؤمن مكلف مطالب بما يؤديه إليه اجتهاده فى أصول الدين. ولعل ذلك هو السبب فى افتراقهم إلى فرق كثيرة:

منها «الواصلية»، وهم الذين اختاروا آراء «واصل بن عطاء» أظهر رجال هذا المذهب.

ومنها «الهذيلية»، وهم أصحاب «أبى الهذيل العلاف»، شيخ المعتزلة فى القرن الثانى.

ومنها «النظامية»، وهم أتباع «إبراهيم بن سيار النظام» تلميذ «أبى الهذيل العلاف».

ومنها « الحائطية » ، وهم أصحاب « أحمد بن حائط » .

ومنها « البشرية » ، وهم أصحاب « بشر بن المعتمر » .

ومنها « المعمرية » ، وهم أتباع « معمر بن عباد السلمى » .

ومنها « المزدارية »، وهم أصحاب «عيسى بن صبيح» المكنى «بأبي موسى الملقب » بالمزدار » .

ومنها « الثمامية » ، وهم أصحاب « ثمامة بن أشرس النميرى » .

ومنها « الهشامية » ، وهم أصحاب « هشام بن عمر الفوطى »

ومنها « الجاحظية » ، وهم أصحاب الجاحظ الأديب المشهور ؛ فقد كان مع أدبه عالماً معتزلياً .

ومنها « الخياطية » ، وهم أصحاب « أبي الحسين الخياط »

ومنها « الجبائية »، وهم أصحاب «الجبائى» أستاذ « أبي الحسن الأشعرى» الذى كان شيخ المعتزلة فى القرن الثالث .

ومنها « البهشمية » ، وهم أصحاب « أبي هاشم عبدالسلام بن الجبائى » شيخ « الجبائية » .

٥٦ – (ب) — ومن خواصهم اعتمادهم على العقل فى إثبات العقائد ، وقد اتخذوا من القرآن مددا ، حتى لا يذهب بهم الشطط إلى الخروج عن جادته ، ولم تكن معرفتهم بالحديث كبيرة ؛ لأنهم ما كانوا يأخذون به فى العقائد ولا يحتجون به فيه

وقد كان اعتمادهم على العقل باعثاً لهم على الأخذ من العلوم العقلية التى ترجمت فى عصرهم ؛ فقد ضربوا بسهم فى تلك العلوم ، ونالوا منها ما ساعدهم فى اللحن بالحجة ومقارعة الخصوم .

وقد انضم إليهم لهذا كثيرون من المتفلسفين ، إذ رأوا فى آراء المعتزلة ما يلائمهم ؛ لأنهم كانت جامعة بين الروح الدينية التى تظلها ، وفكرة التنزيه التى تسيطر عليها ، والأفكار الفلسفية التى ترضى النهمة العقلية ، ولذلك كان بين رجالها كثيرون من الكتاب الممتازين والعلماء المبرزين ، والفلاسفة الفاهمين .

٥٧ — (ح) وقد امتازوا باللسن والبيان ، فقد كان بين رجالها خطباء مصاقع ، ومناظرون قد مرسوا بالجدل ، فعرفوا أفانينه . وخبروا طرقه ، ودرسوا كيف يصرعون الخصوم ، ويلوون عليهم المقاصد ، وهذا « واصل بن عطاء » كبيرهم ، خطيب عليم بخواطر النفوس ، حاضر البديهة ، قوى الارتجال . وهذا « إبراهيم بن سيار النظام » من شيوخهم ، كان ذكياً بليغاً حاد اللسان أريباً شاعراً ، وهذا « أبو عثمان عمر والجاحظ » الذى يقول فيه « ثابت بن قرة الصائبى » : أبو عثمان الجاحظ ، خطيب المسلمين وشيخ المتكلمين ، ومدرة المتقدمين والمتكلمين ، إن تكلم حكى « سحبان » فى البلاغة ، وإن ناظر ضارع « النظام » فى الجدل ، شيخ الأدب ولسان العرب ، كتبه رياض زاهرة ، ومسائله أفنان مثمرة ما نازعه منازع إلا رشاه آنفاً ، ولا تعرض له متعرض إلا قدم له التواضع استبقاء » .

خصوم المعتزلة فى المناظرات :

٥٨ — ١ — جادل المعتزلة المجوس والثنوية والجبرية وأهل البدع — ٢ — وجادلوا الفقهاء والمحدثين — ٣ — وجادلوا « الأشاعرة » و« الماتريدية » ونتكلم الآن فى جدلهم مع أهل الأهواء والبدع والكفار ، وجدلهم مع الفقهاء والمحدثين بالنسبة لخلق القرآن ونرجىء القول فى جدلهم مع الأشاعرة والماتريدية إلى أن يحين وقت الكلام على مذاهبهم .

جدلهم مع أهل الأهواء والـــكفار

٥٩ – قلنا فى آخر العصر الأموى وصدر الدولة العباسية كثر الزنادقة، واندس بين المسلمين من كانوا يحملون فى قلوبهم بقايا الديانات الفارسية وغيرها، ومعها أحقاد على المسلمين، وكانوا تارة يكشفون القناع وأحياناً كثيرة ينفثون تعاليمهم مستترين بلباس الإسلام، متسربلين بسرباله ليدسوا السم من غير أن يشعر بهم أحد، فلا يحترس منهم. وقد كان جلهم على ذلك النحو، فكانوا أشد نكاية وأعظم خطراً، لاغترار بعض الناس بهم، فتصدى لهم المعتزلة، وصارعوهم فى كل ميدان ظنوا أنهم يحاربون الإسلام فيه. ثم لاقوا الثنوية والدهرية البارزين غير المستورين وجهاً لوجه. فقد فرق «واصل» أصحابه فى الأمصار لمحاربة الزنادقة فيها، ودافع بنفسه، ومن مؤلفاته كتاب «ألف مسألة» للرد على «المانوية»، وهى مذهب فارسى جمع بين المسيحية والمجوسية وكذلك فعل خلفاؤه من بعده.

وكان جدلهم بقوة وحسن دليل، وفصاحة وبيان وقدرة على الإقناع اكتسبوها من علومهم وممارستهم الجدال، حتى إن بعض خصومهم من غير المسلمين كانوا يسلمون بعد مناقشتهم. ولقد قال مؤرخو المعتزلة: إن أبا الهذيل العلاف أسلم على يديه أكثر من ثلاثة آلاف رجل من المجوس لحذقه وبراعته فى المناظرة وقوة ما يدعو إليه، وضعف ما يدعون إليه.

وقد جاء فى الانتصار ما روى عن بعض هذه المناقشات، ومنها ما يروى من أن مناقشة حصلت بين «مانوى [1]»، و«معتزلى» هذا نصها:

(١) المانوية طائفة من المجوس، أخذوا من المجوسية والنصرانية وقد كانوا ككل المجوس يعتقدون أن للخير إلها هو النور، وأن للشر إلها هو الظلمة

« إن المانوية تزعم أن الصدق والكذب متضادان ، وأن الصدق خير وهو من النور والكذب شر وهو من الظلمة :

قال « إبراهيم النظام » (تلميذ أبي الهذيل) حدثونا عن إنسان قال قولا كذب فيه ، من الكاذب ؟ قالوا الظلمة . قال « إبراهيم النظام » فإن ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب ، وقال قد كذبت وأسأت من القائل قد كذبت فاختلطوا عند ذلك ، ولم يدروا ما يقولون ، فقال (النظام) : إن زعمتم أن النور هو القائل قد كذبت وأسأت فقد كذب . لأنه لم يقع الكذب منه ولا قاله ، والكذب شر . فقد كان من النور شر ؛ وهذا هدم لقولكم ، وإن قلتم إن الظلمة قالت قد كذبت وأسأت فقد صدقت ، والصدق خير ، فقد كان من الظلمة صدق وكذب وهما مختلفان خيراً وشراً على حكمكم .

ونرى من هذه المناقشة استقراء وتتبعاً ، وأخذ الطريق على المناقش حتى ينقطع .

ويحكى صاحب « سرح العيون » محادثة أخرى بين « النظام » هذا وبين « صالح بن عبد القدوس » الذى كان سوفسطائياً يشك فى كل شىء ، وينكر حقائق الأشياء ، فإن صالحاً هذا قد مات له ولد ، فمضى إليه « أبو الهذيل العلاف » ، « والنظام معه ، وهو غلام حدث كالتبع له ، فرأى أبو الهذيل صديقه السوفسطائى محترقاً ، فقال له « أبو الهذيل » : لا أدرى لجزعك وجها إذا كان الناس عندك كالزرع (أى أن كليهما يستمد أثره من عندية الإنسان لا من حقيقته . لأنه يشك فى حقيقته) فقال « صالح » يا « أبا الهذيل » إنما أجزع عليه ، لأنه لم يقرأ كتاب الشكوك ، فقال « أبو الهذيل » وما كتاب الشكوك ؟ قال كتاب وضعته من قرأه شك فيما كان حتى يتوهم أنه لم يكن ، وفيما لم يكن حتى يتوهم أنه كان ، قال النظام . فشك أنت فى موت ابنك ،

واعمل على أنه لم يمت وإن مات . وشك أيضاً فى أنه قرأ هذا الكتاب ، وإن لم يكن قد قرأه » .

وإن هذه القصة الأخيرة وأشباهها تدل على أن أولئك المعتزلة كان لهم من سعة الأفق ورحابة الصدر ما أمكنهم به أن يعقدوا مودة بينهم وبين غير المسلمين الذين يجادلونهم ، أو المنحرفين الذين أرادوا أن يقفوا انحرافهم ، وتلك أخلاق العلماء تتسع صدورهم لموادة مخالفيهم فى الاعتقاد حتى يهديهم الله سواء السبيل .

٦٠ — ولا نترك هذا المقام من غير أن نسجل مناقشات جرت بين المعتزلة وبين الزنادقة والمرتدين ، وإليك بعضها :

مناظرة المأمون للمرتد الخراسانى

٦١ — يعتبر المأمون معتزلياً ، ولذلك كان يعبر عن المعتزلة بقوله أصحابنا ، ولهذا كانت مناظرته على منهاجهم ،وقد ارتد فى عهده خراسانى، فحمل إليه حتى وافاه وجرت المناقشة الآتية :

قال المأمون : لأن استحييك بحق ، أحب إلى من أن أقتلك بحق، ولأن أقيلك بالبراءة أحب إلى من أن أدفعك بالتهمة، قد كنت مسلماً بعد أن كنت نصرانياً (! !) وكنت فيها أتيح[1] وأيامك أطول ،فاستوحشت مما كنت به آنساً . ثم لم تلبث أن رجعت عنا نافراً ،فخبرنا عن الشىء الذى أوحشك من الشىء الذى صار آنس لك من إلفك القديم، وأنسك الأول، فإن وجدت عندنا دواء دائك تعالجت به، والمريض من الأطباء يحتاج إلى المشاورة، وإن أخطأك الشفاء ونبا عنك الدواء كنت قد أعذرت ولم ترجع على نفسك بلائمة،وإن قتلناك قتلناك بحكم الشريعة، أو ترجع أنت فى نفسك إلى الاستبصار والثقة ،

---

(١) أى أمكن وأثبت وأعلم .

وتعلم أنك لم تقصر فى اجتهاد ، ولم تفرط فى الدخول فى باب الحزم .

قال « المرتد » أوحشنى كثرة ما رأيت من الاختلاف بينكم .

قال « المأمون » : لنا اختلافان ، أحدهما كالاختلاف فى الآذان ، وتكبير الجنائز ، والاختلاف فى التشهد ، وصلاة الأعياد ، وتكبير التشريق ، ووجوه الفتيا وما أشبه ذلك ، وليس هذا باختلاف إنما هو تخير وتوسعة ، وتخفيف من المحنة ، فمن أذن مثنى وأقام مثنى لم يؤثم ، ومن أذن مثنى ، وأقام فرادى لم يحوب ، لا يتعايرون ولا يتعايبون ، أنت ترى ذلك عيانا . وتشهد ذلك تبياناً والاختلاف الآخر كنحو اختلافنا فى تأويل الآية من كتابنا ، وتأويل الحديث عن نبينا ، مع إجماعنا على أصل التنزيل ، واتفاقنا على عين الخبر ، فإن كان الذى أوحشك هذا حتى أنكرت من أجله هذا الكتاب فقد ينبغى أن يكون اللفظ بجميع التوراة والإنجيل متفقاً على تأويله كما يكون متفقاً على تنزيله ، ولا يكون بين جميع النصارى واليهود اختلاف فى شىء من التأويلات وينبغى لك ألا ترجع إلا إلى لغة لا اختلاف فى تأويل ألفاظها ، ولو شاء أن يجعل كتبه ، ويجعل كلام أنبيائه وورثة رسله لا يحتاج إلى تفسير لفعل ، ولكنا لم نر شيئاً من الدين والدنيا دفع إلينا على الكفاية ، ولو كان الأمر كذلك لسقطت البلوى والمحنة ، وذهبت المسابقة والمنافسة ، ولم يكن تفاضل ، وليس على هذا بنى الله الدنيا .

قال المرتد : أشهد أن الله واحد ، لاند له ولا ولد ، وأن المسيح عبده ، وأن محمداً صادق ، وأنك أمير المؤمنين حقاً .

محاكمة الافشين

٦٢ – نثبت هنا هذه المحاكمة كما جاءت فى تاريخ «ابن جرير الطبرى» لأنها تصور ما كان يبيته أعداء الإسلام له ؛ ولأن المعتزلة هم الذين تولوها ، ولأنها فى جملتها كانت مناظرة كاشفة عن حال رجل وصل فى الدولة إلى مرتبة القائد ، ومع ذلك استمر يخفى فى نفسه الكفر ولا يبديه فى قوله ، وإن كشف عنه عمله .

وقبل سرد المحاكمة نذكر شيئاً عن الزندقة التى سرت فى السرق من الديار الإسلامية سراً بين الجماعات الفارسية التى أرادت الملك الفارسى ، وبين عباد الأصنام فى الشرق الذين أرادوا إحياء مبادئهم الدينية فى داخل الدولة الإسلامية وتضافرت الجهود من بقايا هذه الدول التى قوض الإسلام أركانها لإطفاء نوره وقد عجزوا عن إعادة ملكهم القديم عن طريق القوة ، فلم يبق إلا أن يعملوا على إضعاف قوته فى قلوب أهله ، وإحياء الديانات القديمة ونشرها بينهم ، فالفرس عملوا على نشر مبادىء «مانى» الجامعة بين مبادىء مسيحية ومبادىء مجوسية وربما بعض آراء هندية ونشر آراء «زرادشت» التى نظمت المجوسية ، ودعت إلى القوة ومبادىء «ديصان» و «مرقيون» وغيرهما واتجهوا إلى أحياء مبادىء «مزدك» التى كانت ترمى إلى شيوعية الأموال والنساء ولا يكون أحد مختصاً بشىء قط ، وأرادوا بذلك تخريب الدولة الإسلامية كما خرب المذهب ديار فارس عندما انتشر فيها ، وقد ظهر «بابك الخرمى» يدعو إلى هذا المذهب وينشره وقد ظهر فى عصر المأمون ، فقاومه بالسيف ، وقاوم تفكيره بالمجادلة تولاها هو ومعه أصحابه من المعتزلة أمثال «محمد بن عبد الملك الزيات» و «أحمد ابن أبى دؤاد» وغيرهم من كبار المعتزلة الذي كان لهم سلطان فى الدولة ؛

أو لم يكن لهم سلطان أمثال « بشر بن المعتمر » ، و « جعفر بن مبشر » و « الجاحظ » وغيرهم .

وأوصى « المأمون » أخاه « المعتصم » من بعده أن يقاتل أتباع « بابك الخرمى » بالسيف ، وقد نفذ « المعتصم » الوصية ، وجرد « لبابك » هذا قائداً من أعظم قواده الممتازين ، وهو «الأفشين» ،فقاتله هذا حتى قضى عليه

ومن الغريب أن « الأفشين » هذا لم يكن مؤمناً ، بل أظهر الإسلام وأبطن الوثنية التى كانت دينه ودين الأكثرين من أهل « سمرقند » قبل الإسلام وقد حوكم بعد نصره ،وهذه محاكمته تولاها اثنان من المعتزلة الذين تمرسوا بالمناظرة ، وكشف الحجة ، وقوة الاستدلال . وها هى ذى المحاكمة كما جاءت فى « تاريخ ابن جرير الطبرى » و هذا نصها :

٦٣ — « أتى « بالأفشين » ولم يكن بعد فى الحبس الشديد ، فأحضر قوم من الوجوه لتبكيت الأفشين » بما هو عليه ، ولم يترك من أصحاب المراتب ، وكان المناظر له « محمد بن عبد الملك الزيات » وكان الذين أحضروا « المازيار » صاحب « طبرستان » ، و « الموبذ »[1] و « المرزبان بن تركش » وهو أحد ملوك السغد[2] ورجلان من أهل السغد فدعا «عبدالملك» بالرجلين وعليهما ثياب رثة فقال لهما « محمد بن عبد الملك » : ما شأنكما ؟ فكشفا عن ظهورهما ، وهى عارية من اللحم .

فقال « محمد بن عبد الملك » (للأفشين) : تعرف هذين ؟

قال « الأفشين » : نعم هذا مؤذن وهذا إمام بنيا مسجداً بأشرو سنة ، فضربت كل واحد منهما ألف سوط ، وذلك أن بينى وبين ملك السغد عهداً

(١) الموبذ هو فقيه المجوس .
(٢) أماكن بسمرقند .

أن أترك كل قوم على دينهم ، وما هم عليه ، فوثب هذا على بيت كان فيه أصنامهم (أهل شروسنة) فأخرجا الأصنام واتخذاه مسجداً ، فضربتهما على هذا ألفاً لتعديهما ومنعهما القوم من بيعتهم .

فقال « محمد » : ما كتاب عندك زينته بالذهب والجوهر والديباج فيه الكفر بالله ؟

قال الأفشين : هذا كتاب ورثته عن أبي ، فيه أدب من آداب العجم . وما ذكرت فيه من الكفر ، فكنت أستمتع منه بالأدب وأترك ما سوى ذلك ، ووجدته محلى ، فلم تضطرني الحاجة إلى أخذ الحلية منه ، فتركته على حاله ، ككتاب كليلة ودمنة وكتاب « مزدك » في منزلك . فما ظننت أن هذا يخرج عن الإسلام .

ثم تقدم « الموبذ » ، فقال إن هذا كان يأكل المخنوقة ، ويحملني على أكلها ، ويزعم أنها أرطب لحماً من المذبوحة ، وكان يقتل شاة سوداء كل يوم أربعاء يضرب وسطها بالسيف ، ثم يمشي بين نصفيها ، ويأكل لحمها ، وقال لي يوماً : إني قد دخلت لهؤلاء القوم في كل شيء أكرهه ، حتى أكلت لهم الزيت وركبت الجمل ، ولبست النعل ، غير أني إلى هذه الغاية لم تسقط مني شعرة « كناية عن أنه لم يختتن » .

فقال « الأفشين » : أخبرني عن هذا الذي يتكلم بهذا الكلام ؛ أثقة هو في دينه ؟ (وكان الموبذ ما زال على مجوسيته ، ولم يسلم إلا في عهد المتوكل) .

قالوا : لا . . .

قال (الأفشين) : فما معنى قبولكم شهادة من لا تثقون به ولا تعدلونه ، ثم أقبل « على الموبذ » ، فقال له : أكان بين منزلي ومنزلك باب أو كوة تطلع على منها وتعرف أخباري ؟ قال : لا . قال : أفليس كنت أدخلك منزلي وأبثك

سرى، وأخبرك بالأعجمية ميلى إليها وإلى أهلها ؟ قال نعم. قال :فلست بالثقة فى دينك ، ولا بالكريم فى عهدك ، إذا أفشيت على سراً أسررته إليك .

ثم تنحى (الموبذ) ، وتقدم (المرز بان بن تركش) :

فقالوا (للأفشين) : هل تعرف هذا ؟

فقال (الأفشين) لا ... فقيل للمرزبان : أتعرف هذا ؟ قال : نعم !... هذا الأفشين . قالوا له : هذا المرزبان ! .

قال (المرزبان) له : يا مخرق كيف تدافع عن نفسك وتموه ؟ . .

قال (الأفشين) يا طويل اللحية ما تقول ؟

فقال (المرزبان) : كيف يكتب إليك أهل مملكتك ؟ ..

قال (الأفشين) كما كانوا يكتبون إلى أبى وجدى .

قال (المرزبان) : فقل ...

قال (الأفشين) لا أقول ...

فقال (المرزبان) : أليسوا يكتبون إليك بكذا وكذا (بالأشروسينية)؟

قال (الأفشين) : بلى ! ...

قال (المرزبان) : أفليس تفسيره بالعربية إلى الإله من عبده فلان ابن فلان ؟ ! ...

قال (الأفشين) . بلى ! ...

قال (محمد بن عبد الملك ؛ والمسلمون يحتملون أن يقال لهم هذا ، فماذا أبقيت لفرعون حين قال أنا ربكم الأعلى !

قال (الأفشين) : كانت هذه عادة القوم لأبى وجدى ، ولى قبل أن أدخل الإسلام ، فكرهت أن أضع نفسى دونهم، فتفسد على طاعتهم .

فقال له (إسحق بن إبراهيم بن مصعب) (من الحاضرين) : يا حيدر ،

كيف تحلف بالله لنا فنصدقك ؟ ونصدق يمينك ، ونجريك مجرى المسلمين ، وأنت تدعى ما ادعى فرعون؟ !

ثم تقدم (مازيار)صاحب (طبرستان) .

فقالوا (للأفشين) أتعرف هذا ؟

قال : لا ، فقالوا (للمازيار) : تعرف هذا ؟... قال نعم هذا (الأفشين)

قالوا : هذا (المازيار) .

قال قد عرفته الآن ..

قالوا : هل كاتبته ؟

قال : لا ...

قالوا . (للمازيار) هل كتب إليك ؟ .

قال (المازيار) : نعم كتب أخوه (خاشن) إلى أخى (قوهيار). إنه لم يكن ينصر هـذا الدين الأبيض غيرى وغيرك وغير (بابك) . فأما (بابك) فإنه بحمقه قتل نفسه ، ولقد جهدت أن أصرف عنه الموت، فأبى حقه إلا أن دلاه فيما وقع فيه ، فإن خالفت لم يكن للقوم من يرمونك به غيرى ومعى الفرسان وأهل النجدة والبأس . فإن وجهت إليك لم يبق أحد يحاربنا إلا ثلاثة . العرب والمغاربة والأتراك ، والعربى بمنزلة الكلب ، اطرح له كسرة . ثم أضرب رأسه بالدبوس ، وهؤلاء الذباب يعنى (المغاربة) إنما هم أكله رأس ، واولاد الشياطين (يعنى الأتراك) إنما هى ساعة حتى تنفد سهامهم ، ثم تجول الخيل عليهم جولة ، فتأتى آخرهم . ويعود الدين إلى ما لم يزل عليه العجم .

فقال (الأفشين) : هذا يدعى على أخيه وعلى أخى دعوى لا تجب على ، ولو كنت كتبت بهذا الكتاب إليه لأستميله ويثق بناحيتى كان غير مستنكر ؛

لأنى إذا نصرت الخليفة بيدى كنت بالحيلة أخرى أن أنصره ؛ لآخذ بقفاه وآتى به إلى الخليفة لأحظى به عنده كما حظى عبدالله بن طاهر عند الخليفة .

ثم نحى « المازيار » .

ولمـــا قال (الأفشين) للمرزبان التركشى ما قال ، وقال « إسحق ابن إبراهيم » ماقال — زجر ابن أبى دؤاد الأفشين ، فقال هذا: يا «أباعبدالله» ترفع طيلسانك بيدك فلا تضعه على عاتقك حتى تقتل به جماعة ! . . .

فقال (ابن أبى دؤاد) : (أمطهر) أى (مختتن) أنت ؟

فقال (الأفشين) : لا

فقال (ابن أبى دؤاد) فما منعك من ذلك وبه تمام الإسلام ؟

فقال (الأفشين) : أليس فى دين الإسلام استعمال التقية ؟ . . .

قال ابن أبى دؤاد : بلى ! . . .

قال الأفشين : خفت أن أقطع ذلك العضو من جسدى فأموت !

قال أنت تطعن بالرمح وتضرب بالسيف فلا يمنعك ذلك من أن تكون فى الحرب ، وتجزع من قطع قلفة .

قال الأفشين : تلك ضرورة تعنينى فأصبر عليها إذا وقعت ، وهذا شىء أستجلبه فلا آمن معه خروج نفسى ، ولم أعلم أن فى تركها الخروج على الإسلام .

قال (ابن أبى دؤاد) . قد بان حكم أمره ، ثم أمر به فحبس .

٦٣ — هذه قصة محاكمة الأفشين ومناظرته ، وهى تصور كيف وقف المعتزلة ، محاسبين كل من يتهم بالزيغ والضلال وتصور لنا حال العصر من دخول قوم فى الإسلام ظاهراً ، وهم يضمرون غيره باطناً . وإن صحت التهم التى نسبت إلى « الأفشين » فإن هذا يدل على أن أولئك الذين فى قلوبهم مرض ، منهم من وصل إلى مرتبة القيادة والقوة .

وإن ما تدل عليه هذه المحاكمة بالنسبة لما نسب إلى « الأفشين » ينتهى بنا إلى ثلاثة أمور :

أولها — أنه مما لا شك فيه أن « الأفشين » لم يدخل الإيمان قلبه ، وأنه كان جندياً فيه بطولة وقوة ، وأنه لا يؤمن بالأوثان كما لا يؤمن بالله ، ولذا لم تكن همته إلا أن يصل إلى أعلى مراتب الدولة ، ولذلك لما عهد إليه قتال « بابك الخرمى » لم يتلكأ ولم يتردد حتى قضى عليه لتكون له بذلك الزلفى لدى الخليفة .

ثانيها — أن الذين كان يهمهم أن ينتصر « بابك الخرمى » غاظهم صنيع (الأفشين) فوشوا به وكشفوا أمره ، وهذا ما يفسر لنا أن الشهود جميعاً كانوا من الباقين على دينهم الوثنى ، لأنه لابد أن يتساءل القارىء لماذا يتقدم هؤلاء إلى الشهادة عليه ، وهم يتمسكون بدينهم الذى يخالف الإسلام . والذى عليه (الأفشين) فى الظاهر ، كما يظهر من كلامهم .

الأمر الثالث — الذى تدل عليه المحاكمة هو أن (الأفشين) كان يحنق على العرب ، وكان قاسياً عنيفاً غليظاً ، وإلا ما عاقب المؤذن والإمام ذلك العقاب القاسى الغليظ الذى لا يصدر إلا عن تجرد من الإنسانية والإيمان .

خلق القـــرآن

٦٤ ـ اقترنت مسألة خلق القرآن بتاريخ المعتزلة ، فما ذكروا إلا سبقت إلى الذهن تلك المسألة ؛ لأنهم الذين أثاروها فى العصر العباسى ، وبرأيهم حاول الخليفة العباسى حمل الفقهاء والمحدثين على القول ، ونزل ببعض أولئك الفقهاء ما نزل من شدائد ، وقد شغلت أفكار الناس فى عصور ثلاثة من خلفاء بنى العباس : المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، اضطربت فيها النفوس والعقول ، وأزهقت فيها حرية العقيدة ، وأوذى المتورعون فى ألفاظهم ، المتوقفون فى علمهم عند حدود النصوص إيذاء شديداً ، ولا ذنب لهم فى ذلك إلا العكوف على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، خشية أن يضلوا فى نزعات الفكر وزيغ العقول .

وهذه المسألة أسبق فى الوجود من عصر الخلفاء الثلاثة الذين ذكرناهم ، فقد قالها (الجعد بن درهم) ، وقتله (خالد بن عبد الله القسرى) والى الكوفة لهذه المقالة ، وقال مثل هذه المقالة (الجهم بن صفوان) ، فقد نفى صفة الكلام كما ذكرنا عند الكلام فى (الجبرية) ، وكان هذا النفى تنزيهاً لله سبحانه وتعالى عن مشابهة الحوادث فى زعمهم ، وحكم بسبب ذلك بأن القرآن مخلوق له سبحانه وليس بقديم .

٦٥ ـ ولقد جاء المعتزلة من بعد ذلك ، ونفوا عن الله تعالى صفات المعانى ، وهى القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ، وغيرها من الصفات المذكورة فى القرآن ، وأولوا ما ذكر فى القرآن على أنه أسماء للذات العلية ، وليس وصفاً لها .

وبنفيهم صفة الكلام فى ضمن ما نفوا أنكروا أن يكون الله تعالى متكلما ،

وماورد فى القرآن الكريم من إسناد الكلام إليه سبحانه فى مثل قولة تعالى : « وكلم الله موسى تكليما » ، أولوه بأن الله تعالى خلق الكلام فى الشجرة ، كما يخلق كل شىء .

وعلى هذا بنوا قولهم : إن الكلام مخلوق لله سبحانه وتعالى ، وأن القرآن مخلوق لله سبحانه وتعالى ، وخاضوا فى هذه المسألة فى العصر العباسى خوضاً شديداً ،وشاركهم فى خوضهم بعض قليل من الفقهاء ، فقدكان (بشر ابن غياث المريسى) على كبر محله فى الفقه من المصرين على القول بأن القرآن مخلوق ، وقد نهاه (أبو يوسف) شيخه وتلميذ (أبى حنيفة) ، فلم ينته . فطرده من مجلسه .

وكان ابتداء الخوض الشديد فى عهد الرشيد ، ولم يكن ممن يشجعون الخوض فى العقائد ، والجدل فيها على ضوء أقوال الفلاسفة بل يروى أنه حبس طائفة من المجادلين فى العقائد ومنهم المعتزلة ، ولذا لم يشجع الكلام فى شأن القرآن : أهو مخلوق أم غير مخلوق ، ولما بلغته مقالة (بشر بن غياث المريسى) فى القرآن قال :لئن أظفرنى الله به لأقتلنه ، فظل بشر مختفياً طول خلافة الرشيد .

٦٦ — ولما جاء المأمون وأحاط به المعتزلة وجعل جل حاشيته منهم ، وأكرمهم أبلغ الإكرام ، حتى أنه يروى أنه كان إذا دخل عليه (أبو هشام الفوطى) من المعتزلة تحرك له حتى يكاد يقوم ، ولم يكن يفعل ذلك مع أحد من الناس ، والسبب فى هذا أن (المأمون) كان تلميذاً (لأبى الهذيل العلاف) فى الأديان والمقالات ، وهو من أئمة المعتزلة ، فكان (المأمون) بهذه التلمذة وباستمراره على الاشتغال بالعلم مدة خلافته يعد معتزلياً .

ولقد كان يعقد المجالس للمناظرات فى المقالات والنحل ، وكان فرسان

هذا السباق المعتزلة ، وكانوا السابقين فى حلبتها لما عنوا به من دراسات عقلية واسعة .

وقد أحس المعتزلة بمنزلتهم فى نفسه،وخصوصاً لما اختار خاصته منهم، واختص « أحمد بن أبى دؤاد » بالقربى حتى إنه عندما حضرته الوفاة أوصى به أخاه « المعتصم » وقال له فى وصيته : و « أبو عبد الله بن أبى دؤاد » فلا يفارقك ، وأشركه فى المشورة فى كل أمرك فإنه موضع لذلك منك » .

وبذلك الاتصال العقلى بينه وبينهم والقرب منه فى خاصة أموره وعامتها استطاعوا أن يزينوا له إعلان القول بخلق القرآن فأعلن ذلك سنة ٢١٢ من الهجرة النبوية ، وناظر فى هذا الشأن من يغشى مجلس مناظراته ، وأدلى فيها بحجته وأدلته ، ولكنه مع ذلك ترك الناس أحراراً فى عقائدهم وآرائهم ، فلم يحملهم على رأى لم يروه ، ولا على فكرة لا يستسيغون الخوض فيها .

ولكن فى سنة ٢١٨ وهى السنة التى توفى فيها بداله بوسوسة أهل الاعتزال أن يدعو الناس بقوة السلطان إلى اعتناق القول بخلق القرآن ، بل أراد أن يحملهم على ذلك قهراً وغلبة . وابتدأ ذلك بإرسال كتبه ، وهو بالرقة إلى « إسحق بن إبراهيم » نائبه فى بغداد ، بامتحان الفقهاء والمحدثين ليحملهم على القول بخلق القرآن ، وابتدأ يحمل الذين لهم شأن فى مناصب الدولة أولهم صلة بالحكام أو الأحكام، ولو كانوا شهوداً فى نزاع قد رفع أمره إلى القضاء ،فقد جاء فى آخر كتابه الأول إلى (إسحق بن إبراهيم) (اجمع من بحضرتك من القضاء واقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين،فابدأ بامتحانهم،وتكشيفهم عما يعتقدون فى خلق القرآن وإحداثه،وأعلمهم أن أمير المؤمنين غير مستعين فى عمله،ولا واثق فيمن قلده فيما قلده واستحفظه من أمور رعيته بمن لا يوثق بدينه ،وخلوص توحيده ويقينه فإذا أقروا بذلك ، ووافقوا أمير المؤمنين فيه،وكانوا على سبيل

الهدى والنجاة ، فمرهم بنص من يحضرهم من الشهود على الناس ومسألتهم عن علمهم فى القرآن وترك شهادة من لم يقر أن القرآن مخلوق محدث ، ولم يره ، والامتناع عن توقيعها عنده ، واكتب إلى أمير المؤمنين بما يأتيك عن قضاة أهل عملك فى مثل ذلك والأمر لهم بمثل ذلك ، ثم أشرف عليهم ، وتفقد آثارهم ، حتى لا تنفذ أحكام الله تعالى إلا بشهادة أهل البصائر فى الدين والإخلاص للتوحيد) .

ونرى من هذا أنه لم يضع عقوبة لمن لم يقل ذلك القول سوى الحرمان من مناصب الدولة ، وعدم سماع شهادته إن كان شاهداً ، وفى الكتاب الثانى أضاف إلى ذوى المناصب فى الدولة والمتصلين بها — المحدثين والفقهاء — وكل من تصدى للفتوى والتعليم والإرشاد ، فأمر بامتحانهم ، وإرسال إجابتهم عن مسألة خلق القرآن .

وقد أرسل (إسحاق بن إبراهيم) إجابتهم ؛ وكثير منها كان بالتوقف والامتناع عن الجزم فى القضية .

٦٧ — وقد جاء الكتاب الثالث ، وفيه العنف البين ، فقد سخف إجابات المتوقفين وجرحهم ، وسلقهم بقارس القول ، ولم يكتف بذلك، بل قرر العقوبات الصارمة ، وجاء فى هذا الكتاب : (ومن لم يرجع عن شركه ممن سميت لأمير المؤمنين فى كتابك وذكره أمير المؤمنين لك ، أو أمسك عن ذكره فى كتابه هذا... فاحملهم أجمعين موثقين إلى عسكر أمير المؤمنين مع من يقوم بحفظهم وحراستهم فى طريقهم حتى يؤديهم إلى عسكر أمير المؤمنين ، ويسلمهم إلى من يؤمن تسليمهم إليه لينصهم أمير المؤمنين. فإن لم يرجعوا ويتوبوا حملهم جميعاً على السيف إن شاء الله تعالى ولا قوة إلا بالله) .

ونرى من هذا كيف ترقى من عقوبة الحرمان إلى الإنذار بعقوبة الإعدام .

وقد سارع « إسحق بن إبراهيم » إلى تنفيذ طلبه من غير مراجعة ، فأحضر الفقهاء والمحدثين والمفتين ، وأنذرهم بالعقوبة الصارمة إن لم يقروا بما يطلب منهم ، وينطقوا بما سئلوا أن ينطقوا به ، ويحكموا بالحكم الذى ارتآه « المأمون » من غير تردد ولا مراجعة ، فنطقوا جميعاً بما طلب وأعلنوا اعتناق ذلك المذهب .

ولكن أربعة ربط الله على قلوبهم ، واطمأنوا إلى حكم الله فى أمرهم ، فأصروا على موقفهم إصراراً جريئاً ، وهم « أحمد بن حنبل » ، و (محمد بن نوح) و (القواويرى) ، و (سجادة) ، فشدوا فى الوثاق ، وكبلوا بالحديد وباتوا ليلتهم مصفدين فى الأغلال ، فلما كانوا فى الغد أجاب أحدهم وهو (سجادة) ما يدعون إليه ، فخلوا عنه وأطلقوه من قيوده واستمر الباقون على حالهم .

وفى اليوم التالى أعيد السؤال عليهم ، وطلب الجواب إليهم فخارت نفس (القواويرى) وأجابهم إلى ما طلبوا ففكوا قيوده ، وبقى إثنان ، الله معهما فسيقا فى الحديد ليلتقيا بالمأمون فى (طرسوس) وقد استشهد (ابن نوح) فى الطريق .

والذين أجابوا طلب إليهم أن يواجهوا المأمون أحراراً ، وقدموا كفلاء بأنفسهم ليوافوه بطرسوس .

٦٨ — وبينما هم فى الطريق نعى الناعى (المأمون) ولكنه عفا الله عنه لم يودع هذه الدنيا حتى وجدت وصية يوصى فيها أخاه (المعتصم) بالتمسك بمذهبه فى القرآن، ودعوة الناس إليه بقوة السلطان . وكأنه فهم أن تلك الفكرة التى استحوذت عليه دين واجب الاتباع ، وفرض لا يبرأ منه حتى يؤديه ويدعو إليه ويحمل الناس بفضل القوة عليه ، وقد جاء فى هذه الوصية : يا (أبا اسحق)

أدن منى ، واتعظ بما ترى ، وخذ بسيرة أخيك فى خلق القرآن .

ولهذه الوصية لم تنقطع المحنة بوفاة المأمون ، بل اتسع نطاقها ، وزادت ويلاتها ، وكانت شراً مستطيرا على المتوقفين من الزهاد والعلماء والمتفقهين والمحدثين وأهل الفتيا فى الدين .

٦٩ — وقد استمر فى البلاء (أحمد بن حنبل) ومزق جسمه بالسياط وهو راض بالبلاء غير مستهين بعقيدته، واستمر فى الحبس نحو ثمانية عشر شهرا حتى استيئسوا منه ، وعلموا أنه لا يجيب . .

ثم أطلق سراحه فعاد إلى ما كان عليه من الإفتاء والتحديث إلى أن مات (المعتصم) .

ولما آل الأمر إلى « الواثق » سار على سنة أبيه وعمه فى هذه المسألة ، وأنزل المحنة بمن لا يراها ، ولكنه لم يرد أن ينزل (بأحمد) أكثر مما نزل ، فنفاه ومنعه من الفتيا ، وقال له : (لاتجمعن إليك أحدا، ولا تساكنى فى بلد أنا فيه ، فأقام (الإمام أحمد) مختفيا لا يخرج إلى صلاة ولا غيرها حتى مات

٧٠ — ولم تكن الفتنة فى عهد (الواثق) مقصورةعلى (الإمام أحمد) بل تجاوزته إلى غيره ، فقد كان فقهاء الأمصار يساقون إلى (بغداد) ليختبروا فى هذه المسألة ، ويفتش عن خبايا قلوبهم .

وممن نزل به ذلك (يوسف بن يحيى البويطى) الفقيه المصرى صاحب الإمام الشافعى ، فقد دعى إلى القول بما يقولون ، فامتنع فحمل مقيداً مغلولا، حتى مات فى أصفاده محتسبا ذلك عند ربه .

ومنهم (نعيم بن حماد) فقد مات فى سجن الواثق مقيداً.

ومنهم أحمد بن نصر الخزاعى قتله الواثق وصلبه لامتناعه عن الخوض فيما يخوضون فيه : وقد قيل : إن (ثمامة بن أشرس) المعتزلى هو الذى سعى به إليه

ويروى أن (الواثق) ندم على قتله ، وعاتب (ثمامة) وكل من أشار عليه بقتله .

٧١ — فى هذه الفتنة الصماء التى خفت فيها صوت الحكمة ، وفى هذه الشدة التى سكت فيها صوت الرحمة عاش العلماء سنين ، وكان التورع عن الخوض إثما كبيراً لا يعذر فيه مؤمن ، لسابق عمل أو صلاح ، أو حسن سيرة أو احترام الناس له ، وقد تفاقم الخطب ، واستمرت البلوى حتى سئم الناس هذه الحال ، بل حتى سئمها القائمون بها ، وحتى صارت هزلا لدى بعض الناس .

فإنه يروى أنه دخل على (الواثق) مضحك له اسمه (عبادة) فقال : يا أمير المؤمنين أعظم الله أجرك فى القرآن .

فقال (الواثق) ويلك القرآن يموت ؟ . . . قال يا أمير المؤمنين كل مخلوق يموت ، بالله يا أمير المؤمنين من يصلى بالناس التراويح إذا مات القرآن فضحك (الواثق) . وقال : قاتلك الله ، أمسك ! . .

ويروى (الدميرى) فى كتابه حياة الحيوان أن (الواثق) رجع فى آخر حياته عن إنزال المحنة بمن لا يرى هذا الرأى ، إذ دخل عليه شيخ ممن نزلت بهم المحنة : فقال (لأحمد بن أبى دؤاد) الذى تولى هذه المحاكمة :(شىء لم يدع إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا (أبو بكر) ولا (عمر) ولا (عثمان) ولا (على) تدعو أنت الناس إليه ، ليس يخلو أن تقول علموه أو جهلوه ، فإن قلت علموه وسكتوا عنه وسعنى وإياك من السكوت ما وسع القوم ، وإن قلت جهلوه وعلمته أنت ، فيالكع بن لكع يجهل النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون رضى الله عنهم شيئاً تعلمه أنت ، فلما سمع (الواثق) ذلك وثب من مجلسه وأخذ يردد تلك الكلمات ، وعفا عن الشيخ ، ورجع عما كان يفعل كما روى عنه ابنه (المهتدى) .

موضع الخلاف فى هذه المسألة

٧٢ - كان الخلاف فى هذه المسألة بين المعتزلة من جانب ، والفقهاء والمحدثين من جانب آخر ، ولا يصح أن تنسينا لجاجة العنف — الموضوع فى ذاته ، وموضع الخلاف ، ولعل رأى « الإمام أحمد » رضى الله عنه هو الذى يتفق مع رأى الفقهاء والمحدثين ،وهو الذى يصوره ،فبيانه بيان لهم فى الجملة.

وقبل أن نبين رأى «الإمام أحمد » ووجهة نظر المعتزلة فى عنفهم نقرر أن العلماء الذين يوزن لهم رأى ومنهم «الإمام أحمد بن حنبل» قد اتفقوا على أن تلاوة القرآن محدثة ، فالنطق بحروفه محدث.لأنه وصف للقارىء أو عمل من أعماله، وأعماله محدثة لاشك فى ذلك ،وكذلك قد اتفقوا على أن الحروف المصورة بالمداد فى المصاحف محدثة بلا شك ، وقد قالوا إن القرآن الكريم ينظر إليه نظران : أحدهما إلى مصدره ، وهو أن الله تعالى متصف بالكلام ، وأن هذا القرآن الكريم كلامه سبحانه وتعالى ، والنظر الثانى هو النظر إلى هذه الحروف وتلك الكلمات المكونة منها ، والمعانى التى تدل عليها الكلمات والتى تفهم من العبارات ، وهذان النظران هما محز الخلاف .

فأما الأول: فقد نفى المعتزلة صفة الكلام عن الله سبحانه وتعالى. لأنها من صفات الحوادث ،وما أسند إليه من أنه تكلم فلأنه خلق الكلام فى الموضع الذى صدر عنه الكلام فكلامه لموسى بخلقه الكلام فى الشجرة ، وغير المعتزلة من الفقهاء والمحدثين أثبتوا صفة الكلام لله تعالى ، وبناء على ذلك يكون القرآن كلام الله على رأى الفقهاء والمحدثين.فيكون غير مخلوق كسائر المخلوقات ، وقال المعتزلة : هو كلام خلقه الله سبحانه وتعالى ، وأنزله بالوحى الأمين على محمد خاتم النبيين .

وبالنسبة للنظر الثانى وهو الحروف التى تقرأ ، والمعانى التى تفهم ،فهنا المعتزلة على طريقتهم يقولون : مخلوقة لله تعالى ، و «الإمام أحمد»ومن ورائه أهل السنة يقولون إنها غير مخلوقة لله تعالى : لأنها مظهر لكلامه سبحانه ، ولكن هل هى قديمة بقدم الذات العلية ؟

وإن المستقرى لكلام « الإمام أحمد » يرى أنه كان يتوقف أولا ، ثم جهر برأيه فقد روى عنه أنه قال : (من زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمى؛ ومن زعم أنه غير مخلوق فهو مبتدع) فهو يرى أن من البدعة الخوض فى هذه المواضع .

ولكن لما عمت البلوى صرح برأيهوهو أن ألفاظ القرآن ومعانيهغير مخلوقة ، وقد صرح بذلك فى رسالته التى كتبها إلى المتوكل فقدجاء فيها « لقد روى غير واحد ممن مضى من سلفنا أنهم كانوا يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق،وهو الذى أذهب إليه، ولا أرى الكلام فى شىء من هذا ،إلاما كان فى كتاب الله ، أو فى حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أو عن أصحابه أو عن التابعين فإن الكلام فيه غير محمود » .

وننتهى من هذا إلى أن «الإمام أحمد» بعد التوقفأمداً قرر أن القرآن غير مخلوق ولكن مع قوله هذا لم يعرف عنه قط أنه قال إنه قديم ، بل استمر فى هذه القضية على توقفة ، لأنها مسألة من صميمعلم الكلام ، وهو لم يكن صاحب كلام .

٧٣ — وبعد هذا الاستقراء نكونقدبينا الرأىالذى كان يناقضرأى المعتزلة ، والذى حاربوه ، وقد بينا رأى المعتزلة ، والمنهاج الذى رسموه لأنفسهم فهم يرون أن القرآن مخلوق ، وأنه محدث غير قديم .

ذانك نظران، كلمنهما له وجهتهولا يكفر أحدهما، ولكن لماذا انتقل

المعتزلة عندما صار لهم سلطان من المناقشة إلى التهديد والأذى، وهم أهل نظر وجدل ؟ .. لندع المأمون والمعتصم والواثق فأولئك كانوا مظاهر، والرأى رأى المعتزلة بل إن الكتب والوصايا كلها كانت بقلم « أحمد بن أبى دؤاد » ولعله استغل ضعف المأمون فى مرضه الذى مات فيه، وكتب ما كتب، وأمر باسمه بما أمر، بدليل أن الاضطهاد والكتب المشتملة عليه كانت كلها و « المأمون » خارج « بغداد » وقد كانت وهو مريض .

ولذلك نجعل موضع السؤال المعتزلة أنفسهم، ونلتمس لهم الأعذار، أو نقول إن لهم أعذاراً قد تخفف اللوم، ولكن لا يمكن أن تكون مبرراً الأذى والاضطهاد ، فإنهما أمران لا يسوغان بالنسبة للأتقياء أمثال « أحمد بن حنبل » .

وإن الأعذار التى نراها مخففة لإثم المعتزلة أو مزيلة بعض اللوم هى أن قول أهل السنة : إن القرآن غير مخلوق وإنه كلام الله قد يؤدى إلى القول بقدمه وإن ذلك قد كان يتخذه النصارى حجة أو ذريعة للتشكيك وحمل المسلمين على اعتقاد أن المسيح إله أو قديم قدم الإله . وقد كانوا يبثون ذلك بين جماهير المسلمين فقد جاء فى كتاب تراث الإسلام عن « يوحنا الدمشقى » الذى كان فى خدمة الأمويين إلى عهد « هشام بن عبد الملك » أنه كان يلقن بعض المسيحيين ما يجادلون به المسلمين ليفسدوا اعتقادهم . فيقول : « إذا سألك العربى ما تقول فى المسيح ! . . فقل إنه كلمة الله ، ثم ليسأل النصرانى المسلم : بم سمى المسيح فى القرآن ، وليرفض أن يتكلم بشىء حتى يجيبه المسلم ، فإنه سيضطر إلى أن يقول : « إنما المسيح عيسى بن مريم . رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، فليسأله عن كلمة الله وروحه أمخلوقة هى أم غير مخلوقة؟ فإن قال مخلوقة فليرد عليه أن الله كان ولم تكن كلمة ولا روح ، فإن قلت ذلك فسيفحم العربى لأن من يرى هذا الرأى زنديق فى نظر المسلمين .

٧٤ — هذا كلام كان يبث بين المسلمين ، ولم يكن خافياً فى جوهره عن أعين المعتزلة الذين كانوا يجادلون أهل الديانات الأخرى والزنادقة ، وهم لهذا يعلمون أن من يقول : القرآن غير مخلوق قد يؤديه إلى أن يقول إنه قديم ، وبذلك يمد النصارى بحجة يجادلون بها ، فوجب ألا يقال هذا القول حتى لا يكون حجة على الإسلام ، ولكيلا يفتح ثغرة لمن ينالون منه ، والمعتزلة مع ذلك يعتقدون أن الحق الذى لا شك فيه هو مايقررون . ومن قال مقالة المحدثين فقوله يؤدى إلى ما يضاهى قول النصارى فى المسيح ، وإلى الحكم بتعدد القدماء ، وجعل القرآن الذى يقرؤه الناس قديماً كشأن الله سبحانه وتعالى وإذا كان ذلك بعض نظر المعتزلة فهو موقف لا يخلو من الغيرة الإسلامية والدافع إليها ، إيمان سليم .

فإذا كان « أحمد بن حنبل » وإخوانه من الفقهاء والمحدثين يحتاطون لدينهم فالمعتزلة أيضاً يحتاطون لدينهم فيسدون الأبواب بالحق على كل من يريد كيداً بالإسلام ولم يكونوا بذلك خارجين عن الدين . نعم كان الأولى ألا يخاض فى هذه المسألة قط كما كان يريد « الإمام أحمد » ومن معه ، ولكن الذين لا يريدون بالإسلام خيراً أذاعوا به ونشروه فحق على كل مسلم أن يدافع عن الإسلام ، ويذكر الحقيقة كما هى ، ويدعو إليها .

٧٥ — ولقد صرح المعتزلة بذلك فى الكتب التى أرسلت على لسان « المأمون » وساقوا فيها الأدلة لبطلان قول من قالوا إن القرآن قديم بالمشابهة بين قولهم وزعم « النصارى » بالنسبة « للمسيح عليه السلام » ، فقد جاء فى أحد هذه الكتب : « وضاهوا به قول النصارى فى ادعائهم فى « عيسى بن مريم » أنه ليس بمخلوق ، إذ كان كلمة الله » ، وإن هذا القول يدل على أنهم كانوا يلاحظون ما يمكن أن يستخدمه النصارى من نص القرآن بأن « المسيح »

(كلمته) ولعله مما جال بخاطر أولئك المعتزلة أن ترويج فكرة قدم القرآن أو القول بعدم خلقه التي تؤدى إلى القول بالقدم باعتباره كلام الله تعالى فكرة مسيحية ، دست بين جماهير المسلمين فيما كان يدس فيهم من أفكار ، وقد تلقاها الجمهور بالقبول ، لما فيها من تقديس للقرآن الكريم ، وقد ذكرنا أن النصارى قد استخدموا فعلا فكرة الامتناع عن الخوض فى كون كلام الله قديماً أو حديثاً لإفحام المسلم ، فلا يناقش فى كون « المسيح » قديماً ، وله مقام الألوهية عندهم . ولقد أشار « الجاحظ » فى رسالته التى تسمى (النصارى) ، وهو معتزلى ، إلى أن الكائدين للإسلام يرتضون القول بعدم خلق القرآن ، بمقالة الفقهاء والمحدثين ، ويتمنون أن تروج عند العامة الذين يسيرون وراء أولئك المحدثين .

٧٦ – وإنه لو استبعدنا علاقة الدس الذى كان يدسه أمثال « يوحنا الدمشقى » بموضوع الاضطهاد لوجدنا الكتب صريحة فى أن القول يؤدى إلى ما يقول النصارى ، فقد صرحوا بأن القول بقدم القرآن يؤدى إلى القول بتعدد الآلهة ، وذلك لأن النصارى سلكوا ذلك المسلك فادعوا قدم « المسيح » ، ثم عبدوه ، واتخذوه إلهاً . ولقد خشى المعتزلة فشو ذلك عند التامة . وقبول حشو الأمة له ، وبهذا يجىء جيل يعبد القرآن كما جاء جيل عبد « المسيح » عليه السلام ، وخصوصاً أنهم يرون ما رأوا من ثقة الناس بالمحدثين والفقهاء الذين قالوا ذلك القول ويتوقعون ما يفضى إليه .

٧٧ – هذا ما نظنه مبرراً يخفف الملام عما ارتكب المعتزلة ، وإن كان لا يذهب بأصل الملام ، ولكن هل أنتج الاضطهاد ما أراد المعتزلة ، ومن تحملوا وزره معهم ؟ ...

لقد أدى الأمر إلى تكبير المضطهدين ، ونشر تفكيرهم . ومبالغة الناس

فى أقوالهم ، ولم يكن ما يسوغ الاضطهاد فقد كان « ابن حنبل » يمتنع عن القول بأن الحروف والكلمات التى تنطق بها قديمة ، وامتنع « أحمد » ومن وراءه عن هذا القول .

نعم إن المسألة محصت ودرست بعد ذلك من الأخلاف ، ورأى الكثيرون من مفكرى الإسلام رأى المعتزلة ولكن لم يكن ذلك نتيجة للاضطهاد ، بل كان نتيجة لمناظرات العلماء وما نشره المعتزلة من رسائل . ولو ترك الأمر على رسله من غير اضطهاد لانتشرت فكرة المعتزلة أكثر مما انتشرت وما لوث تاريخهم بذلك الاضطهاد .

٧٨ — هذه صفحات من تفكير المعتزلة وآرائهم ودراساتهم ومجادلاتهم وإنها يبدو منها ثلاثة أمور واضحة بينة :

أولها : أن هؤلاء يعدون فلاسفة الإسلام حقاً ، لأنهم درسوا العقائد الإسلامية دراسة عقلية مقيدين أنفسهم بالحقائق الإسلامية غير منطلقين فى غير ظلها ، فهم يفهمون نصوص القرآن فى العقائد فهماً فلسفياً ويغوصون فى فهم الحقائق التى تدل عليها ، غير خالعين للشريعة ، ولا متحللين من النصوص

ثانيها : أنهم قاموا بحق الإسلام من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ورد كيد الزنادقة والملاحدة وللكفار فى نحورهم ، وكان لا بد من وجودهم ليقفوا تيار الزندقة الذى طم فى أول ظهور الدولة العباسية ، ولذا كان الخلفاء الأول من هذه الدولة يشجعونهم ، وقد ناوأهم الرشيد زماناً واعتقل بعضهم ، ولكنه اضطر لإطلاقهم لما علم أنهم الذين يستطيعون منازلة الوثنيين من السمنية وغيرهم .

ثالثها : أن لهم شذوذاً فى الفكر ، وشذوذاً فى الفعل ، وذلك يحدث كثيراً ممن يطلق لعقله العنان ، ولو فى ظلال النصوص .

الأشاعرة

٧٩ – اشتدت حملة المعتزلة على الفقهاء والمحدثين، ولم يسلم من حملتهم فقيه معروف أو محدث مشهور ، فكرههم الناس وصاحب ذكرهم البلاء والمحن وتأرثت العداوة ، حتى نسي الناس خيرهم، فنسوا دفاعهم عن الإسلام وبلاءهم فيه ، وتصديهم للزنادقة وأهل الأهواء، نسوا هذا كله ، ولم يذكروا لهم إلا إغراءهم الخلفاء بامتحان كل إمام تقى ، ومحدث مهدى .

ولما جاء « المتوكل » وأبعدهم عن حظيرته ، وأدنى خصومهم ، وفك قيود العلماء ، تجرد لمنازلتهم من الفقهاء – ومن نهجوا نهج السنة فى دراسة العقائد ، فبعض العلماء الذين أجادوا طريقة المعتزلة فى المجادلة لم يأخذوا بآرائهم فجادلوهم بلسان عضب ، ومن ورائهم العامة يؤيدونهم . وبعض الخاصة يوافقونهم والخلفاء يناصرونهم .

وظهر فى آخر القرن الثالث رجلان امتازا بصدق البلاء : أحدهما أبو « الحسن الأشعرى » ظهر بالبصرة ، والثانى « أبو منصور الماتريدى » ظهر « بسمرقند» وقد جمعهما مقاومة المعتزلة على اختلاف بينهما فى القرب من المعتزلة والبعد عنهم ، ولنتكلم على « أبى الحسن الأشعرى» ، ثم نثنى بالكلام على « الماتريدى » .

٨٠ – ولد «الأشعرى» بالبصرة سنة ٢٦٠ ﻫ وتوفى سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة بعد الهجرة ، تخرج على المعتزلة فى علم الكلام وتتلمذ لشيخهم فى عصره « أبى على الجبائى » ، وكان لفصاحته ولسنه يتولى الجدل نائباً عن شيخه .

ولكن «الأشعرى» وجد من نفسه ما يبعده عن «المعتزلة» فى تفكيرهم مع أنه تغذى من موائدهم، ونال من ثمرات تفكيرهم ثم وجد ميلا إلى آراء الفقهاء والمحدثين، مع أنه لم يغش مجالسهم ولم يدرس العقائد على طريقتهم.

٨١ — ولذا عكف فى بيته مدة وازن فيها بين أدلة الفرقتين وانقدح له رأى بعد الموازنة، فخرج إلى الناس وناداهم بالإجتماع إليه، فرقى المنبر يوم الجمعة «بالمسجد الجامع» «بالبصرة» وقال:

«أيها الناس من عرفنى فقد عرفنى، ومن لم يعرفنى فأنا أعرفه بنفسى، أنا «فلان بن فلان»، كنت أقول بخلق القرآن وأن الله تعالى لا يرى بالإبصار وأن أفعال الشر أنا أفعلها، وأنا تائب مقلع متصد للرد على المعتزلة مخرج لفضائحهم. معاشر الناس؟... إنما تغيبت عنكم هذه المدة لأنى نظرت فتكافأت عندى الأدلة، ولم يترجح عندى شىء على شىء فاستهديت الله تعالى فهدانى إلى اعتقاد ما أودعته كتبى هذه وانخلعت من جميع ما كنت أعتقد كما انخلعت من ثوبى هذا، وانخلع من ثوب كان عليه. ودفع للناس ما كتبه على طريقة الجماعة من الفقهاء والمحدثين.

وقد بين مذهبه ومآخذه على المعتزلة إجمالا فى مقدمة كتابه «الإبانة»، وقد جاء فيها بعد حمد الله والثناء عليه:

«أما بعد فإن كثيراً من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم، ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل الله به سلطانا، ولا أوضح به برهانا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ولا عن السلف المتقدمين، فخالفوا رواية الصحابة عن نبى الله صلى الله عليه وسلم، فى رؤيته بالأبصار، وقد جاءت فى ذلك الروايات من الجهات المختلفات، وتواترت الآثار، وتتابعت الأخبار وأنكروا شفاعة رسول الله صلى الله عليه الله وسلم، وردوا الرواية فى ذلك عن السلف المتقدمين، وجحدوا عذاب القبر، وأن الكفار فى قبورهم يعذبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون، ودانوا

بخلق القرآن نظيراً لقول إخوانهم من المشركين الذين قالوا: « إن هذا إلا قول البشر، فزعموا أن القرآن كقول البشر، وأثبتوا وأيقنوا أن العباد يخلقون الشر نظيراً لقول المجوس الذين يثبتون خالقين: أحدهما: يخلق الخير، والآخر يخلق الشر، وزعموا أن الله عز وجل يشاء مالا يكون، ويكون مالا يشاء، خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ماشاء الله كان، ومالا يشاء لا يكون، ورداً لقول الله تعالى: « وما تشاءون إلا أن يشاء الله »، ولقوله تعالى: « ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها »، ولقوله تعالى: « فعال لما يريد » ولقوله تعالى مخبرا عن (شعيب) أنه قال: « وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا »، ولذا سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مجوس هذه الأمة»؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس، وضاهوا أقوالهم، وزعموا أن للشر والخير خالقين، كما زعمت المجوس وأنه يكون من الشر مالا يشاء الله كما قالت المجوس، وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم رداً لقول الله تعالى: «قل لا أملك لنفسي ضراً ولا نفعاً إلا ما شاء الله»، وانحرافاً عن القرآن وعما أجمع عليه المسلمون. وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه، كما أثبت المجوس للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوه لله عز وجل. فكانوا مجوس هذه الأمة إذ دانوا بديانة المجوس، وتمسكوا بأقوالهم، ومالوا على أضاليلهم، وقنطوا الناس من رحمة الله، وآيسوهم من روحه، وحكموا على العصاة بالنار والخلود خلافاً لقول الله تعالى: « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ». وزعموا أن من دخل النار لم يخرج منها، خلافاً لما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن الله عز وجل يخرج من النار قوماً بعدما امتحشوا فيها، وصاروا حمماً ». ودفعوا أن يكون لله عز وجل وجه، مع قوله تعالى: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأنكروا أن يكون لله يدان مع قوله تعالى:

(لما خلقت بيدى، وأنكروا أن يكون لله عين مع قوله تعالى (تجرى بأعيننا) وقوله تعالى : (ولتصنع على عينى) ونفوا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، وإنى أذكر ذلك إن شاء الله تعالى بابا، بابا، وبه المعونة والتأييد، ومنه التوفيق والتسديد . . .

فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة. والقدرية، والجهمية، والحرورية والرافضة، والمرجئة، فعرفونا قولكم الذى تقولون، وديانتكم التى بها تدينون، قيل له قولنا الذى نقول وديانتنا التى ندين بها التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك متعصمون؛ وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته، وعمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل (والرئيس الكامل، الذى أبان الله به الحق عند ظهور الضلال. وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمه الله تعالى من إمام مقدم، وكبير مفهم، ورحمته على جميع أئمة المسلمين) .

٨٢ — وبهذا يتبين أنه جاء لإحياء آراء (الإمام أحمد) فى نظره إذ يعتبر منهاجه هو منهاجه، ولذا يقول فى منهاج (الإمام أحمد) الذى اختاره : (وجملة قولنا أن نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرد من ذلك شيئاً، وأن الله تعالى واحد أحد فرد صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من فى القبور، وأن الله استوى على عرشه، كما قال تعالى : (الرحمن على العرش استوى) وأن له تعالى وجها كما قال تعالى (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام، وأن له يدا كما قال تعالى، . بل يداه مبسوطتان، وأن له عينا بلا كيف كما قال تعالى: (تجرى بأعيننا)، وأن لله علماً، كما قال تعالى : (أنزله بعلمه) ونثبت لله

قدرة كما قال تعالى : (أو لم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) ونثبت لله السمع والبصر ، ولا ننفى ذلك كما نفتـه المعتزلة ، والجهمية ونقول (إن كلامه غير مخلوق ، ولم يخلق شيئاً إلا وقد قال له كن فيـكون ، وأنه لا يكون فى الأرض شىء شر ولا خير إلا ماشاء الله ، وأن الأشياء تـكون بمشيئة الله، وأن أحداً لايستطيع أن يفعل شيئا قبل أن يفعله الله، ولانستغنى عن الله ، ولا نقدر على الخروج من علم الله ، وأنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة لله ومقدورة له كما قال تعالى: (والله خلقـكم وماتعلمون) وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئاً وهم يخلقون ، كما قال تعالى : (أم خلقوا من غير شىء أم هم الخالقون ؟) وهذا فى كـتاب الله كثير ؛ وأن الله وفق المؤمنين لطاعته ، ولطف بهم ونظر لهم ، ولو أصلحهم لـكانوا صالحين ، ولو هداهم كانوا مهتدين ، كما قال تبارك وتعـالى : ومن يهـد الله فهو المهتد ، ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون ، وإنا نؤمن بقضـاه وقدره ، خيره وشره ، حلوه ومره ، ونعـلم أن ما أصابنا لم يـكن ليخطئنا ، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ، ونقول إن القرآن كـلام الله غير مخلوق ، ومن قال بخلق القرآن كان كافراً به ، وندين أن الله تعـالى يرى بالأبصار يوم القيامة كما يرى القمر ليلة البدر ، يراه المؤمنون ، كما جاءت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول إن الكافرين عنه محجوبون ، كما قال الله عز وجل (كلا إنهم عن ربهم لمحجوبون) ... ونرى ألا نـكفر أحداً من أهل القبلة بذنب يرتـكبه كالزنى والسرقة وشرب الخمر ، كما دانت بذلك الخوارج ، وزعموا أنهم بذلك كافرون ، ونقول إن من عمل كبيرة من الكبائر مستحلا لها كان كافراً إن كان غير معتقد تحريمها . ونقول إن الله يخرج من النار قوما بعدما امتحنوا بشفاعة (محمد صلى الله عليه وسلم) ونؤمن بعذاب القبر ، وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . وندين بحب السلف الذين

اختارهم لصحبة نبيه ، ونثني عليهم بما أثنى الله به عليهم ونتولاهم ،ونقول إن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم « أبو بكر رضى الله عنه » وإن الله أعز به الدين، وأظهره على المرتدين ... ثم « عمر بن الخطاب رضى الله عنه» ثم « عثمان » نضر الله وجهه قتله قاتلوه ظلما وعدوانا ، ثم « على بن أبي طالب» فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلافتهم خلافة النبوة ، ونشهد للعشرة المبشرين بالجنة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونتولى سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونكف عما شجر بينهم وندين الله أن الأئمة الأربعة راشدون مهذبون فضلاء لا يوازيهم فى الفضل غيرهم، ونصدق بجميع الروايات التى أثبتها أهل النقل المعروفون لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة ، وندين بترك الخروج عليهم بالسيف، وترك القتال فى الفتنة ونقر بخروج الدجال ، ونقر بعذاب القبر ومنكر ونكير ، ونصدق بحديث المعراج ونصحح كثيرا من الرؤيا فى المنام ، ونرى الصدقة عن موتى المؤمنين والدعاء لهم ، ونؤمن أن الله ينفعهم ، ونقول إن الصالحين يجوز أن يخصهم الله بآياته ... وقولنا فى أطفال المشركين : « إن الله عز وجل يؤجج لها نارا فى الآخرة ثم يقول اقتحموها كما جاءت الرواية بذلك ، ونرى مفارقة كل داعية لفتنة ، ومجانبة أهل الأهواء . . وسنحتج لما ذكرنا من قولنا »

٨٣ — نقلنا هذا الكلام بطوله ، ولأنه بتحريره بين خلاصة دقيقة لمذهبه وما اختاره ، وخلاصة ما تدل عليها .

(ا) انه يجوز أن تكون للصالحين آية ، وهى التى اصطلح العلماء على تسميتها باسم الكرامة تميزاً لها عن « المعجزة » ؛ وأنه يرى جواز الدعاء للميت والتصدق عليه ، وأنهما ينفعانه .

(ب) وأنه يرى أن يؤخذ بكل ما جاءت به السنة من عقائد لا فرق فى

ذلك بين سنة متواترة وأخبار آحاد ، ويحتج لكل ما اشتملت عليه السنة من عقائد بكل وسائل الاحتجاج ، وقد أعلن اعتقاده لأمور ثبتت بأحاديث الآحاد .

(ج) أنه أخذ بظواهر النصوص فى الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع فى التشبيه فى نظره ، فهو يعتقد أن لله وجهاً ، لا كوجه العبيد وأن لله يدا لا تشبه يد المخلوقات .

(د) وأنه يرى أن ما يعتقده هو رأى «الإمام أحمد» ، ويعتبره الإمام المقدم ، والعالم المفهم .

٨٤ — ومع اتفاق «المذهب الأشعرى» مع آراء الفقهاء والمحدثين فيما شجر بينهم وبين المعتزلة من خلاف ، وأخذه بظواهر النصوص أخذا مطلقاً لم يعمد فيه إلى أى تأويل — كان بعيدا عن أهل الأهواء بعدا مطلقا ، وفى الحقيقة أن آراءه كانت وسطا بين المغالين ، بين النفى والإثبات ، والمتجاذبين لأطراف النزاع من المعتزلة والحشوية والجبرية . وإن الدارس لحياة الأشعرى يجد أن الذى يتفق مع اطلاعه هو أن يختار مذهباً وسطاً بعيدا عن المغالاة على أى شكل كانت المغالاة ، وكتابه مقالات الإسلاميين يدل على اطلاع غزير على أقوال الفرق الإسلامية كلها ، وهو أدق ناقل لهذه الآراء .

وهو قد اختار ذلك الوسط فى الآراء الفلسفية التى لها صلة بالقرآن . وإن كان يتفق مع الفقهاء فى كل أمر ورد فيه أثر أو قرآن . ولا يصعب على المتقصى أن يثبت ذلك التوسط فى كل فكرة من أفكاره .

فرأيه فى الصفات وسط بين المعتزلة ومعهم الجهمية ، وبين «الحشوية» و«المجسمة» ، فالأولون نفوا الصفات التى وردت فى القرآن . ولم يثبتوا إلا الوجود والقدم والبقاء والوحدانية ، ونفوا السمع والبصر والكلام وغيرها من الأوصاف

الذاتية وقالوا ليست شيئاً غير الذات وقالوا إنها فى القرآن أسماء لله تعالى كالرحمن والرحيم — و « الحشوية » و « المجسمة » شبهوا ذاته تعالى فى أوصافها بصفات الحوادث تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، وجاء « الأشعرى » فأثبت الصفات التى وردت كلها فى القرآن والسنة ، وقرر أنها صفات تليق بذاته تعالى ، ولا تشبه صفات الحوادث التى تسمى باسمها ، فسمع الله تعالى ليس كسمع الحوادث ، وبصره ليس كبصرهم ، وكلامه ليس ككلامهم .

ورأيه فى قدة الله تعالى وأفعال الإنسان وسط بين الجبرية والمعتزلة ؛ فالمعتزلة قالوا إن العبدهو الذى يخلق أفعال نفسه بقوة أودعها الله تعالى إياه ، و « الجبرية » قالوا إن الإنسان لا يستطيع إحداث شىء « ولا كسب شىء » ، بل هو كالريشة فى مهب الريح ، فقال الأشعرى إن الإنسان لا يستطيع إحداث شىء ، ولكن يقدر على الكسب[١] .

وبالنسبة لرؤية الله يوم القيامة . قال المعتزلة ، الله سبحانه وتعالى لا يرى ، وأولوا « النصوص القرآنية » ، ولم يأخذوا بالأحاديث النبوية لأنها أخبار آحاد وقال المشبهة : إن الله يرى يوم القيامة مكيفاً محدودا ، وسلك « الأشعرى » مسلكا وسطاً فقال : يرى من غير حلول ولا حدود .

وبالنسبة للألفاظ التى وردت موهمة للتشبيه فى القرآن والحديث مثل (يد الله فوق أيديهم) قال المعتزلة : المراد سلطان الله تعالى فوقهم ، وقال الحشوية . (أى العامة من المنتسبين للعلم) يده يد جارحة ، وقال الأشعرى يده يد تليق بذاته الكريمة ، وليست يد جارحة كأيدينا ، بل يده يد صفة كالسمع والبصر (وهذا كما جاء فى كتاب الإبانة) فإنه قد صرح بالتفويض بأن فرض

(١) تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى أبى الحسن الأشعرى .

اليد ، ونفى التشبيه ، ولكن يظهر أنه قد رجع عن هذا الرأى الذى أبداه متحمسا لمناقضة المعتزلة ، إذ جاء فى اللمع أن قرر تأويل اليد بالقدرة كما فعل المعتزلة وغيرهم .

وبالنسبة للقرآن قال المعتزلة : القرآن مخلوق محدث خلقه الله تعالى ، وقال الحشوية الحروف المقطعة والأجسام التى يكتب عليها والألوان التى يكتب بها ، وما بين الدفتين غير مخلوق[1] فسلك الأشعرى طريقا وسطا ، وقال القرآن كلام الله غير مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع ، فأما الحروف المقطعة والألوان والأجسام والأصوات فمخلوقات مخترعات .

وبالنسبة لمرتكب الكبيرة قال المعتزلة : إن صاحب الكبيرة مع إيمانه وطاعته إذا لم يتب عن كبيرته لا يخرج من النار، وقال المرجئة من غير أهل السنة : من أخلص لله سبحانه وتعالى وآمن به فلا تضره كبيرة مهما تكن ، فسلك الأشعرى طريقا وسطا ، وقال : المؤمن الموحد الفاسق هو فى مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة ، وإن شاء عاقبه نفسقه ثم أدخله الجنة .

وبالنسبة للشفاعة «قال الإمامية» إن للرسول شفاعة وللأئمة مثلها. وقال المعتزلة : لا شفاعة لأحد من العباد ، فسلك الأشعرى مسلكا وسطا، وقال إن للرسول صلوات الله تعالى وسلامه عليه شفاعة مقبولة فى المؤمنين المستحقين للعقوبة ، يشفع لهم بأمر الله وإذنه ولا يشفع إلى لمن ارتضى ، كسائر الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وهكذا نراه قد سلك الطريق الأوسط لكى يبعد عن الانحراف ؛ وسنبين آراءه موازنة بغيرها عند الكلام على (الماتريدية) .

(١) الكتاب المذكور ص ١٥٠

٨٥ — وقد سلك « الأشعرى » فى الاستدلال على العقائد مسلك النقل ومسلك العقل ، فهو يثبت ما جاء فى القرآن الكريم والحديث الشريف من أوصاف الله تعالى ورسله واليوم الآخر والملائكة والحساب والعقاب والثواب ، ويتجه إلى الأدلة العقلية والبراهين المنطقية يستدل بها على صدق ما جاء فى القرآن والسنة عقلا بعد أن وجب التصديق بها كما هى نقلا ، فهو لا يتخذ من العقل حاكما على النصوص ليؤولها أو يمضى ظاهرها ، بل يتخذ خادما لظواهر النصوص يؤيدها .

وقد استعان فى سبيل ذلك بقضايا فلسفية ، ومسائل عقلية خاض فيها الفلاسفة وسلكها المناطقة ، والسبب فى سلوكه ذلك المسلك العقلى :

(ا) أنه تخرج على المعتزلة ، وتربى على موائدهم الفكرية ، فنال من مشربهم ، وأخذ من منهلهم ، واختار طريقتهم فى الاستدلال لعقائد القرآن ، ولم يسلك طريقتهم فى فهم نصوص القرآن والحديث وقد سلك المعتزلة فى طريقتهم فى الاستدلال مسلك المناطقة والفلاسفة .

(ب) وأنه قد تصدى للرد على المعتزلة ومهاجمتهم فلابد أن يلحن بمثل حجتهم ، وأن يتبع طريقتهم فى الاستدلال ليفلج عليهم ويقطع شبهاتهم ، ويفحمهم بما فى أيديهم ، ويرد حجتهم عليهم .

(ج) وأنه قد تصدى للرد على الفلاسفة والقرامطة والباطنية وغيرهم ، وكثير من هؤلاء لا يفحمه إلا الأقيسة المنطقية . ومنهم فلاسفة لا يقطعهم إلا دليل العقل .

٨٦ — وفى الحق إنه قد ضعف شأن المعتزلة فى القرن الثالث والقرن الرابع الهجرى ، وقد كانوا متصدين للرد على أهل الأهواء ، وعلى الذين يهاجمون الإسلام ، وأبلوا فى ذلك بلاء حسنا ، فلما ضعف شأنهم كان لابد أن يكون

من بين علماء السنة من يتولى ذلك العمل ، فكان لابد أن يتقدم أبو الحسن الأشعرى لذلك العمل الكبير الخطير ، لأنه تلميذ المعتزلة ، وعرف بلاءهم فى هذا الأمر ، ولأنه صار إمام السنة المعروف فى ذلك العصر ، بعد أن زالت دولة المعتزلة .

وقد نال الأشعرى لذلك منزلة عظيمة ، وصار له أنصار كثيرون ، ولقى من الحكام تأييداً ونصرة ، فتعقب خصومه من المعتزلة وأهل الأهواء والكفار ، وبث أنصاره فى الأقاليم يحاربون خصوم الجماعة ومخالفيها ولقبه أكثر علماء عصره بإمام أهل السنة والجماعة .

٨٧ — ولكن مع ذلك جاء من بعده علماء يخالفونه : فابن حزم يعده من الجبرية ، لأن رأيه فى أفعال الإنسان لا يثبت الاختيار للعبد فى نظر « ابن حزم »[١] ويعده من المرجئة لرأيه فى مرتكب الكبيرة[٢] .

وقد تعقبه فى غير هاتين المسألتين . ولكن مع ذلك قد ذاب أكثر مخالفيه فى لجة التاريخ الإسلامى ، واشتد ساعد أنصاره جيلا بعد جيل وقويت كلمتهم وحذوا حذوه . وقاموا بما كان يقوم به من محاربة للمعتزلة والملحدين ، ومنازلته لهم فى كل ميدان من ميادين القول ، وكل باب من أبواب الاعتقاد .

فكان مع هذا النفوذ الذى استمر فى صدر التاريخ كان من كبار رجال الإسلام من يخالفه وإن كانوا عدداً قليلا ، وجاء من الحنابلة من يخالفه كما سنبين عند الكلام على السلفيين .

(١) الجزء الثالث من الفصل ص ٢٢ .
(٢) الجزء الرابع من الفصل ص ٢٠٤ .

المذهب بعد الأشعرى

٨٨ — كان لمذهب الأشعرى أنصار كثيرون كما بينا ، واعتبر فى العراق وما والاه من جهة الغرب مذهب أهل السنة والجماعة كما نوهنا ، ولقد جاء رجال ممتازون قووا الآراء التى انتهى إليها الأشعرى ، وقد تعصب بعضهم لرأى الأشعرى ، لا فى النتائج التى وصل إليها فقط ، بل تعصب له فى المقدمات التى ساقها الأشعرى ، وأوجب اتباعه فى المقدمة والنتيجة معاً ، وعلى رأس

هذا الفريق :

أبو بكر الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ هـ

٨٩ — وقد كان عالماً كبيراً نقح بحوث الأشعرى ، وتكلم فى مقدمات البراهين العقلية للتوحيد ، فتكلم فى الجوهر والعرض ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأن العرض لا يبقى زمانين إلى آخر ماهنالك ، ولم يقتصر فى مذهب الأشعرى على ماوصل إليه من نتائج كما أشرنا ، بل ذكر أنه لا يجوز الأخذ بغير ما أشار إليه من مقدمات لإثبات تلك النتائج ، فكان ذلك مغالاة فى الاتباع والتأييد والنصرة ، إذ أن المقدمات العقلية لم يجىء بها كتاب أو سنة وميادين الفعل متسعة وأبوابه مفتحة ، وطرائقه مسلوكه ، وعسى أن يصل الناس إلى دلائل وبينات من قضايا العقول ونتائج التجارب والقرائح لم يتجه إليها الأشعرى وليس من شر فى الأخذ بها ما دامت لم تخالف ما وصل إليه من نتائج وما اهتدى إليه من ثمرات فكريه .

الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

٩٠ — ولذلك جاء الغزالى من بعده ، فلم يسلك مسلك « الباقلانى » ؛

ولم يدع لمثل مادعا إليه ، بل قرر أنه لايلزم من مخالفة «الباقلانى» فى الاستدلال بطلان النتيجة، وأن الدين خاطب العقول جميعا، وعلى الناس أن يؤمنوا بما جاء بالكتاب والسنة ، وأن يقووه بما يشاءون من أدلة .

وفى الحقيقة إن الغزالى لم يكن تابعاً «لأبى الحسن الأشعرى» أو «لأبى منصور الماتريدى» . بل إنه نظر نظرة حرة فاحصة ، لا نظرة تابع مقلد ، فوافقهما فى أكثر ما وصلا إليه ، وخالفهما فى بعض ما ارتآياه دينا واجب الاتباع ، ولذا رماه كثيرون من أنصار الأشعرى بالكفر والزندقة، واقرأ ما قاله فى رسالته (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقه) ، فقد جاء فيها :

(إنى رأيتك أيها الأخ المشفق والصديق المتعصب موغر الصدر منقسم الفكر، لما قرع سمعك من طعن طائفة من الحسدة على بعض كتبنا المصنفة فى أسرار معاملات الدين، وزعمهم أن فيها مايخالف مذهب الأصحاب المتقدمين، والمشايخ المتكلمين ، وأن العدول عن مذهب الأشعرى : ولو فى قيد شعرة كفر ، ومباينته ، ولو فى شىء نزر ضلال وخسر، فهون — أيها الأخ المشفق المتعصب — على نفسك ، لايضيق به صدرك ، وقل من غربك ، واصبر على مايقولون، واهجرهم هجراً جميلا. واستحقر من لا يحسد ولا يقذف واستصغر من بالكفر أو الضلال لايعرف ؛ فأى داع أكمل وأعقل من سيد المرسلين، وقد قالوا إنه مجنون من المجانين ، وأى كلام أجل وأصدق من كلام رب العالمين ، وقد قالوا إنه أساطير الأولين . خاطب نفسك وصاحبك، وطالبه بحد الكفر ؛ فإن زعم أن حد الكفر مايخالف مذهب الأشعرى ، أو مذهب المعتزلى ، أو مذهب الحنبلى أو غيره فاعلم أنه غر بليد ، قد قيده التقليد ، فهو أعمى من العميان فلا تضيع بإصلاحه الزمان وناهيك حجة فى إفحامه مقابلة دعواه بدعوى خصومه ، إذ لا يجد بين نفسه ، وبين سائر المخالفين له فرقاً وفصلا ، ولعل

صاحبك يميل من بين سائر المذاهب إلى الأشعرى . ويزعم مخالفته فى كل ورد وصدر من الكفر الجلى ، فاسأله من أين ثبت له أن يكون الحق وقفاً عليه حتى قضى بكفر (الباقلانى ، إذ خالفه فى صفة البقاء لله تعالى ، وزعم أنه ليس وصفاً لله تعالى زائدا على الذات ، ولم صار (الباقلانى) أولى بالكفر من الأشعرى بمخالفة (الباقلانى) ، ولما صار الحق وقفاً على أحدهما دون الثانى أكان ذلك من أجل السبق فى الزمان ، فقد سبق الأشعرى غيره من المعتزلة ، فليكن الحق للسابق عليه : أم لأجل التفاوت فى الفضل والعلم ، فبأى ميزان ومكيال قدرت درجات الفضل ، حتى لاح له أنه لا أفضل فى الوجود من متبوعه ومقلده فإن رخص للباقلانى فى مخالفته فلم حجر على غيره ؟ومامدرك التخصيص بهذه الرخصة!! وإن زعم أن خلاف(الباقلانى) يرجع إلى لفظ لا لتحقيق وراءه ، كما تعسف بتكلفه بعض المتعصبين زاعما أنهما متوافقان على دوام الوجود، والخلاف فى أن ذلك يرجع إلى الذات، أو إلى وصف زائد عليه. خلاف قريب لا يوجب التشديد، فما باله يشدد القول على المعتزلة فى نفيه الصفات،وهو معترف بأن الله عالم محيط بجميع المعلومات قادر على جميع الممكنات ، وإنما يخالف (الأشعرى) فى أنه عالم قادر بالذات ، أو بصفة زائدة ، فما الفرق بين الخلافين ؟!)

ونرى من هذه الرسالة كيف كان الغزالى ينظر إلى العقائد نظرة مجردة خالية من التقليد فلا يقلد إماما ؛ ولا يتبع مذهبا من المذاهب المقررة فى العقائد ، وإن انتهى إلى قريب مما انتهى إليه (الأشعرى) .

٩١ — ولقد جاء بعد(الغزالى) أئمة كثيرون اعتنقوا مذهب الأشعرى فى نتائجه ، وزادوا على دلائله ، فلم يدعوا إلى التقيد بالمقدمات بل قيدوا أنفسهم فقط بالنتائج .

ومن هؤلاء البيضاوى المتوفى سنة ٧٠١ هـ وكان مناظراً مجيداً ، وإماماً متعبداً ، وفقيهاً شافعياً مدققاً . وله فى علم العقائد (كتاب الطوالع) :

ومن هؤلاء (السيد الشريف الجرجانى) المتوفى سنة ٨١٦هـ من الهجرة النبوية . وكان فقيها حنفياً ملما بالعلوم العقلية ألف فيها كتبا انتفع الناس بها .

وقد جاء من بعد هؤلاء ومن قبلهم علماء أعلام وأئمة أفذاذ أحاطوا بالمعقول والمنقول وقد دونت دلائلهم . وردودهم على المعتزلة وغيرهم ، وكان سجل ذلك كله ، علم الكلام الذى مازال يدرس إلى الآن .

مناظرة بين الأشعرى والجبائى

٩٢ — ولنختم الكلام فى الأشاعرة بمناظرة ثرت ، كانت بين أبى الحسن الأشعرى ، وشيخه أبى على الجبائى المعتزلى ، وكان موضوع المناظرة فى وجوب الأصلح لله تعالى :

قال أبو الحسن الأشعرى: ما قولك فى ثلاثة : مؤمن ، وكافر ، وصبى

قال الجبائى : المؤمن من أهل الدرجات . والكافر من أهل الدركات[1] ، والصبى من أهل النجاة .

قال الأشعرى :فإن أراد الصبى أن يرقى إلى أهل الدرجات (أى بعد موته صبيا) هل يمكن ؟

قال الجبائى : لا ،بل يقال له إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثلها .

قال أبو الحسن : فإن قال التقصير ليس منى ؛ فلو أحييتنى كنت عملت الطاعات كعمل المؤمن .

قال الجبائى : يقول الله : كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت؛ ولعوقبت، فراعيت مصلحتك ، وأمتك قبل أن تنتهى إلى سن التكليف .

قال أبو الحسن : فلو قال الكافر علمت حالى كما علمت حاله فهلا راعيت مصلحتى مثله ؟

فسكت الجبائى ولم يحر جوابا .

(١) الدرجة المنزلة الرفيعة والدركة المنزلة التى يهوى فيها صاحبها إلى النار

الماتريدية

٩٣ – نسبة للماتريدى وهو « محمد بن محمد بن محمود » المعروف بأبى منصور الماتريدى ولد بماتريد – وهى محلة بسمرقند فيما وراء النهر – وقد ثبت أنه توفى سنة ٣٣٣ بعد الهجرة النبوية ، وقد تلقى العلم فى الثلث الأخير من القرن الثالث الهجرى ،أى فى الوقت الذى كان المعتزلة فيه ينالون غضب الشعب واستنكاره جزاء ما أنزلوا بالفقهاء والمحدثين فى الثلث الأول من هذا القرن نفسه .

ولا يعرف على وجه اليقين مولده،ولكن الظاهر أنه ولد حول منتصف القرن الثالث ، وقد ثبت قطعاً أنه تلقى علوم الفقه الحنفى والكلام على نصر ابن يحيى البلخى المتوفى سنة ٢٦٨ ھ .

وقد كانت هذه البلاد مواطن المناظرات والمجادلات فى الفقه وأصوله، وكانت تجرى المناظرات الفقهية بين الحنفية ، والشافعية وكانت المآتم تحيا بالمناظرات فى المساجد .

ولما اشتدت الملحمة بين الفقهاء والمحدثين، وبين المعتزلة كانت المناظرات تجرى فى علم الكلام . كما كانت تجرى فى الفقه وأصوله وقد عاش (الماتريدى) فى تلك الحلبة التى كان السباق فيها لنتائج الفكر والعقل . وكان حنفى المذهب ، فكانت له جولات فى الفقه وأصوله ، كما كانت له جولات فى أصول الدين ، وفيها ناصر الفقهاء والمحدثين ، ولكن بمنهاج غير منهاج الأشعرى ، وإن تلاقيا فى كثير من النتائج ، لا فى كلها ، على ما سنبين إن شاء الله تعالى .

٩٤ – ولقد قرر الكثيرون من علماء الحنفية أن النتائج التى وصل إليها

تتفق تمام الاتفاق مع ما قرره «أبو حنيفة» رضى الله عنه فى العقائد . فقد كان رضى الله عنه له جولات فى أصول الدين ، وبلغ فى هذا العلم مبلغاً يشار إليه بالأصابع فيه ، كما حكى عنه أنه قال ذلك ، وكانت له رحلات إلى البصرة للمناظرة فى العقائد بلغت نحو اثنين وعشرين مرة كما يذكر الرواة وذلك كله قبل أن ينصرف انصرافاً كلياً إلى الدراسة الفقهية ، ويظهر أنه ما كان يمكنه أن يقطع دراسته القديمة ، وخصوصاً أن الفتن الفكرية فى عصره كان يثيرها الذين يريدون حل العقيدة الإسلامية من الزنادقة وغيرهم .

وقد أثرت عن « أبى حنيفة » رسائل صغيرة فى هذا العلم ثبتت صحة مجموعة المعلومات التى اشتملت عليها من حيث نسبتها إليه ، وإن كان التصنيف والتأليف موضع كلام بين العلماء .

ومن هذه الرسائل الفقه الأكبر ، والفقه الأبسط ، ورسالة أبى حنيفة إلى « عثمان البتى » . ووصيته رضى الله عنه لتلميذه « يوسف بن خالد السمتى » . وكتاب « العلم براً وبحراً وشرقاً وغرباً وبعداً وقرباً »

ومن مجموع هذه الرسائل يستنبط رأى قائم بذاته فى كل ما كان يثار من كلام فى الصفات وحقيقة الإيمان ، ومعرفة الله ، أهى واجبة بالعقل ، أم هى واجبة بالشرع ، وهل للأفعال حسن ذاتى وقبح ذاتى ، وأفعال الإنسان ومقدار نسبتها إلى قدرة العبد من غير معاندة لسلطان الله تعالى على المخلوقات كلها ، والقضاء والقدر ، وغير ذلك .

٩٥ — وقد تبين من الموازنات العلمية بين هذه الآراء التى أثرت عن « الإمام أبى حنيفة » شيخ فقهاء العراق ، والآراء التى قررها « أبو منصور الماتريدى » فى كتبه — أنها متلاقية فى جملة أصولها ، ولذلك قرر العلماء أن آراء « أبى حنيفة » فى العقائد هى الأصل الذى تفرعت منه آراء « الماتريدى »

وإذا كان علماء العراق ومن قاربهم من الشامات وغيرها قد عنوا بالتفريع على آراء أبي حنيفة الفقهية ، ولم يعنوا بدراسة آرائه فى العقيدة اكتفاء بما نشر بينهم من آراء الفقهاء والمحدثين أولا ، ثم بآراء الأشاعرة أخيراً ، فإن علماء ما وراء النهر كانت لهم مع العناية بالتفريع الفقهى عناية خاصة بدراسة آراء « أبي حنيفة » فى العقيدة والتعليق عليها وتوضيحها ، وتأييدها بالأدلة العقليه والأقيسة المنطقية .

وإن الماتريدى لا يتركنا نتحرى ونبحث فى مقدار الصلة بين آرائه وآراء « أبى حنيفة » ، بل إنه يصرح بروايته لكتب أبى حنيفة : « الفقه الأبسط » و « رسالته إلى البتى » ، و « العالم والمتعلم » . ووصيته ليوسف بن خالد ، فيذكر أنه روى هذه الكتب عن شيخه « أبى نصر أحمد بن العباس البياضى » و « أحمد بن اسحق الجوزجانى » و « نصر بن يحيى البلخى » ، وهؤلاء رووا عن « أبى سليمان موسى الجوزجانى » تلميذ « محمد بن الحسن الشيبانى » وهذا روى عن شيخه محمد هذا رضى الله عنه .

ويقول صاحب إشارات المرام[1] فى ختام هذا الإسناد : « وحقق الماتريدى تلك الأصول فى كتبه بقواطع الأدلة وأتقن التفاريع بلوامع البراهين اليقينية » .

ويقول صديقنا المرحوم « الشيخ الكوثرى » فى مقدمة كتاب « إشارات المرام » : « وكانت بلاد ما وراء النهر سليمة من الأهواء والبدع . لسلطان السنة على النفوس هناك من غير منازع ، يتناقل تلك الآثار جيلا عن جيل إلى أن جاء إمام السنة فيما وراء النهر « أبو منصور محمد الماتريدى » المعروف

(١) ص ٣ .

بإمام الهدى ، فتفرغ لتحقيق مسائلها وتدقيق دلائلها ،فأرضى بمؤلفاته جانبي العقل والشرع[1] .

٩٦ – وبهذا يتبين أن (أبا منصور الماتريدى) أقام نظرياته فى العقائد على المأثور عن (أبى حنيفة) فى هذه الرسائل التى دواها عنه وفرع تفريعات عليها ، ورد ما لم يثبت فيها إلى ما أثبت فيها ، فهو يثبت قضايا الشرع بالأدلة العقلية المنطقية والبراهين التى لا مجال للشك فيها .

وقد ألف فى الموضوعات التى تصدى لدراستها كتباً كثيرة منها (كتاب تأويل القرآن) ، و (كتاب مأخذ الشرائع) و (كتاب الجدل) ، و (كتاب الأصول فى أصول الدين) و (كتاب المقالات فى الكلام) ، و (كتاب التوحيد) ، وكتاب (رد أوائل الأدلة للكعبي) وكتاب (رد تهذيب الجدل للكعبي) و (كتاب رد الأصول الخمسة) لأبى محمد الباهلى و (رد كتاب الإمامة لبعض الروافض) و (الرد على القرامطة) .

وقد نسب إليه بعض العلماء أنه وضع شرحاً لكتاب الفقه الأكبر المنسوب لأبى حنيفة رضى الله عنه ، ولكن بالتحقيق العلمى ثبت أن ذلك الشرح لأبى الليث السمرقندى الفقيه الحنفى المعروف .

(١) مقدمة إشارات المرام ص ٦

منهاجه وآراؤه

منهاجه

٩٧ – عاش أبو منصور الماتريدي وأبو الحسن الأشعري في عصر واحد وكلاهما كان يسعى للغرض الذي يسعى إليه الآخر ، بيد أن أحدهما كان قريباً من معسكر الخصم وهو الأشعري ، فقد كان بالبصرة موطن الاعتزال، والمنبت الذي نبتت منه ، وكانت المعركة بين الفقهاء والمحدثين وبين المعتزلة بالعراق الذي كانت البصرة إحدى حواضره ، أما « أبو منصور الماتريدي» فقد كان بعيداً عن موطن المعركة ، ولكن تردد صداها في أرجاء الأرض التي يسكنها ، فكان في بلاد ما وراء النهر معتزلة يرددون أقوال معتزلة العراق ، وقد تصدى لهم الماتريدي .

ولاتحاد الخصم الذي كان يلقاه كل من الماتريدي والأشعري تقاربت النتائج ، ولكن لم تتحد ، وقد كان كثيرون يعتقدون أن الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية ليس كبيرا ،حتى إن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده قرر في تعليقاته على العقائد العضدية أن الخلاف بين « الماتريدية والأشاعرة» لا يتجاوز عشر مسائل ، الخلاف فيها لفظي .

ولكن عند الدراسة العميقة لآراء الماتريدي وآراء الأشعري في آخر ما انتهى إليه نجد ثمة فرقاً في التفكير وفيما انتهى إليه الإمامان : وإنه بلا شك كان كلاهما يحاول إثبات العقائد التي اشتمل عليها القرآن بالعقل والبراهين المنطقية، وأن كليهما كان يتقيد بعقائد القرآن، بيد أن أحدهما كان يعطي العقل سلطانا أكثر مما يعطيه الآخر ،فالأشاعرة يعتبرون —مثلا— معرفة الله واجبة بالشرع بينما الماتريدية — اتباعا لمنهاج «أبي حنيفة» يعتبرونها مدركة الوجوب بالعقل و«الأشاعرة» لا يعتبرون للأشياء حسناً ذاتيا يدركه العقل من غير أمر الشارع،

و « الماتريدية » يقررون أن الأشياء لها حسن ذاتى يدركه العقل أيضاً . .
وهكذا نجد خلافاً كثيراً على هذا النحو .

ولذلك نقرر أن منهاج الماتريدية للعقل سلطان كبير فيه من غير أى شطط أو إسراف ، والأشاعرة يتقيدون بالنقل ويؤيدونه بالفعل حتى إنه يكاد البـ
يقرر أن الأشاعرة ، فى خط بين الاعتزال ، وأهل الفقه والحديث ، والماتريدية فى خط بين المعتزلة والأشاعرة ، فإذا كان الميدان الذى تسير فيه هذه الفرق الإسلامية الأربعة والتى لا خلاف بين المسلمين فى أنها جميعاً من أهل الإيمان ، ذا أقسام أربعة ، فعلى طرف منه المعتزلة ، وعلى الطرف الآخر أهل الحديث وفى الربع الذى يلى المعتزله الماتريدية ، وفى الربع الذى يلى المحدثين الأشاعرة .

٩٨ — وإن الماتريدى يعتمد على العقل بإرشاد من الشرع ، فهو يوجب النظر العقلى ، ويخالف بذلك الفقهاء والمحدثين الذين يوجبون الاعتماد على النقل وطلب الحق من النقل — لا من شىء وراء ذلك — خشية أن يقع العقل فى الزيغ ويضل ، ويقول فى كتاب التوحيد رداً على ذلك : « إن هذا من خواطر الشيطان ووسوسته ، وليس لمنكرى النظر دليل إلا النظر ، وهذا يلزمهم القول بضرورة النظر ، وكيف ينكرون النظر ، وقد دعا الله تعالى عباده إلى النظر ، وأمرهم بالتفكر والتدبر ، وألزمهم بالاتعاظ والاعتبار ، وهذا دليل على أن النظر والتفكير مصدر من مصادر العلم » .

ونراه يفصل فى محز الخلاف فى طلب علم العقائد ، أله مصدر واحد ، وهو النقل فقط ، أم له مصدر آخر غير النقل ، وهو العقل ؟ فنجده : يعترف بأن النقل مصدر ، والعقل أيضاً مصدر .

ولكنه مع إقراره أن العقل مصدر من مصادر المعرفة يخشى عليه الزلل ، وخشيته الزلل لا تدفع إلى منعه من النظر ، كما فعل المحدثون والفقهاء ، بل تدفعه

إلى الاحتياط واتخاذ الوقاية من الزلل بالاعتماد على المنقول بجوار المعقول ويقول : « من أنكر ذلك (أى الاحتياط بالنقل) وأراد اكتناه مااستسر عن العقل وقصد الإحاطة بجميع حكمة الربوبية بعقله الناقص المحدود بدون إشارة منه (أى من الرسول) فهو يظلم العقل ، ويحمله ما لا يحتمله » .

والنتيجة لهذا القول أنه يأخذ بحكم العقل فيما لايخالف الشرع فإن خالف الشرع فلا بد من الخضوع لحكم الشرع .

٩٩ — وإن هذا المبدأ وهو وجوب النظر مع الاستعانة بالنصوص هو رائده فى تفسير القرآن الكريم ، فهو فى تفسير القرآن يحمل المتشابه على المحكم ، فيؤول المتشابه على ضوء ما يدل عليه المحكم ، فإن لم تكن عند المؤمن الطاقة العقلية للتأويل فالتفويض أسلم . فهو يفسر القرآن بالقرآن مااستطاع إلى ذلك سبيلا ، لأن القرآن لايضرب بعضه بعضاً ، « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

وقد أداه ذلك إلى أن يوافق المعتزله فى بعض مناهجهم العقلية ويخالفهم فى كثير ، فهو يوافقهم فى ضرورة النظر ، ومعرفة الله تعالى بالعقل ، وفى التحسين والتقبيح العقليين على نحو ما أشرنا من قبل .

آراؤه :

١٠٠ — قلنا إن آراء الماتريدى أقرب إلى آراء المعتزلة منها إلى آراء الفقهاء والمحدثين الذين انبعث الخلاف بينهم وبين المعتزلة فى أول القرن الثالث الهجرى ولذا كان قول صديقنا المرحوم الكوثرى : «إن الأشاعرة بين المعتزلة والمحدثين والماتريدية بين المعتزلة والأشاعرة» صادقاً ، وإن كل رأى من المسائل الجوهرية التى لم يرد فيها نص نجد تفكيرهم قد وضح فيه النظر العقلى بجوار النص النقلى ، وقد اتفق فى كثير من نتائج ماوصل إليه مع الأشعرى كانوهنا ولكنه خالفه

فى غيرها ، ولنشر إلى آرائه جملة ، مبينين موضع الخلاف وموضع الوفاق فيما نذكره .

١٠١ — يرى « الماتريدى » أن معرفة الله يمكن أن يدرك وجوبها العقل ، كما أمر الله سبحانه وتعالى بالنظر فى كثير من آيات القرآن الكريم ، فهو سبحانه وتعالى يأمر الناس بأن ينظروا فى ملكوت السموات والأرض ، ويوجههم إلى أن العقل لو اتجه اتجاهاً مستقيماً خالياً من الهوى والتقليد لوصل إلى الإيمان بالله تعالى ومعرفته ، وذلك إعمال للنصوص القرآنية . وترك النظر يكون إهمالا لها ، وعدم اعتبار العقل سبيلا لمعرفة الله تعالى يكون تعطيلا للنتائج التى رتبها سبحانه وتعالى على النظر ، فلو كانت المعرفة لا تترتب على النظر لكان ذلك قطعاً للنتائج التى قرر الله تعالى أنها نتائج للنظر .

ولكن مع أن العقل يمكن أن يستقل عند الماتريدى بمعرفة الله تعالى ، لكنه لا يستقل بمعرفة الأحكام التكليفية ، وذلك هو رأى أبى حنيفة ، رضى الله تبارك وتعالى عنه .

وهذا قريب من رأى المعتزلة ، ولكن هناك فرق دقيق ، وهو أن المعتزلة يرون أن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل ، والماتريدية لا يقررون ذلك ، بل هم يرون أن معرفة الله تعالى يمكن أن يدرك العقل وجوبها ، ولكن الوجوب لا يكون إلا ممن يملك الإيجاب وهو الله تعالى .

١٠٢ — و « الماتريدية » يرون أن للأشياء قبحاً ذاتياً ، وأن العقل يستطيع أن يدرك حسن بعض الأشياء وقبحها ، وكأن الأشياء عندهم أقسام ثلاثة ، أشياء يستطيع أن يستقل العقل البشرى بإدراك الحسن فيها ، وأشياء يستطيع أن يستقل العقل البشرى بإدراك القبح فيها ، وأشياء قد يستبهم وجه الحسن فيها ووجه القبح ، ولا يعرف الأمر فيها من حيث الحسن والقبح إلا من الشارع ،

والمعتزلة يقسمون ذلك التقسيم ، كما نقلنا عن « أبي على الجبائي » شيخ « أبي الحسن الأشعري » ، ولكن مع ذلك لم يرتب الماتريدية على التقسيم ما رتبه المعتزلة ، فقد رتبوا على التقسيم أن ما يدرك العقل حسنه يكون واجب الفعل بتكليف العقل ، وما أدرك العقل قبحه يكون منهياً عنه . « والماتريدى» لم يسر فى الخط ذلك السير ، بل قال تبعاً للامام « أبي حنيفة » إنه ولو أن العقل يدرك فلا تكليف إلا بالشارع الحكيم ، لأن العقل لا يمكن أن يستقل بالتكليف الديني قط ، إذ الحاكم فى التكليف الديني هو الله سبحانه وتعالى .

وهذا الرأى الذى اختاره « الماتريدى » لا يوافق عليه « الأشعرى » ؛ لأنه لا يرى أن للأشياء حسنا ذاتيا أو قبحا ذاتيا ، بل إن التحسين بأمر الشارع والتقبيح بنهى الشارع ، فالحسن حسن لأن الله أمر به ، والقبيح قبيح لأن الله تعالى نهى عنه .

وبهذا نرى الماتريدى توسط بين المعتزلة والأشاعرة .

١٠٣ — وهناك نقطة ثالثة يفترق فيها المنهاج الماتريدى عن المنهاج الأشعرى وعن المعتزلى ، وذلك بالنسبة لأفعال الله تعالى ، فالأشاعرة يرون أن أفعال الله تعالى لا تعلل ، لأنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . وقال المعتزلة: إن الله تعالى يعمل الأعمال معللة بمقاصد وأغراض ، لأنه حكيم لا يصدر عنه فعل جزافا بل قدر كل شيء تقديرا . ثم يصلون من هذا إلى القول بوجوب الصلاح والأصلح ، فإنه بمقتضى أن الأشياء لها حسن ذاتى وقبح ذاتى ، وبمقتضى أن الله تعالى لا يفعل إلا ما يكون حكمة ، فمستحيل أن يأمر بغير الصالح ، وينهى عن الصالح فيجب له الصلاح ، ويجب له الأصلح .

ونجد الماتريدى ينظر نظرة تخالف نظرة الفريقين ، فيرى أن الله تعالى منزه عن العبث ، وأن أفعاله سبحانه وتعالى تكون على مقتضى الحكمة ، لأنه الحكيم

العليم كما وصف نفسه ، والله سبحانه وتعالى فى حكمه التكليفى وفى أفعاله التكوينية قد أراد هذه الحكمة وقصدها ، ولكنه سبحانه وتعالى قصدها غير مجبر عليها ولا ملزم ، لأنه مختار مريد فعال لما يريد ، فلا يقال إنه يجب عليه فعل الصلاح أو الأصلح لأن الوجوب ينافى الإرادة ويستلزم أن لغيره حقاً عليه ، والله سبحانه وتعالى فوق عباده ولا يسأل عما يفعل ، والوجوب عليه يقتضى أن يسأل عما يفعل ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا .

وفى الحق إن الخلاف بين « الماتريدية » و « المعتزلة » فى هذه القضية ليس خلافا فى جوهر الفكرة ، ولكنه خلاف فى التعبير عنها ، لأن جوهر الفكرة أن أفعال الله تكون لحكمة قدرها وأرادها ولا يمكن أن تكون عبثا ، ولكن عبر المعتزلة عن ذلك بالوجوب واستبعد الماتريدية ذلك التعبير ، لأن الوجوب يقتضى أن يسبق الحكم العمل ، والحكم بموافقة الفعل للحكمة إنما كان متلمسا بعد وقوع الفعل لا قبل وقوعه .

وأما الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة فهو فى جوهر الفكرة ، وهو مبنى على الخلاف فى الحسن والقبح أذاتيان أم غير ذاتيين.

١٠٤ – وإنه قد ترتب على الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية فى تعليل أفعال الله تعالى وتلمس الحكمة اختلاف بينهما فى مسائل فرعية غير واقعية ، فأجاز الأشاعرة أنه كان يجوز أن يخلق الله تعالى الناس ولا يكلفهم شيئا ، فما كان التكليف منه سبحانه إلا إرادة أرادها ، ويجوز أن يريد غيرها ، وقال « الماتريدية » إنه أرادها سبحانه لحكمة اختارها ولا يريد سبحانه غير الحكمة التى قررها وأرادها .

وأجاز الأشاعرة بفرض عقلى لا شرعى نقلى .أن الله سبحانه وتعالى يجوز له أن يعاقب الطائع ويثيب العاصى ، لأن إثابة الطائع بفضل رحمته ، وعقوبة

العاصي بمحض إرادته ، ولا معقب على ما يفعل وما يريد ، ويقول «الماتريدية» إن ثواب الطائع وعقاب العاصي لحكمة قصدها وإرادة أرادها ، والله سبحانه حكيم عليم ، وكثيراً ما ذكر بعد العقاب والثواب وصفه بالحكمة في مثل قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم» .

وأجاز الأشاعرة أن يخلف الله وعيده إجازة عقلية لا شرعية ، ومنع «الماتريدية» ذلك ، لأن الله سبحانه وتعالى وعد بمقتضى حكمته ، وقد قال تعالى : «إن الله لا يخلف الميعاد» ، وعلى ذلك فلا خلف لا في الوعد ، ولا في الوعيد .

١٠٥ - وبعد هذه المسائل ننتقل إلى مشكلة المشاكل وهي مشكلة الجبر والاختيار ، وتجاذب أطرافها بين «المعتزلة» ، و «الأشعري» و «الماتريدي» .

وقد علمنا رأى «المعتزلة» في الماضي وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه حتى يمكن أن يخاطب ويتم التكليف ، وأن هذه القدرة التي بها يخلق أفعال نفسه هي من خلق الله تعالى التي أودعها إياه .

والأشاعرة قالوا إن الفعل مخلوق لله تعالى والكسب من العبد ، وبالكسب يكون التكليف ، ويكون الثواب ويكون العقاب .

و «الماتريدي» في هذه القضية يقرر أن الله سبحانه وتعالى خالق الأشياء كلها فلا شيء في هذه الوجود إلا وهو مخلوق لله تعالى لا شريك له سبحانه ، وإثبات الخلق لغيره إثبات للشريك ، وذلك غير معقول ولا مقبول ، ثم يقول أيضاً إن حكمة الله تعالى تقضي ألا يكون ثواب إلا وللعبد اختيار فيما يستحق

عليه الثواب ، ولا عقاب بالأولى إلا فيما يكون للعبد اختيار فيه، وإن ذلك فوق أنه مقتضى الحكمة هو مقتضى العدالة أيضاً .

وعلى ذلك تكون أعمال العباد مخلوقة لله تعالى تطبيقاً لقوله تعالى : «والله خلقكم وما تعلمون » وهنا تنفرج الزاوية بين الماتريدى وبين « المعتزلة » ، إذ هم يقررون أن أعمال العباد مخلوقة لله بقوة أودعها الله إياهم كما بينا .

ولكن كيف يوفق بين اختيار العبد وبين كون الفعل بقدرة الله سبحانه وتعالى ومخلوقا له سبحانه؟ يقول فى ذلك ماقاله الأشعرى ، إن العبد له الكسب وهو مختار فيه . وبهذا الكسب يكون الثواب والعقاب ، وهنا يتلاقى مع الأشعرى ، ولكن لا يلبثان أن يفترقا ، فالأشعرى يقرر أن ذلك الكسب هو الاقتران بين الفعل الذى هو مخلوق لله تعالى واختيار العبد من غير أن يكون للعبد تأثير فى هذا الكسب ، وعلى ذلك يكون الكسب مخلوقا لله تعالى كالفعل نفسه، وقد قرر العلماء أن ذلك يؤدى إلى الجبر لامحالة ،إذلامعنى لاختيار أثر للعبد فيه بحال من الأحوال ولذلك يقولون إنه الجبر المتوسط، ويقول « ابن حزم » ، و « ابن تيمية » إنه الجبر الكامل على ما سنبين عند الكلام فى مذهب السلف .

هذا هو الكسب عند « الأشعرى » وما يفضى إليه ، أما الكسب عند الماتريدى فإنه يكون بقدرة أودعها الله سبحانه وتعالى العبد ، فالعبد عند الماتريدى يستطيع أن يكسب الفعل بقدرة مخلوقة فيه ، ويستطيع ألا يكسبه بهذه القدرة ، فهو حر مختار فى هذا الكسب إن شاء فعل واقترن بالفعل الذى هو مخلوق لله تعالى وإن شاء ترك ، وبذلك يكون الثواب ويكون العقاب ، وحينئذ لا يتنافى كون الله خالقاً لأفعال العباد مع اختيارهم .

ونرى فى هذا التوسط بين « المعتزلة » و « الأشاعرة » ، « فالمعتزلة »

قرروا ان خلق الفعل بقدرة أودعها الله العبد و «الأشاعرة» قرروا ألاقدرة للعبد فى الفعل، ولكن له الكسب والكسب لايكون إلا بالاقتران لا بتأثير من العبد ، و « الماتريدى » قرر أن الكسب بقدرة العبد وبتأثيره .

وهذه القدرة التى يكون بها التأثير فى الكسب ويظهر أثرها عند وجود الفعل هى الاستطاعة التى هى مناط التكليف عند أبى حنيفة . وتبعه فيها « الماتريدى » وتكون عند الفعل، لأنها القدرة المتجددة الحادثة، فلايلزم أن تكون قبل الفعل .

و « المعتزلة » قرروا أن الاستطاعه تكون قبل الفعل لأن التكليف والخطاب به يكون قبل الفعل لا بعده .

الصفات

١٠٦ — نفى « المعتزلة » الصفات كما قررنا ، وأثبتها « الأشعرى » ، وقالوا إنها شىء غير الذات. فقد أثبتوا القدرة والإرادة ، والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ، وقالوا إنها شىء غير الذات ، وقد قال المعتزلة لا شىء غير الذات وإن المذكور فى القرآن مثل قوله تعالى عليم ، وخبير وحكيم وسميع وبصير هو أسماء له تعالى .

ولقد جاء « الماتريدى » فأثبت هذه الصفات ، ولكنه قال ليست شيئاً غير الذات ، فهى ليست صفات قائمة بذاتها ولا منفكة عن الذات فليس لها كينونة مستقلة عن الذات ، حتى يقال إن تعددها يؤدى إلى تعدد القدماء .

وإنه بهذا النظر قد قارب « المعتزلة »، أو بالأحرى يكاد يكون متفقاً مع « المعتزلة » ، فلا خلاف بين المسلمين فى أن الله تعالى عليم قادر سميع بصير مريد. وإنما الخلاف فى أن هذه أشياء غير الذات لها كينونة غيرها ، فالمعتزلة نفوا هذا،

والأشاعرة قالوا إنها شيء غير الذات،وإن كانت لاتقوم إلا بها «فالماتريدية» إذ يقررون أنها ليست شيئا مغايرا للذات يكادون يتفقون مع المعتزلة .

١٠٧ — وبالنسبة لصفة الكلام وكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق، « فالمعتزلة » الذين أنكروا أن يكون لله تعالى صفة اسمها الكلام تكون مستقلة عن الذات أو غيرها ، — قالوا إن القرآن مخلوق ، و « الأشاعرة » نهجوا منهج الفقهاء والمحدثين فى هذه القضية وقالوا : إن القرآن كلام الله تعالى، وهو غير مخلوق ؛ وإن لم يصرحوا بأنه قديم ، ولقد جاء « الماتريدى » ، وتخطى الحجزات فقرر أن كلام الله تعالى هو المعنى القائم بذاته ، سبحانه وتعالى ، وهو بهذا صفة من صفات متصلة بذاته ، قديمة بقدم الذات العلية، غير مؤلف من حروف ولا كلمات ، لأن الحروف والكلمات محدثة والحادث لا يقوم بالقديم الواجب الوجود ، لأن الحادث عرض من الأعراض ، والعرض لا يقوم بذاته سبحانه وتعالى .

وعلى ذلك تكون الحروف والعبارات الدالة على هذا المعنى حادثة والنتيجة لهذا أن القرآن الكريم الذى هو حروف وألفاظ وعبارات دالة على المعنى القديم يكون حادثاً ، وبذلك يتلاقى مع المعتزلة ، فقد وصف القرآن بأنه حادث ، وإن لم يصفه بأنه مخلوق ، وبذلك تكون عندنا عبارات ثلاث وصف بها القرآن الكريم ، والمعتزلة وصفوه بأنه مخلوق ؛ والأشاعرة مع الفقهاء والمحدثين وصفو بأنه غير مخلوق ؛ ولم يصفوه بالقدم و « الماتردية » وصفوه بأنه حادث ؛ ولم يصفوه بأنه غير مخلوق ، وهذا هو موضع الخلاف ولا جدوى فيه لأنه كما يبدو لفظى .

١٠٨ — والماتريدى مع قبوله لكل ما وصف الله به نفسه من صفات وأحوال ، وتقريرها من غير تغيير لأصلها بالنفي يقرر تنزيه الله سبحانه وتعالى

عن الجسمية ، وعن المكان والزمان ، ويقف — من الآيات التى تشتمل على أوصاف خبرية تذكر أن الله سبحانه وتعالى وجها ويدا ، وعيناً إلى آخره — موقف المؤول ويسير على مبدئه الذى قررناه من قبل ، وهو حمل المتشابه من القرآن على المحكم ، فيفسر قوله تعالى « ثم استوى على العرش » بأنه يحتمل أن يكون قصد إليه وخلقه سوياً مستقيما مستقرا ، ويفسر قوله تعالى « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » بأنه إشارة إلى سلطانه وكمال قدرته وهكذا يؤول كل خبر فيه مايوهم « التشبيه » أو « التجسيم » أو المكان أو « الزمان » وهو بذلك يتقارب مع « المعتزلة » ، أو يوافقهم .

أما « الأشعرى » ، فقد روى عنه رأيان : أحدهما : ماذكره فى « الإبانة » من أنه لا يؤول ، بل يقول إن لله يداً لا نعلمها ولكنها لا تشبه يد المخلوق إذ يقول سبحانه وتعالى : « ليس كمثله شىء » .

ورأى آخر ذكره فى اللمع ، وهو أن هذه الآيات التى فيها مايوهم التشبيه على المحكم كما سلك الماتريدى ، ويظهر أن ذلك آخر آرائه ، لأن « الأشاعرة » يعتنقونه ويحكمون بأن من يقول لله يد أو وجه من المشبهة ، وإن ذلك الرأى الأخير يتفق تمام الاتفاق مع رأى « الماتريدى » .

رؤية الله

١٠٩ — وردت نصوص قرآنية تثبت الرؤية مثل قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » وعلى ذلك أثبت « الماتريدى » كما أثبت « الأشعرى » رؤية الله تعالى يوم القيامة ، وقد نفاها « المعتزلة » ، لأن الرؤية تقتضى مكانا للرائى ومكانا للمرئى فتقتضى لا محالة أن يكون لله تعالى مكان ، والله سبحانه وتعالى منزه عن أن يكون فى مكان ، وأن يعتريه تقلب الزمان .

و « الماتريدى » الذى أثبت الرؤية يوم القيامة يقرر أن رؤية الله تعالى يوم القيامة هى من أحوال القيامة ، وأحوال يوم القيامة قد اختص علم الله تعالى بكيفها وأحوالها ، فلا نعلم عنها إلا العبارات المثبتة لها من غير كيف ، وفوق ذلك فإن « المعتزلة » يقيسون رؤية الله تعالى على رؤية الأجسام ، فيقيسون رؤية ما ليس بجسم على رؤية الجسم ، وذلك قياس لا تتوافر أركانه ، وقياس الغائب على الشاهد يجوز إذا كان الغائب من جنس الشاهد، أما إذا لم يكن من جنسه فالقياس لا يستوفى أركانه ، ولا تثبت دعائمه وعلى ذلك يقرر الرؤية ، ويقرر أنها من أحوال يوم القيامة ، ويوم الحساب والثواب والعقاب ، ومن التهجم القول بكيفيتها ، ومن حاول معرفة كيفيتها سلبا أو إيجابا فقد تعدى حده وطلب ماليس له به علم ، والله تعالى يقول : « ولا تقف ماليس لك به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » .

مرتكب الكبيرة

١١٠ — إن المؤمن لا يخلد فى النار ، على هذا أجمع علماء المسلمين ، ولذلك اختلفوا فيمن هو المؤمن الذى لا يخلد فى النار ،فاعتبر «الخوارج » مرتكب الذنب صغيرا كان أو كبيراً كافراً ، فلا يعد فى نظرهم لا مسلما ولا مؤمنا ، وقال « المعتزلة » مرتكب الكبيرة لا يعد مؤمناً وإن كان يعد مسلماً ، ولكنه يخلد فى النار ما لم يتب توبة نصوحا ، ويكون عذابه أخف من عذاب من لم يؤمن بالله ورسوله .

ويظهر أن « الخوارج » و « المعتزلة » يعدون العمل جزءاً من الإيمان و «الأشاعرية» و «الماتريدية» لا يعدون العمل جزءاً من الإيمان ولذلك

لا يخرج عن حظيرة الإيمان من يرتكب المعاصى ؛ وإن كان له حساب وعقاب وقد يتغمده الله برحمته .

ولذلك يرى « الماتريدى » أن مرتكب الكبيرة لا يخلد فى النار ولو مات من غير توبة ، ويقول فى ذلك :

« إن الله تعالى قد بين فى القرآن الكريم أنه لا يجزى على السيئة إلا بمثلها فقال تعالى « ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون » ، ولا شك أن من لا يكفر بالله ولا يشرك به يكون ذنبه دون ذنب الكافر والمشرك ، وقد جعل الله تعالى التخليد عقوبة الشرك والكفر ، فلو عذب صاحب الكبيرة مع وجود التصديق مثل عذاب الكافر ، لكانت عقوبته زائدة على قدر ذنبه ، وهذا خلف فى الوعد ، والله لا يظلم العباد ولا يخلف الوعد ثم المساواة فى الجزاء بين الكافر والمؤمن العاصى مما يخالف حكمة الله تعالى وعدله ، لأن المؤمن العاصى قد جاء بما هو أعظم الخير ، وهو الإيمان ، ولم يأت بأقبح الشر وهو الكفر ، فلو خلده الله فى النار أبداً لجعل جزاء أقبح الشر بدل ثواب أفضل الخيرات .. ومقتضى العدل والحكمة الجزاء بالمثل لا بالزيادة إلا فى الثواب » .

ثم يقول رضى الله عنه : والحق فى أصحاب الذنوب من المؤمنين تفويض أمرهم إلى الله تعالى ، إن شاء عفا عنهم فضلا منه وإحسانا ورحمة ، وإن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم . فلا يخلدون فى النار . فيكون أهل الإيمان بين الرجاء والخوف ، فيجوز له تعالى العقاب على الصغيرة والعفو عن الكبيرة كما قال تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما » .

١١١ — هذه جملة آراء « الماتريدى » فى المسائل التى شغلت الفكر

الإسلامى فى القرنين الثالث والرابع؛ وكانت موضع التحام فكرى بين العلماء وقد اتفقوا على أن الخلاف فيها لا يكفر أحداً من أهل القبلة ، وإنما كان موضع الخلاف هو فى أقربها إلى منهاج « الصحابة » و « التابعين » رضوان الله تبارك وتعالى عليهم ، وأسلمها وأقربها إلى النجاة ، وأبعدها عن الشبهات التى أثارها من لا يرجون للدين وقارا ، وقد كانت آراء « الماتريدى » أقرب إلى المعتزلة وقالوا إنها تفصيل لآراء « أبى حنيفة » والله أعلم .

السلفيون

١١٣ – نقصد بالسلفيين أولئك الذين نحلوا أنفسهم ذلك الوصف، وإن كنا سنناقش بعض آرائهم من حيث كونها مذهب السلف ، وأولئك ظهروا فى القرن الرابع الهجرى ، وكانوا من « الحنابلة » وزعموا أن جملة آرائهم تنتهى إلى الإمام أحمد بن حنبل الذى أحيا عقيدة السلف. وحارب دونها ، ثم تجدد ظهورهم فى القرن السابع الهجرى، أحياه شيخ الإسلام « ابن تيمية» وشدد فى الدعوة إليه، وأضاف إليه أموراً أخرى قد بعثت إلى التفكير فيها أحوال عصره ، ثم ظهرت تلك الآراء فى الجزيرة العربية فى القرن الثانى عشر الهجرى ، أحياها « محمد بن عبد الوهاب » – فى الجزيرة العربية – وما زال الوهابيون ينادون بها ، ويتحمس بعض العلماء من المسلمين لها ، ولذلك كان لابد من بيانها .

وقد تعرض هؤلاء الحنابلة للكلام فى التوحيد ، وصلة ذلك بالأضرحة، كما تكلموا فى آيات التأويل والتشبيه ، وهى أول ما ظهروا به فى القرن الرابع الهجرى : ونسبوا كلامهم إلى « الإمام أحمد بن حنبل » ، وناقشهم فى هذه النسبة بعض فضلاء الحنابلة .

وقد كانت المعارك العنيفة تقوم بينهم وبين الأشاعرة. لأنهم كانوا يظهرون حيث يكون للأشاعرة سلطان قوى لا ينازع ، فتكون بين الفريقين الملاحاة الشديدة ، وكل فريق يحسب أنه يدعو إلى مذهب السلف ، وقد بينا مذهب الأشاعرة فى ذاته، وإن كنا لم نبين مقدار صلته بالآراء التى أثرت عن السلف وفى هذا الجزء سنتعرض لتمحيص العقيدة السلفية فى أثناء عرضنا لتفكير هؤلاء الذين نحلوا أنفسهم ذلك الإسم ، موازنين بين الإسم والحقيقة .

منهاج هؤلاء السلفيين

١١٣ ــ علمنا أن « المعتزلة » نهجوا فى بيان العقيدة الإسلامية منهجاً فلسفياً قبسوا منه من منطق اليونان.ومن طرائق الفلاسفة فى الجدل والمناظرة وقد كان ما نصبوا أنفسهم له ـ وهو الدفاع عن الإسلام ـ باعثاً لأن ينهجوا ذلك المنهج ، وجاراهم ذلك المنهاج الفلسفى « الأشاعرة » ، « الماتريدية » ، وهؤلاء الأخيرون قاربوهم فى أكثر ما انتهوا إليــه من نتائج ، وإن ناقشوهم الحساب .

ولقد جاء أولئك «السلفيون» فخالفوا ذلك المنهاج ، وأرادوا أن تعود دراسة العقائد إلى ما كانت عليه فى عهد الصحابة والتابعين فلا يأخذوها إلا من الكتاب والسنة ، فيأخذوا من القرآن أصل العقيدة ، والدليل الذى بنيت عليه العقيدة ، ويمنعوا العلماء من أن يفكروا فى أدلة غير أدلة القرآن ، وإذا كان « الباقلانى » قد سوغ لنفسه أن يقيد الناس بأدلة « الأشعرى » فأولى ثم أولى أن يقيدوا الناس بأدلة القرآن .

وقد قسم « ابن تيمية » الذى ضبط منهاجهم ــ طرائق العلماء فى فهم العقائد الإسلامية إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : الفلاسفة ، وهؤلاء يقولون . « القرآن جاء بالطريقة الخطابية ، والمقدمات الإقناعية التى تقنع الجمهور ، ويدعون أنهم هم أهل البرهان واليقين ، والعقائد طريقها البرهان واليقين » .

والقسم الثانى : المتكلمون « أى المعتزلة ، وهؤلاء يقدمون قضايا عقلية

قبل النظر فى الآيات القرآنية، فهم يأخذون بالنوعين من الاستدلال، ولكن يقدمون النظر العقلى على الدليل القرآنى ، فيؤلون القرآن على مقتضى العقل وإن كانوا لا يخرجون عن عقائد القرآن .

والقسم الثالث : طائفة من العلماء تنظر إلى ما فى القرآن من عقائد فتؤمن به ، وبما فيه من أدلة ، فتأخذه لا على أنه أدلة هادية مرشدة موجهة للعقل ليلتمس المقدمات من بينها ، بل على أنها آيات إخبارية يجب الإيمان بما اشتملت عليه من غير أن يتخذ مضمونها مقدمة للاستنباط العقلى ، ويظهر أنه يجعل من هذا القسم « الماتريدى » إذ يستعينون بالعقل ليبرهنوا على عقائد القران .

والقسم الرابع : قسم يؤمن بالقرآن — عقائده وأدلته — ولكنه يستعين بالأدلة العقلية بجوار الأدلة القرآنية[١]، ويظهر أنه يقصد من هؤلاء الأشاعرة .

وبعد هـــذا التقسيم قرر « ابن تيمية » أن منهاج السلف ليس واحداً من هذه الأربعة ، بل هو غيرها . لأن العقائد لا تؤخذ إلا من النصوص ، ولا تؤخذ أدلتها إلا من النصوص ، فهؤلاء « السلفيون » لا يؤمنون بالعقل لأنه يضل ، ولكن يؤمنون بالنص ، وبالأدلة التى يومىء إليها النص ، لأنه وحى أوحى به إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

ويقررون أن تلك الأساليب العقلية مستحدثة فى الإسلام ، ولم تكن معروفة قطعاً عند الصحابة والتابعين ، فإذا قلنا إنها ضرورية لفهم العقائد فيؤدى ذلك أن هؤلاء السلف ما كانوا يفهمون العقائد على وجهها ، ولا يدركون على الوجه الأكمل أدلتها ويقول فى ذلك « ابن تيمية » : « يقولون إنه لم يكن

(١) راجع الأقسام الأربعة فى رسالة معارج الوصول « لابن تيمية »

الرسول يعرف معنى ماأنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون ذلك، بل لازم قولهم أنه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات، بل يتكلم بكلام لا يعرفه » .

١١٤ — وينتهى من هذا إلى أن السلفيين كما يصورهم ابن تيمية يرون أنه لا سبيل إلى معرفة العقيدة والأحكام وكل مايتصل بها إجمالا وتفصيلا، واعتقادا واستدلالا — إلا من القرآن والسنة المبينة له والسير فى مسارهما، فما يقرر القرآن وما تشرحه السنة مقبولا لا يصح رده، ورده خلع الربقة، فليس للعقل سلطان فى تأويل القرآن وتفسيره أو تخريجه — إلا بالقدر الذى تؤدى إليه العبارات، وما تضافرت عليه الأخبار . وإذا كان للعقل سلطان بعد ذلك فهو فى التصديق والإذعان، وبيان تقريب المنقول من المعقول. وعدم المنافرة بينهما، فالعقل يكون شاهداً ولا يكون حاكما، ويكون مقرراً مؤيداً، ولا يكون ناقضاً ولا رافضاً، ويكون موضحاً لما اشتمل عليه القرآن من الأدلة .

هذا هو منهاجهم، وهو يجعل العقل سائراً وراء النقل يعززه ويقويه، ولا يستقل بالاستدلال، بل يقرب معانى النصوص وقد درسوا الوحدانية والصفات وأفعال الإنسان، وكون القرآن مخلوقا أو غير مخلوق، والصفات والآيات التى توهم التشبيه وهكذا .

الوحدانية

١١٥ — ينظر هؤلاء السلفيون إلى الوحدانية على أنها الأساس الأول للإسلام، وذلك حق لا مجال فيه للريب، ويفسرون معنى الوحدانية تفسيراً فى جملته يتفق مايقرره المسلمون أجمعون، ولكن يفرضون أن أموراً تنافى الوحدانية لا يقرهم جمهور المسلمين عليها، فهم مثلا يعتقدون أن التوسل إلى الله بأحد من عباده الذين مضوا إلى ربهم مناف للوحدانية، ويعتقدون أن زيارة الروضة الشريفة مستقبلا لها مناف للوحدانية، ويعتقدون أن إقامة شعائر حول الروضة الشريفة، مناف لذلك، وأن التوجه بالدعاء إلى الله تعالى، مستقبلا ضريح نبي أو ولى مناف للوحدانية، وهكذا. ويعتقدون أن ذلك «مذهب السلف الصالح»، وأن غيره بدع يقدح فى معنى التوحيد.

والوحدانية كما يقرر علماء المسلمين لها شعب ثلاث؛ وحدانية الذات والصفات، ووحدانية الخلق والتكوين، ووحدانية المعبود.

وحدانية الذات والصفات

١١٦ - وقد اتفق المسلمون على أن الله تعالى واحد أحد، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ويقول «ابن تيمية» ذلك:

«لفظ التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اصطلاحات المتكلمين وغيرهم، فكل طائفة تعنى بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم، «فالمعتزلة» وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه نفى جميع الصفات وبالتجسيم والتشبيه إثبات شيء منها، حتى إن من قال إن الله يرى، أو أن لله كلاما هو عندهم مجسم، وكثير من الطوائف المتكلمة فى صفاته يريدون بالتوحيد والتنزيه نفى الصفات الخبرية أو بعضها[1]. وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها والفلاسفة تعنى بالتوحيد ما تعنيه المعتزلة وزيادة. حتى إنهم يقولون ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية، أو مركبة منهما»[2].

والمراد بالصفات السلبية مثل القدم والبقاء، لأن معناهما لا أول له ولا انتهاء، والمراد من الإضافية مثل رب العالمين أو خالق السموات والأرض وفاطر السماوات والأرض، والمراد من المركبة المخالفة للحوادث.

وإن اختلاف العلماء فى هذه المعانى لا يقتضى أن يكفر فريق الآخر، لأنه اختلاف نظر، لا اختلاف حقيقة، ولا يكفر السلفيون أحداً من مخالفيهم ولكنهم يعتبرونهم من أهل الزيغ، فيحكمون بزيغ «الفلاسفة» و «المعتزلة»، و «الصوفية» الذين يقولون بالاتحاد والفناء فى الذات.

(١) مثل «كلم الله موسى تكليما» ومثل «مالك الملك» وغير ذلك من الصفات التى تبين أحوال خاصة تليق بالرب سبحانه وتعالى، وجاء بها الخبر والقرآن.

(٢) نقض المنطق لابن تيمية ص ٢٥٦.

السلفية والأشاعرة

١١٧ — وإذا كان هؤلاء الذين ذكرناهم من أهل الزيغ فى نظر السلفيين الذين وضح « ابن تيمية » رأيهم ، فما هو رأى السلف الذى لا زيغ فيه فى نظره ؟ يقرر « ابن تيمية » أن مذهب السلف هو إثبات كل ما جاء فى القرآن والسنة من صفات وأسماء وأخبار وأحوال . فالله سبحانه وتعالى يقول « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » ، ويقول « قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد » ويقول « وهو العليم الحكيم ، وهو السميع البصير ، وهو العليم القدير ، وهو العزيز الحكيم ، وهو الغفور الرحيم وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد ، هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شىء عليم » ، « هو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها ، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ، وهو معكم أينما كنتم ، والله بما تعملون بصير » ويقول « ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط الله أعمالهم » ويقول سبحانه « رضى الله عنهم ورضوا عنه » ، ويقول سبحانه « وغضب الله عليه ولعنه » ويقول سبحانه وتعالى « لمقت الله أكبر من مقتكم » ويقول سبحانه « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظل من الغمام والملائكة » ويقول سبحانه « ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض أئتيا طوعا أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين » ،

١١٨ — وهكذا يثبتون كل ما جاء فى القرآن أو السنة عن أوصافه سبحانه أو شئونه ، فيثبتون له المحبة ، والغضب ، والسخط والرضا ، والنداء ، والكلام ، والنزول إلى الناس فى ظلل من الغمام ، ويثبتون الاستقرار على العرش ، والوجه واليد من غير تأويل ولا تفسير بغير الظاهر ، بيد أن هذا ليس كشأن

الحوادث ، فليست يده كيد الحوادث ، ولا نزوله كنز ولهم ، ولا وجهه كوجوههم ، فإن الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك ، ويعتبر ذلك المنهاج هو منهاج السلف الصالح ، ويقول فى ذلك و « الصواب ما عليه أئمة الهدى ، وهو أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع فى ذلك سبيل السلف الماضين ، أهل العلم والإيمان والمعانى المفهومة من الكتاب والسنة ، لا ترد بالشبهات ، فيكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ولا يعرض عنها ، فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا ، ولا يترك تدبر القرآن ، فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى » .

فهو بهذا يرى أن مذهب السلف يثبت لله اليد من غير كيف ولا تشبيه ، والوجه من غير كيف ، والفوقية والنزول وغير ذلك من ظواهر النصوص القرآنية ، ويقصد الظواهر الحرفية ، لا الظواهر ولو مجازية ، وهو يعد ذلك المذهب ليس مجسما ولا معطلا ويقول فى ذلك :

« ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل ، فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه . كما لا يمثلون ذاته بذوات خلقه ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله فيعطلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون فى أسماء الله وآياته ، وكل واحد من فريق التعطيل والتمثيل جامع بين التعطيل والتمثيل ، ويكرر هذا المعنى فيقول مؤكداً أن الله ينزل ويكون فى فوق وتحت من غير كيف .

« ليس فى كتاب الله . ولا فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من سلف الأمة ولا من الصحابة والتابعين ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف ـ حرف واحد يخالف ذلك لا نصاً ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم إن الله ليس فى السماء ، ولا أنه ليس على العرش ، ولا أنه فى كل

مكان ، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها » (١) .

١١٩ — وعلى ذلك يقرر « ابن تيمية » أن مذهب «السلف» هو إثبات كل ما جاء فى القرآن من فوقية وتحتية واستواء على العرش ، ووجه ويد ومحبة وبغض ، وما جاء فى السنة من ذلك أيضاً من غير تأويل ، وبالظاهر الحرفى ، فهل هذا هو «مذهب السلف حقاً ؟ ونقول فى الإجابة عن ذلك : لقد سبقه بهذا الحنابلة فى القرن الرابع الهجرى كما بينا ، وادعوا أن ذلك مذهب السلف ، وناقشهم العلماء فى ذلك الوقت وأثبتوا أنه يؤدى إلى التشبيه والجسمية لامحالة ، وكيف لا يؤدى إليهما ، والإشارة الحسية إليه جائزة ، ولذا تصدى لهم الإمام الفقيه الحنبلى الخطيب « ابن الجوزى » ، ونفى أن يكون ذلك مذهب السلف ، ونفى أيضاً أن يكون ذلك رأى « الإمام أحمد » ، وقال « ابن الجوزى » فى ذلك :

« رأيت من أصحابنا من تكلم فى الأصول بما لا يصلح ... فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب ، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام . فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، فسمعوا أن الله خلق آدم على صورته ، فأثبتوا له صورة ووجها زائداً على الذات ، وفماولهوات وأضراسا ، وأضواء لوجهه ، ويدين وإصبعين وكفا وخنصرا وإبهاما ، وصدرا وفخذا وساقين ورجلين ، وقالوا ماسمعنا بذكر الرأس ، وقد أخذوا بالظاهر فى الأسماء والصفات ، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة ، ولا دليل لهم فى ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعانى الواجبة لله تعالى ، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من صفات الحدث . ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا صفة

(١) الحموية الكبرى فى مجموعة الرسائل الكبرى ص ٤١٩

ذات ، ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا لا نحملها على توجيه اللغة، مثل يدعلى نعمة وقدرة ، ولامجىء وإتيان على معانى بر والطف ، ولاساق على شدة ،بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين والشىء إنما يحمل على حقيقته إن أمكن فإن صرف صارف حمل على المجاز، ثم يتحرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون نحن أهل السنة ،وكلامهم صريح فى التشبيه،وقد تبعهم خلق من العوام ، وقد نصحت التابع والمتبوع،وقلت يا أصحابنا، أنتم أصحاب نقل واتباع ،وإمامكم الأكبر « أحمد بن حنبل » رحمه الله يقول وهو تحت السياط : كيف أقول ما لم يقل، فإياكم أن تبتدعوا من مذهبه ما ليس منه ، ثم قلتم فى الأحاديث تحمل على ظاهرها ، فظاهر القدم الجارحة ، ومن قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه سبحانه مجرى الحسيات ، وينبغى ألا يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل ، فإنا به عرفنا الله تعالى ، وحكمنا له بالقدم ، فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم ،وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح . فلاتدخلوا فى مذهب هذا الرجل السلفى ما ليس فيه[1] » .

وقد استفاض ابن الجوزى فى بيان بطلان ما اعتمدوا عليه من أقوال، ولقد قال ذلك القول الذى ينقده ابن الجوزى القاضى أبو يعلى الفقيه الحنبلى المشهور المتوفى سنة ٤٥٧ وكان مثار نقد شديد وجه إليه ، حتى لقد قال فيه بعض فقهاء الحنابلة «لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئاً لايغسله ماء البحار» وقال مثل ذلك القول من الحنابلة ابن الزاغونى المتوفى سنة ٥٢٧ .وقال فيه بعض الحنابلة أيضاً «إن فى قوله من غرائب التشبيه مايحار فيه النبيه»،وهكذا استنكر الحنابلة ذلك الاتجاه عندما شاع فى القرن الرابع والقرن الخامس،ولذلك استتر هذا المذهب ،حتى أعلنه ابن تيمية فى جرأة وقوة،وزاد آراءه انتشاراً اضطهاده

---

(١) « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزى .

بسببها ، فان الاضطهاد يذيع الآراء وينشرها ، ولذلك كثر أتباعه بسبب الاضطهاد وكسب الرأى ذيوعاً وانتشاراً .

١٢٠ — ونرى هنا أنه يجب أن نذكر أن ادعاء أن هذا مذهب السلف موضع نظر ، وقد نقلنا رأى « ابن الجوزى » فى ذلك الرأى عندما شاع فى عصره .

ولنا أن ننظر نظرة أخرى ، وهى من الناحية اللغوية ، لقد قال سبحانه « يد الله فوق أيديهم » وقال : « كل شىء هالك إلا وجهه » . أهذه العبارات يفهم منها تلك المعانى الحسية ، أم أنه تفهم منها أمور أخرى تليق بذات الله تعالى ، فيصح أن تفسر اليد بالقوة أو النعمة ، ويصح إن يفسر الوجه بالذات ، ويصح أن يفسر النزول إلى السماء الدنيا بمعنى قرب حسابه ، وقربه سبحانه وتعالى من العباد ، وإن اللغة تتسع لهذه التفسيرات ، والألفاظ تقبل هذه المعانى .

وكذلك فعل الكثيرون من علماء الكلام ، ومن الفقهاء والباحثين وهو أولى بلا شك من تفسيرها بمعانيها الظاهرة الحرفية والجهل بكيفياتها كقولهم إن لله يداً ، ولكن لا نعرفها . وليست كأيدى الحوادث ، ولله نزولا ، وليس كنزولنا ، إلى آخره ، فإن هذه إحالات على مجهولات لا نفهم مؤداها ولا غاياتها ، بينما لو فسرناها بمعان تقبلها اللغة وليست غريبة عنها لوصلنا إلى أمور قريبة فيها تنزيه ، وليس فيها تجهيل ،

التأويل والتفويض

١٢١ — وإن هذا النظر يؤدى عند ابن تيمية إلى أن الأسلم هو التفويض الذى يدعيه وينسبه إلى السلف الصالح ، فيأخذ الألفاظ بظواهرها الحرفية ، ويطلقها على معانيها الظاهرة فى أصل الدلالة ، ولكنه يقرر أنها ليست كالحوادث . ويفوض فيما بعد ذلك ، ولا يفسر ، ويقول إن محاولة التفسير زيغ ، ويعتمد على قوله تعالى : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين فى قلوبهم زيغ ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به ، كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولوا الألباب » .

« فابن تيمية » يعتقد أنه بهذا يجمع بين التفسير والتفويض ، فهو يفسر بالمعنى الظاهر ، وينزه عن الحوادث ويفوض فى الكيف والوصف ، فهو يرى أن الصحابة كانوا يعلمون معانى الآيات المتشابهات التى فيها وصف باليد والرجل والوجه والاستواء والنزول وغير ذلك ، ويعلمونها على معانيها الظاهرة ، ولا يحاولون تعرف كيفها وحقيقتها كما لا يحاولون معرفة حقيقة الذات

هذا مايقرره « ابن تيمية » مذهباً للسلف، ولكن يخالفه فى ذلك « الغزالى » فيقرر فى كتابه « إلجام العوام عن علم الكلام » ، أن هذه الألفاظ التى تجرى فى العبارات القرآنية والأحاديث النبوية لها معان ظاهرة ، وهى الحسية التى نراها ، وهى محالة على الله تعالى ؛ ومعان أخرى مجازية مشهورة يعرفها العربى من غير تأويل ، ولا محاولة تفسيره ، فيقول فى ذلك رضى الله عنه : « التقديس معناه أنه إذا سمع اليد والأصبع وقوله صلى الله عليه وسلم . « إن الله خمر آدم بيده ، وإن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن ، فينبغى أن يعلم أن هذه الألفاظ تطلق

على معنيين (أحدهما) وهو الوضع الأصلي، وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب ، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة، وأعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا أن يتنحى عن ذلك المكان . وقد يستعار هذا اللفظ أعنى اليد لمعنى آخر ليس هذا المعنى بجسم أصلا ، كما يقال البلدة فى يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم ، وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلا ، فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق ، قطعاً ويقينا أن الرسول لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم ، وأن ذلك فى حق الله محال ، وهو عنه مقدس ، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفراً ، لأنه مخلوق ونرى من هذا أن « حجة الإسلام الغزالى » يبين معانى هذه الألفاظ بمجازها المشهور الذى هو واضح فيها كل الوضوح ، ولا شك أن السلف الصالح الذين يفهمون مجازى اللغة وحقيقتها كانوا يطلقون هذه الألفاظ على معانيها المجازية المشهورة التى كانوا هم يستعملون ، فهل يتصور أن الذين بايعوا (النبى صلى الله عليه وسلم) تحت الشجرة عندما يتلون قوله تعالى: « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم ، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيما» — يفهمون أن اليد هنا ، يد ليست كيد المخلوقات ، ولا يفهمون أن المراد سلطان الله تعالى وقدرته ، بدليل ما فيها من تهديد لمن ينكث بأن مغبة النكث تعود عليه .

ولذلك نحن نرجح منهاج « الماتريدى » ومنهاج « ابن الجوزى » ومنهاج « الغزالى» ونرى أن الصحابة كانوا يفسرون بالمجاز المشهور إن تعذر إطلاق الحقيقه كما يفسرون بالحقيقة فى ذاتها .

خلق القرآن

١٢٢ - وقد جر الكلام فى الصفات إلى الكلام فى خلق القرآن ، ولقد خاض فيه أولئك « السلفيون » - كما سموا أنفسهم فى الماضى ، وفى العصر الحاضر - وقد قرروا أن القرآن هو كلام الله تعالى ، تكلم به وأوحى به إلى نبيه الكريم ، والقراءة هى صوت القارىء الذى يسمع ، وهى على ذلك غير القرآن بل هى تلاوته ، أما القران فكلام الله تعالى ، ولذلك قال تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » وقال النبى صلى الله عليه وسلم « زينوا القران بأصواتكم » وقد سمع أبا موسى الأشعرى ، وهو يقرأ ، فقال له أبو موسى « لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرا .

ويقول « ابن تيمية » بهذا مقالة « الإمام أحمد » - وقد أشرنا إليها آنفا - « السلف قالوا لم يزل الله متكلما إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن العربى ، وما تكلم به فهو قائم به ، وليس مخلوقا منفصلا عنه ، فلا تكون الحروف التى هى أسماء الله الحسنى وكتبه المنزلة مخلوقة ، لأن الله تكلم بها » .

ولا يرى « ابن تيمية » أن ثمة تلازما بين أن يكون القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن يكون قديما ، بل يرى أن القران كلام الله تعالى وغير مخلوق ، ولكن لا يحكم بأنه قديم ، ولذلك يقول : « السلف اتفقوا على أن كلام الله منزل غير مخلوق ، فظن بعض الناس أن مرادهم أنه قديم العين » ثم يبين أن القرآن ليس صفة الكلام القديمة القائمة بذات الله تعالى . فيقول : وحينئذ فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وإن قيل إنه ينادى بصوت ، ويتكلم بصوت لا يلزم من ذلك قدم الصوت ، وإذا كان قد تكلم بالقرآن

والتوراة والإنجيل لم يمنعوا من أن يتكلم بالياء قبل السين »[1] .

وإن هذا الكلام يستفاد منه أن صفة الكلام قديمة ، وأن كلام الله الذى يخاطب به خلقه كالقرآن والتوراة والإنجيل لا يعد مخلوقا لله ، ولا يعد قديما .

١٢٣ — هذه نظرات أولئك الذين سموا بالسلفيين ، وادعوا أنهم يحكون آراء السلف الصالح ، وتلك آراؤهم فى وحدانية الذات وتفريعات أقوالهم ، وقد تبين فى ثنايا كلامنا مقدار الصحة فى نسبة هذه الآراء إلى السلف الصالح رضى الله عنهم ، ولننتقل إلى بقية آرائهم فى الوحدانية فنتكلم فى وحدانية التكوين .

(١) آراء ابن تيمية هذه مثبوته فى الجزء الثالث من كتاب « رسائل ومسائل » طبع المنار ج ٣ ص ٢١ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ١٠٦ .

و - تدانية التكوين

١٢٤ ــ والأساس فى هذه الشعبة من التوحيد أن الله سبحانه خلق السموات والأرض وما بينهما وما فيها لا شريك له فى خلقه ولا منازع فى سلطانه ، ولا إرادة لمخلوق تنازع إرادة الخالق . أو تشترك معها فى تكوين شىء من الأشياء بل كل الأشياء والأفعال منه سبحانه وتعالى ،وإليه تعود .

الجبر والاختيار :

وقد ثارت هم هذا المقام مسائل الجبر والاختيار ، وقد تبين فيما سبق من قول ـ رأى « الجهمية » ورأى « المعتزلة » ورأى « الماتريدية » . فما هو رأى السلفيين الذين يصور آراءهم ابن تيمية ، ويتبعونه فى هذا الرأى من يصفون أنفسهم بهذا الوصف الآن .

ولقد وجدنا ابن تيمية يخالف الأشاعرة ويجاهر بمخالفتهم ويعتبرهم جبرية ، وقد أخذ عليهم تفريقهم بين الفعل فى ذاته والكسب ، فاعتبروا الفعل مخلوقا لله تعالى . واعتبروا الكسب للعبد . ويقرر أن الكسب إن كان مجرد اقتران فهو لا يصلح مناطا لتحمل المسئولية واستحقاق العقاب والثواب ، وإن كان فعلا له تأثير وتوجيه وإيجاد وأحداث وصنع وعمل ، فهو مقدور للعبد وفعل له ، فإن قلت إنه (أى الكسب) لله تعالى فهو أخذ بالجبرية ، وإن قلت إنه للعبد فهو اعتزال .

وينقد أيضاً مذهب « المعتزلة » ، وإن كان يرى أن مذهبهم فى هذا المقام أقرب إلى العقل من مذهب الأشاعرة .

١٢٥ ــ ولقد قرر ابن تيمية أن مذهب السلف الإيمان بالقدر خيره وشره ، وشمول قدرة الله سبحانه وتعالى وإرادته ، وأن الله سبحانه وتعالى خلق العبد ، وكل ما فيه

من قوى ، وأن العبد يفعل مايشاء بقدرته وإرادته ، ويقول فى ذلك: « ومما ينبغى أن يعلم أن مذهب سلف الأمة هو قولهم « الله خالق كل شىء » وأن الله خلق العبد هلوعا إذا مسه الشر جزوعا . وإذا مسه الخير منوعا ، وأن العبد فاعل حقيقية له مشيئة وقدرة وإرادة ، قال تعالى : « لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاءون إلا أن يشاء الله » .

وهو يقرر قدرة الله تعالى وعمومها وشمولها ، ويقرر قدرة العبد وإحساسه بالتبعات ، وأن عموم قدرة الله تعالى ثبت بالنص ، كما أن قدرة العبد وإرادته ثبتت بالنص والإحساس والاختيار الحقيق ، وبهذا يقرر « ابن تيمية » ثلاثة أمور :

أولها — أن الله سبحانه وتعالى خالق كل شىء ، وأنه لا شىء فى الكون بغير إرادته ، وأنه لا ينازعه أحد فى إرادته ، وهو فى هذا يتفق مع الجبرية .

ثانيها — أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وإرادة كاملة تجعله مسئولا عما يفعل ، وهو فى هذا القدر يتفق مع المعتزلة .

ثالثها — أن الله تعالى ييسر فعل الخير ويرضاه ويحبه ، ولا ييسر فعل الشر ولا يحبه ، وهو فى هذا يفترق عن المعتزلة .

١٢٦ — ولكن كيف يوفق ابن تيمية بين تلك الحقائق المتعارضة ؟. وكيف يوفق بين عدله سبحانه فى عقاب المسىء وإثابة المحسن ، وأن الأفعال كلها له سبحانه ؟ .

والجوانب عن ذلك أنه يظهر أن «ابن تيمية» يرى أن أفعال العبد تنسب إليه لقدرة فيه ، وتنسب إلى الله تعالى باعتبار أن الله خلق هذه القدرة ، فهو سبب الأسباب ، ويقول فى ذلك « ابن تيمية » « إن الله تعالى خالق الأشياء كلها

بالأسباب التى خلقها ، والله تعالى خلق العبد وقدرة يكون بها فعله ، فإن العبد فاعل بفعله حقيقة ، فقول أهل السنة فى خلق فعل العبد بإرادة وقدرة من الله ، كقولهم فى خلق سائر الحوادث بأسبابها » .

فأفعال العبد تسند إلى الله تعالى من حيث أنه خالق سببها ، وهو قدرة العبد التى خلقها سبحانه فيه ، وإنه بهذا الرأى يتلاقى إلى حد كبير مع المعتزلة ، ولذلك صرح هو بأنهم أقرب إلى الحق من الأشاعرة . ولكنه يخالف المعتزلة فى أمرين :

أحدهما — فى عدم التلازم بين الأمر والإرادة ، فالمعتزلة يرون أن هناك تلازما بين أمر الله سبحانه وتعالى وإرادته ، فالله لا يأمر بشىء إلا إذا كان يريده . ولا ينهى عن شىء إلا إذا كان لا يريده ، فالله سبحانه وتعالى لا يريد المعاصى ولذلك لا يأمر بها ، أما « ابن تيمية » فيرى أنه لا تلازم بين الأمر والإرادة ، فالله سبحانه وتعالى يريد الطاعات ويأمر بها ، ولا يريد المعاصى التى تقع من بنى آدم وينهى عنها ، وإرادته للمعاصى من ناحية إرادة أسبابها

الأمر الثانى — الذى يفترق به « ابن تيمية » عن « المعتزلة » أنه يفرق بين الرضا والمحبة ، وبين الإرادة ، فالإرادة قد تقع على ما يخالف أوامره ونواهيه ، ولكن المحبة والرضا هى التى تتفق مع أوامر الله تعالى ونواهيه ، فالله تعالى لا يحب المعاصى ، ولا يرضاها ، ولكن يريدها ، وهو بهذا يتلاقى مع بعض الأشاعرة ، فيقول :

« جمهور أهل السنة مع جميع الطوائف ، وكثيرون من أصحاب الأشعرى ، يفرقون بين الإرادة والمحبة والرضا ، فيقولون إنه وإن كان يريد المعاصى سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ، بل يبغضها ويسخطها وينهى عنها ، وهؤلاء يفرقون بين

مشيئة الله ومحبته ، وهذا قول السلف قاطبة[١] .

نرى مذهبه فى هذا وسطا بين «المعتزلة» و «الأشاعرة» ،وهو فى جملته قريب من مذهب «الماتريدى» ، فقد اتفق مع «الماتريدى» فى أن الله سبحانه وتعالى خلق فى العبد قدرة يكون بها التأثير فى الأشياء ، بيد أن «ابن تيمية» يرى أن التأثير فى الأشياء يكون بفعلها ، أما «الماتريدى» فيرى أن التأثير فى الأفعال الذى يكون بهذه القوة المودعة لايتجاوز التأثير فى الكسب للفعل .

تعليل الأفعال :

١٢٧ — وقد يثير العلماء فى هذا المقام تعليل أفعال الله تعالى ، أفعل الله تعالى ما فعل وخلق ما خلق لغير باعث بعث .

لقد قال «الأشاعرة» إن الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء لا لعلة ولا لباعث ، لأن ذلك يقيد إرادة الله ، والله سبحانه خالق كل شىء وفوق كل شىء ، «لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون ...» .

القول الثانى — أن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق ، وأمر بالمأمورات ونهى عن المنهيات لحكمة محمودة .وإن هذا القول هو قول «الماتريدية» كما قررنا ، ويقول «ابن تيمية» إنه قول السلف ، فيقول : «هذا قول المسلمين وغير المسلمين ، وقول طوائف من أصحاب «أبى حنيفة» و «مالك» و «الشافعى» و «أحمد» وغيرهم ، وقول طوائف من علماء الكلام» .

وأصحاب هذا القول لا يقررون أن الله سبحانه وتعالى تتغير إرادته

(١) «منهاج السنة» جـ ١ ص ٢٦٦ ، و «مجموعة الرسائل والمسائل» جـ٥ ص١٠٢ طبع «المنار» .

بهذه الحكمة ، فهي ليست أمراً ملزما له سبحانه ولكنها تتفق مع وصفه الحكيم الذى وصف به نفسه ، فهي بيان لكمال خلق الله وأوامره ونواهيه لا لإلزامه سبحانه .

وإنه ليختار هذا القول ويبين أنه مذهب السلف :

والقول الثالث : — هو قول المعتزلة — أن الله سبحانه وتعالى فى أفعاله وأوامره ونواهيه لا يفعل إلا الحسن ولا يأمر إلا بالحسن ويجتنب القبيح ، ولا يأمر بالقبيح ، وأساس هذا أن للأشياء حسناً ذاتياً وقبحاً ذاتياً عندهم ، وأن الله سبحانه وتعالى لا يأمر إلا بالحسن ، ولا ينهى إلا عن القبيح » .

وإن « ابن تيمية » نفى ذلك القول ولم يرتضه ، وذكر أن قول السلف يخالفه مخالفة بينة ، ويقول فى هؤلاء :

أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح . فجعلوا يوجبون على الله سبحانه وتعالى ما يوجبون على العبد ،ويحرمون عليه سبحانه ما يحرمونه على العبد ، ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقولهم عن معرفة حكمته ، فلا يثبتون له مشيئة عامة ، ولا قدرة تامة ، فلا يجعلونه سبحانه على كل شىء قدير ، ولا يقولون ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن[1] » .

١٢٨ — هذه نظرات « ابن تيمية » فى مسائل الجبر والاختيار وتعليل أفعال الله سبحانه وتعالى ، وهو يسند دائماً ما يراه إلى السلف الصالح من الصحابة والتابعين .

(١) « مجموعة الرسائل والمسائل » ج ٥ ص ١٢١ .

الوحدانية فى العبادة

١٢٩ — والوحدانية فى العبادة معناها ألا يتجه العبد بالعبادة لسواه، وذلك يقتضى أمرين :

أحدهما — ألا يعبد إلا الله وحده ، ولا يعترف بالألوهية لغيره سبحانه، ومن أشرك فى العبادة مع الله تعالى شخصاً أو شيئاً فقد أشرك ، ومن سوى بين المخلوق والخالق فى شىء من العبادة فقد جعل مع الله آلهة أخرى، وإن كان يعتقد بوحدانية الخالق ، فإن مشركى العرب كانوا مقرين بأن الله وحده هو خالق السموات والأرض ، كما قال تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وسموا مع ذلك مشركين لأنهم يعبدون مع الله غيره .

الأمر الثانى — أن نعبد الله سبحانه بما شرعه على ألسنة رسله ، ولا نعبد الله إلا بواجب أو مستحب أو مباح قصد به الطاعة وشكر الله تعالى ، ويقول ابن تيمية : « والدعاء من جملة العبادات فمن دعا المخلوقين من الموتى والقائمين، واستغاث بهم ، كان مبتدعا فى الدين مشركا برب العالمين متبعا غير سبيل المؤمنين . ومن سأل الله بالمخلوقين ، أو أقسم عليه بالمخلوقين كان مبتدعا بدعة ما أنزل الله بها من سلطان[1] » ،

١٣٠ — وقد نى « ابن تيمية » حامل لواء ذلك المذهب الذى اتسم بسمة السلفيين ثلاثة أمور :

أولها — منع التقرب إلى الله تعالى بالصالحين والأولياء .

(١) راجع فى هذا « قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة » لابن تيمية

وثانيها — منع الاستغاثة والتوسل بالموتى وغيرهم .

وثالثها — منع زيارة قبور الصالحين والأنبياء للتيمن والتقديس .

منع التقرب بالصالحين :

١٣١ — لقد قرر ابن تيمية أن لبعض الناس كرامات ، وأن بعضهم تجرى الله على يديه خوارق العادات ، ولكن ذلك لا يقتضى أن هؤلاء معصومون من الخطأ ، بل هم عباد مخاطبون بالتكليف تجرى عليهم أحكامه، وأن الكرامة ليست أفضل من الاستقامة ولذلك كان بعض الصالحين يطلب من الله تعالى أن يهبه الاستقامة ولا يهبه الكرامة ، وينقل ابن تيمية فى ذلك كلمة أبى على الجورجانى الحكيمة وهى : « كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة ، فإن نفسك منجبلة على الكرامة ، وذلك يتطلب منك الاستقامة[1] » .

وإن تلك الكرامة لا تسوغ أن يتخذ الرجل الصالح وسيلة لله سبحانه وتعالى ، إذ أن التوسل إلى الله تعالى بعباده غير جائز ، ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يستغفر للمشركين كما قال تعالى : « ما كان للنبي والذين معه أن يستغفروا المشركين ولو كانوا أولى قربى من بعدما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأقاربه الأدنين:

« يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله فإنى لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا بنى « عبد المطلب » لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا « عباس بن عبد المطلب » لا أغنى عنك من الله شيئا ، يا « صفية » (عمة رسول الله) لا أغنى عنك من الله شيئاً ، يا « فاطمة » (بنت رسول الله) سليني من مالى ماشئت ، لا أغنى عنك من الله شيئاً » .

---

(١) مجموعة الرسائل ، جـ ١ ص ٧ .

ولقد كان الصحابة يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم فى حياته ، كما استسقوا من بعده بالعباس ، ولم يستسقوا بأحد من الصحابة فى حياته ،فدل هذا على أن التقرب إلى الله تعالى بطريق التوسل بغيره لا يجوز ، ولكن الدعاء من الحي بالرحمة يجوز .

الاستغاثة بغير الله :

١٣٢ — الاستغاثة بغير الله عند أولئك السلفيين ممنوعة بإطلاق ، وقد ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الاستغاثة به ، فقد ذكروا أن « الطبرانى » روى فى معجمه الكبير أن منافقاً كان يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « أبو بكر » قوموا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم ! . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه لا يستغاث بى ، وإنما يستغاث بالله » وإن ذلك واضح ؛ فإن الذى يستغاث هو القادر على التغيير ، وذلك مما اختص به الله سبحانه وتعالى .

وكما أن الاستغاثة لا تكون إلا بالله ، فالمغفرة منه سبحانه ، فلا يجوز أن يقال لغير الله اغفر لى أو أغثنى وينقل « ابن تيمية » عن « أبي يزيد البسطامى » أنه كان يقول: « استغاثة المخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق » ،كما ينقل عن «أبي عبد الله القرشى» قوله : « استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون » .

وكما أنه لا يتقرب إلى الله بعباده الأحياء ولا يستغاث بهم ، لا يتقرب بالأموات ولا يستغاث بهم ، ويقول فى ذلك « ابن تيمية » : « إننا ليس لنا أن نطلب من الأنبياء والصالحين شيئاً بعد موتهم :وإن كانوا أحياء فى قبورهم وإن قدر أنهم يدعون للأحياء . فليس لأحد أن يطلب منهم ذلك ، ولم يفعل ذلك أحد من السلف ، لأن ذلك ذريعة إلى الشرك . وعبادتهم من دون الله

بخلاف الطلب من أحدهم فى حياته . فإنه لا يفضى إلى الشرك » .

وإذا كان التقرب أو الاستغاثة بالصالحين غير جائزين فى الحياة وفى الممات والدعاء يجوز فى الحياة دون الممات فإنه لا يجوز النذر للقبور أو لسكان القبور ، أو العاكفين على القبور ، فإن ذلك حرام . إذ أنه يشبه النذر للأوثان سواء أكان نذر زيت أم كان غيره ، ويقول فى ذلك : « ومن اعتقد أن للقبور نفعاً أو ضراً فهو ضال جاهل » .

ويقرر أن ذلك نذر فى معصية ، ويقول : « وإن من يعتقد أن هذه النذور باب الحوائج إلى الله تعالى . وأنها تكشف الضر وتفتح الرزق . وتحفظ المصر فهو مشرك يجب قتله(١) » .

زيارة قبور الصالحين وقبر النبي :

١٣٣ — وإن النتيجة المنطقية لهذا كله أن زيارة قبور الصالحين بقصد التبرك أو التيمن أو التقرب إلى الله تعالى لا يجوز . وإن كان القصد العظة والاعتبار فهو جائز ، بل مندوب إليه .

ولذلك يقرر أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم للتبرك لا يجوز وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يتخذ قبره مسجداً حتى لا يزار . فقد جاء فى الصحيحين عن « عائشة » رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال فى مرض موته .

لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم دفن فى بيت عائشة على غير ما اعتاد الناس لكيلا يتخذ قبره مزارا ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ، اشتد

---

(١) « مجموعة الرسائل والمسائل » ج ١ ص « ٥ » .

غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وإن الصحابة كانوا إذا سلموا على النبي صلى الله عليه وسلم بعد مماته ، وأردوا الدعاء دعوا مستقبلين القبلة، وإن الصحابة كانوا يتجهون إلى الروضة الشريفة إذا أرادوا سفراً أو أقدموا من سفر .

١٣٤ — ولقد خالف « ابن تيمية » بقوله هذا جمهور المسلمين ، بل تحداهم فى عنف بالنسبة لزيارة قبر (النبي صلى الله عليه وسلم) ونحن قد نوافق إلى حد ما على قوله فى زيارة قبور الصالحين والنذر لها ،ولكن نخالفه مخالفة تامة فى زيارة الروضة الشريفة ، وذلك لأن الأساس الذى بنى عليه منع زيارة الروضة بقصد التبرك والتيمن هو خشية الوثنية ، وإن ذلك خوف فى غير مخاف . فإنه إذا كان فى ذلك تقديس لمحمد ، فهو تقديس لنبي الوحدانية ، وتقديس نبي الوحدانية إحياء لها ، إذ هو تقديس للمعانى التى بعث بها .

ولأن زيارة الروضة فيها تذكير بمواقف النبي صلى الله عليه وسلم فى الصبر والجهاد والنضال ، والعمل على رفع شأن التوحيد إلى أن أدال الله — ثمرة لجهاده وبتأييد الله ونصره — من دولة الأوثان ،وكانت عبادة الديان وحده ولقد روى ابن تيمية نفسه أن السلف الصالح كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم كلما مروا على الروضة الشريفة .

ولقد قال نافع مولى عبد الله بن عمر ، وراوية علمه ، كان « ابن عمر » يسلم على القبر ، رأيته مائة مرة أو أكثر يجيء إلى القبر ورؤى واضعاً يده على مقعد النبي صلى الله عليه وسلم من المنبر ، ثم وضعها على وجهه .

ولقد كان الأئمة الأربعة كلما قدموا إلى المدينة زاروا قبر النبي صلى الله عليه وسلم .

وإن الحديث الذى رواه « ابن تيمية » وغيره ، وهو « لا تشد الرحال

إلا إلى ثلاثة مساجد . المسجد الحرام ، ومسجدى هذا ، والمسجد الأقصى، يدل على شرف المسجد الذى دفن بجواره ، وقد دفن (ببيت عائشة) الذى كان أقرب بيوت أزواجه إليه .

وقد كان متصلا بالمسجد وإن لم يكن داخلا فيه ، وإنه إذا أريد منع زيارة قبره لدفن فى مكان بعيد عن المسجد كالبقيع وإنا لنعجب من استنكاره لزيارة الروضة للتيمن والاستئناس مع مارواه عن الأئمة الأعلام من تسليمهم على النبي صلى الله عليه وسلم كلما مروا بقبره الشريف ، وكانوا يذهبون إليه كلما هموا بسفر ، أو أقبلوا من سفر كما روى ابن تيمية .

وبعد فإنا نقرر أن التبرك بزيارة قبر النبي مستحسن ، وليس التبرك الذى نقصده عبادة أو قريباً منها ، إنما التبرك هو التذكر والاعتبار والاستبصار ، أى أمرىء مسلم علم حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وهديه وغزواته وجهاده . ثم يذهب إلى المدينة ، ولا يحس بأنه فى هذا المكان كان يسير الرسول ويدعو ويعمل، ويدبر ويجاهد ، ولا يعتبر ولا يستبصر ، أولا يحس بمكانة النبي صلى الله عليه وسلم من الله تعالى، أولا تهز أعطافه محبة الله ورسوله والأخذ بما أمر ، والانتهاء عما نهى إلا من أعرض عن ذكر الله ، إلا أن زيارة قبر الرسول هى الذكرى والاعتبار . والهدى والاستبصار ، والدعاء عند القبر دعاء والقلب خاشع والعقل خاضع . والنفس مخلصة والوجدان مستيقظ ، وإن ذلك أبرك الدعاء .

مذاهب حديثة

١ – قد ذكرنا المذاهب القديمة التى قامت منذ العصر الأموى، ونبتت جذورها قبل ذلك ، وكيف كانت تتحول الفرقة إلى فرق ثم كيف كانت المقاومة توجد فرقة أو فرقاً أخرى ، وكانت الخلافات فى أكثر الأحيان حول العقيدة ، ولم تكن فى لبها ، إلا ما كان يحدث من بعض المنحرفين الذين خرجوا عن الجادة ، وغلوا غلواً أخرجهم عن حظيرة الإسلام المقدسة ، كالسبئية الذين ألهوا علياً . وكالحاكمية الذين اعتقدوا حلول الإله فى الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وغيرهم ممن نرى الآن بقايا منهم فى إفريقية والهند وباكستان .

وإذا كان الفقه وهو علاج لأسقام المجتمع قد وقف الاجتهاد فيه لتقاصر الهمم ؛ ولامتناع العلماء عن مخالفة السابقين وإعطاء آرائهم معانى تشبه التقديس – فإن الاجتهاد فى العقائد أولى بالوقوف. فأكثر علماء السنة وقفوا عند أقوال الأشعرى يرددونها ويدرسونها ، وقد جهل الأكثرون بجوارها آراء الماتريدى ، ولقد وضع لهم المبدأ الباقلانى ، عندما أوجب العمل برأى الأشعرى وبأدلته ، فلا يتجاوز أحد البراهين التى ساقها حتى لا يسقط العقل فيما لا يحسن .

ولذلك لم تظهر فى الفترات التى وليت القرن الثامن الهجرى إلى القرن الثانى عشر مذاهب تدعو إلى جديد ، وإذا كانت توجد أحياناً نزعات إلى الأخذ ببعض آراء الفرق القديمة وترك رأى الأشعرى ، كما رأينا فى ابن القيم وشيخه ابن تيمية ، وكما نرى فى بعض العلماء عندما يرجح رأياً للمعتزلة على رأى الاشاعرة . أو يختار رأى الماتريدى دون رأى الأشعرى . وفى الجملة لقد جمدت الحياة الفكرية ، فكان من جمودها ما بدا فى التقليد فى الفتوى وتقليد الاستدلال فى المذاهب الاعتقادية .

٢ — ولكن إذا كانت الحياة قد جمدت بهؤلاء الذين عاشوا فى القرون الأربعة مع بعض الثامن، وهى القرن التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر، وكثير من الثالث عشر — فإن الفكر الإسلامى لا يمكن أن يستمر جامداً على رأى معين حول أدلة العقيدة ولا برهان يقطع بأنه خير الأدلة والمناهج وخصوصاً أن العقول قد ابتدأت تستيقظ نتيجة للالتحام الذى كان بين المسلمين وأوربا بما فيها ، فإن العثمانيين قد اتصلوا بالأوربيين اتصالا وثيقاً ، وتأثروا بالنظر المالية الأوربية ، حتى كان من علماء الأتراك من كان يجيز التحايل فى الاستدانة ليبيح بعض الفائدة الربوية، وإن كان علماء الآستانة قد استنكروا فتواه فى إبانها ، ومنعوا الأخذ بأقواله من بعده .

وقد اتسمت العصور التى جمد فيها العقل بتقديس آراء الأئمة المجتهدين كما أشرنا ، وكان من مظاهر ذلك التقديس تقديس الصالحين فى حياتهم وبعد مماتهم ، وزيارة أضرحتهم والطواف حولها بما يشبه الطواف حول البيت الحرام ، وكان من أثر ذلك أن قامت طائفة تحارب هذا وتشدد فى محاربته متبعة فى ذلك آراء ابن تيمية وقد أخرجتها من مرقدها بعد أن طمرتها السنون .

الوهابيه

٣ ــ ظهرت الوهابية فى الصحراء العربية ، نتيجة للإفراط فى تقديس الأشخاص والتبرك بهم ، وطلب القربى من الله بزيارتهم ، ونتيجة لكثرة البدع التى ليست من الدين ، وقد سادت هذه البدع فى المواسم الدينية ، والأعمال الدنيوية .

فجاءت الوهابية لمقاومة كل هذا ، وأحيت مذهب ابن تيمية .

ومنشىء الوهابية هو محمد بن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٧٨٧ ميلادية ، وقد درس مؤلفات ابن تيمية فراقت فى نظره ، وتعمق فيها ، وأخرجها من حيز النظر إلى حيز العمل ، وإنهم فى الحقيقة لم يزيدوا بالنسبة للعقائد شيئاً عما جاء به ابن تيمية ، ولكنهم شددوا فيها أكثر مما تشدد . ورتبوا أموراً عملية لم يكن قد تعرض لها ابن تيمية لأنها لم تشتهر فى عهده ويتلخص ذلك فيما يأتى :

١ ــ لم يكتفوا بجعل العبادة كما قررها الإسلام فى القرآن والسنة وكما ذكر ابن تيمية ، بل أرادوا أن تكون العادات أيضاً غير خارجة على نطاق الإسلام فيلتزم المسلمون ما التزم ، ولذا حرموا الدخان ، وشددوا فى التحريم ، حتى إن العامة منهم يعتبرون المدخن كالمشرك ، فكانوا يشبهون الخوارج الذين كانوا يكفرون مرتكب الذنب .

٢ ــ وكانوا فى أول أمرهم يحرمون على أنفسهم القهوة وما يماثلها ، ولكن يظهر أن ذلك تساهلوا فيها فيما بعد .

٣ ــ أن الوهابية لم تقتصر على الدعوة المجردة ، بل عمدت إلى حمل السيف لمحاربة المخالفين لهم باعتبار أنهم يحاربون البدع ، وهى منكر تجب محاربته ، ويجب الأخذ بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وذلك لتحقيق

قوله تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ، ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم » ولقدقاد الفكرة الوهابية فى ميدان الحرب والصراع محمد بن سعود ، جد الأسرة السعودية الحاكمة للأراضى العربية، وقد كان صهراً للشيخ محمد بن عبدالوهاب واعتنق مذهبه ، وتحمس له ، وأخذ يدعو إلى الفكرة بقوة السيف، وأعلن أنه يفعل ذلك لإقامة السنة وإماتة البدعة ، ولعل هذه الدعوة الدينية التى أخذت طابع العنف كانت تحمل معها تمرداً على حكم العثمانيين ، ومهما يكن من أمر فقد استمرت الدعوة مؤيدة بقوة السلاح ، فجردت الدولة العثمانية لها القوة ، ولكنها لم تنتصر عليها ، ولم تقو على القضاء على قوتها حتى تصدى والى مصر محمد على لها فانقض على الوهابيين بجيشه القوى ، وهزمهم فى عدة معارك ، وعندئذ انقبضت القوة المسلحة ، واقتصرت على القبائل العربية ، وكانت الرياض وما حولها مركزاً لهذه الدعوة المستمرة التى كانت تعنف إن وجدت قوة وتنقبض إن وجدت مقاومة عنيفة .

٤ — أنها كانت كلما مكن لها من قرية أو مدينة أتت على الأضرحة هدماً وتخريباً ، حتى لقد أطلق عليها بعض الكتاب الأوربيين وصف « هدامى المعابد » ولعل ذلك الوصف فيه بعض المبالغة ، لأن الأضرحة ليست معابد ، ولكن يظهر أنهم كانوا يهدمون المسجد مع الضريح أخذاً من الخبر الذى استنكر فيه النبى صلى الله عليه وسلم عمل بنى إسرائيل إذا اتخذوا من قبور أنبيائهم مساجد ،

٥ — ولم يقف عنفهم عند هذا فإنهم جاءوا إلى القبور الظاهرة فهدموها — ولما آل إليهم السلطان فى البلاد الحجازية هدموا كل قبور الصحابة وسووها بالأرض ، ولم يبق منها الآن إلا إشارات تومىء إلى موضع القبر ، وقد

أجازوا زيارتها والاقتصار فى الزيارة على تحيـة صاحب القبر بقول الزائر « السلام عليك » .

٦ — أنهم تعلقوا بأمور صغيرة ليس فيها وثنية ولا ما يؤدى إلى وثنية، وأعلنوا استنكارها. مثل التصوير الفوتوغرافى. ولذا وجدنا ذلك فى فتاواهم ورسائلهم التى يكتبها علماؤهم وإن كان أمراؤهم لا يلتفتون فى هذا إلى أقوالهم ويضربون بها عرض الحائط .

٧ — أنهم توسعوا فى معنى البدعة توسعاً غريباً . حتى إنهم ليزعمون أن وضع ستائر على الروضة الشريفة أمر بدعى ، ولذلك منعوا تجديد الستائر التى عليها ، حتى صارت أسمالا بالية تقذى بها الأعين ، لولا النور الذى يضفى على من يكون فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم ، أو يحس أنه فى هذا المكان كان منزل الوحى على سيد المرسلين .

وإنا لنجد فوق ذلك منهم من يعد قول المسلم سيدنا محمد بدعة لا تجوز ويغلون فى ذلك غلواً شديداً ، وفى سبيل دعوتهم يعنفون فى القول ، حتى إن أكثر الناس لينفرون منهم أشد النفور .

٨ — وفى الحق أن الوهابيين قد حققوا آراء ابن تيمية وتحمسوا لها تحمساً شديداً ، وما شرحناه من رأى ابن تيمية عند الكلام على مذهب الذين سموا أنفسهم سلفيين قد أخذوا به ، ولكنهم توسعوا فى معنى البدعة، فتوهموا أموراً لا صلة لها بالعبادات بدعاً ، مع أن البدع على التحقيق هى الأمور التى يفعلها العبد على أنها من العبادات . ويتقربون بها إلى الله تعالى ولم يجىء بها أصل دينى . فوضع ستائر على الروضة الشريفة مثلا لم يقل أحد إن ذلك فيه عبادة بأى نوع من أنواعها ؛ إنما يفعلون ذلك تزيينا لها

لتسر الناظرين رؤيتها ؛ كالشأن فى زخارف المسجد النبوى ، فكان غريباً أن يستنكروا تلك الستائر ولا يستنكروا تلك الزخارف ، لأن هذا تفريق بين المتماثلين .

وإنه يلاحظ أن علماء الوهابيين يفرضون فى آرائهم الصواب الذى لا يقبل الخطأ ، وفى آراء غيرهم الخطأ الذى لا يقبل التصويب ، بل إنهم يعتبرون ما عليه غيرهم من إقامة الأضرحة والطواف حولها قريباً من الوثنية ، وهم فى هذا يقاربون الخوارج الذين كانوا يكفرون مخالفيهم ويقاتلونهم كما ذكرنا . ولقد كان ذلك لا ضرر منه أيام أن كانوا قابعين فى الصحراء لا يتجاوزونها ولكن وقد اختلطوا بغيرهم لما آل الأمر فى البلاد الحجازية إلى آل سعود فإن الأمر يكون خطيراً ، ولذلك تصدى لهم الملك الراحل عبد العزيز آل سعود وجعل آراءهم لأنفسهم دون غيرهم ، وسار فى هذا شوطاً بعيداً ، حتى إنه صنع ستائر للروضة بدل تلك الأسماء البالية ، ولكنه أجل وضع الجديد فى موضع القديم ، حتى يتم تجديد المسجد النبوى ، وقد مات قبل ذلك ، والمرجو أن ينفذ خليفته ما كان قد اعتزم .

البهائية

٤ – هذا مذهب كان منشئه من الإثنا عشرية ، وإن ذكرنا لذلك المذهب فى هذا الكتاب لا يصح أن يتخذ دليلا على أنه مذهب إسلامى – ولكن لأنه مذهب نشأ بين المسلمين ومنشئه كان منتميا لمذهب إسلامى – وجب علينا ذكره مع خروجه عن المبادىء الإسلامية التى أجمع عليها المسلمون ، والتى تعتبر المقومات الحقيقية لهذا الدين الحكيم .

وإن منشىء هذا المذهب قد ولد بإيران حوالى سنة ١٢٥٢ ﻫ الموافق سنة ١٨٢٠ ميلادية ، وهو « ميرزا على محمد الشيرازى » ، وقد كان إثناعشرياً ، ولكنه تجاوز حدود ذلك المذهب ، وجمع بينه وبين آراء منحرفة فى المذهب الإسماعيلى وفكرة الحلول التى قالها السبئيون ، فجاء من هذا بمزيج واضح البعد عن العقيدة الإسلامية .

إنه من المقرر أن المذهب الإثنا عشرى فيه الإمام المستور ، فان الإمام الثانى عشر غيب فى سر من رأى ، وهم ينتظرون حضوره ، وإن « ميرزا على محمد » اعتقد هذا ابتداء كما كان يعتقد كل الإماميين الإثنا عشريين ، وهم أكثر أهل فارس الذى نشأ فيه ذلك الشاب، وقد أظهر نبوغا وغيرة على المذهب جعلت الأنظار تتجه إليه ، وقد كان منصرفا إلى دراسات نفسية وتأملات فلسفية ، فكان تشجيع الناس له سببا فى أن خرج على الناس بفكرة أنه وحده الناطق بعلم ذلك الإمام المستور ، « وأنه الباب اليه » إذ أن ذلك الإمام المستور على مقتضى المذهب كغيره من أئمة الإثناعشرية أوتى بمقتضى الوصاية التى اختص بها ممن سبقه – علما يتبع : وهو مصدر الهداية والمعرفة .

بهذا الفرض الذى فرض به أنه أوتى علم الإمام النورانى أصبح عند أتباعه

حجة فيما يقول لا معقب لقوله ، كشأن الإمام تماماً . فوجد من أتباعه طاعة مطلقة وتلقيا لكل ما يقوله بالقبول .

ولقد غالى من بعد ذلك فأطرح فكرة أنه ينقل علم الإمام . وادعى أنه المهدى الذى سيظهر بعد ألف سنة من غيبة الإمام الذى غيب سنة ٢٦٠ هـ . وادعى أن الله حل فيه . وأنه هو الذى به يظهر الله لخلقه . وأنه السبيل لظهور موسى وعيسى فى آخر الزمان . فلم يكتف برجوع عيسى . كما هو الاعتقاد العام بل أضاف إليه موسى وذكر أنه هو السبيل إلى عودتهما .

ولما ادعى لنفسه ما ادعى وجد مصدقين متخذين لما يقول لانجذابهم لشخصه ، ولكن ناوأه كل علماء الدين لا فرق فى ذلك بين إمامى وغير إمامى لأن ما زعمه لنفسه من منزلة مناقض تمام المناقضة للحقائق الإسلامية والعقائد التى جاء بها القرآن . ولم يرعو بمناوأة العلماء ، بل أخذ ينفر الناس منهم ويرميهم بالنفاق والمطامع الدنيوية وتملق ذوى السلطان فوجد مستمعين لكل ما يقول ، وقد اتبعوه من غير أى حجة ولا سلطان من الحق .

٥ — وبعد أن ادعى لنفسه ما ادعى أخذ يعلن أموراً اعتقادية أخرى عملية .

(ا) فمن الأمور الاعتقادية عدم إيمانه باليوم الآخر ، وأن هناك جنة يثاب بها المؤمن ، وناراً يعاقب بها ، وأن ذلك بعد الحساب ، ويعترف أن ما يسمى بلقاء الله واليوم الآخر ليس إلا رموزاً لحياة روحية متجددة :

(ب) ومن الأمور الاعتقادية التى دعا اليها الإيمان بأنه الممثل الحقيقى لكل الأنبياء السابقين ، وأنه تتجمع فيه كل الرسالات الإلهية ، وأنه لهذا يلتقى عنده كل أهل الديانات . ففى البابية ، تلتقى اليهودية والنصرانية والإسلام ، ولا فارق بينها .

(حـ) اعتقاده بالحلول ، وحلول الله فيه بالفعل .

(د) عدم اعتباره الرسالة المحمدية آخر الرسالات ، فقد أعلن أن الله قد حل فيه ، وأنه سيحل فى آخرين من بعده ، فلم يحتكر لنفسه حلول الألوهية .

(ه) وكان يذكر الحروف المجمعة ، وما يحسب لكل حرف من أرقام ، ويبنى على جميع أرقام الحروف ادعاءات غريبة ، وكان للأرقام تأثير فى نظره ولرقم ١٩ بالذات منزلة خاصة عالية .

وقد ادعى أموراً عملية غيرت وبدلت فى الأحكام الإسلامية والفرائض، ومن ذلك ما يأتى :

(ا) جعل المرأة فى مرتبة الرجل تماما فى الميراث وغيره ، وبذلك أنكر بعض الأحكام القرآنية الصريحة التى يعد إنكارها كفراً .

(ب) دعا إلى المساواة المطلقة بين الناس وألا فرق بين جنس ودين ولون ، وإن ذلك فى جملته يتفق مع الحقائق الإسلامية .

٦ — وقد أودع هذه الآراء كتابا كتبه وقد سماه البيان .

وإن هذه الآراء كما رأيت فى جملتها انحراف عن الإسلام ، بل إنكار لحقائقه وإحياء لفكرة الحلول التى ادعاها عبد الله بن سبأ لعلى بن أبى طالب وذلك كفر صريح ، ولذلك تصدت لهم الدولة . فطاردت ميرزا على وأتباعه ، وشردتهم ، وأعدمت صاحب الدعوة سنة ١٨٥٠ فهو لم يعمر إلا ثلاثين سنه

ولكنه مات وكان قد اصطفى من مريديه اثنين هم « صبح أزل ، والثانى « بهاء الله » وقد نفى كلاهما من فارس فاتخذ أولهما قبرص له مقاماً ، واتخذ الثانى أدرنة . وأتباع الأول كانوا عدداً قليلا . وأتباع الثانى كانوا الكثرة فى هذا المذهب ، ونسب المذهب إلى « بهاء الله » فقيل « البهائية » وقد ينسب إلى

الأصل فيقال البابية ، وهو الإسم الذى اختاره صاحب هذه الدعوة ، وإن أساس الاختلاف بين الرجلين هو أن الأول ، وهو « صبح أزل » أراد أن تبقى البابية كما تركها صاحبها ، ويقتصر على الدعوة اليها ، أما الثانى فقد أعطى لنفسه ما كان قد أعطاه « ميرزا على » لنفسه ، بل أكثر ، فقرر حلول الإله فيه ، وأنه المظهر الكامل . وأن أستاذه بشر به ، وأن وجود « ميرزا على » كان تمهيداً له . كما كان وجود يحيى تمهيداً لوجود المسيح فى نظر النصارى ، ويقول جولد سهير فى كتابة العقيدة والشريعة : « وفى شخص بهاء عادت الروح الإلهية للظهور لكى تنجز على الوجه الأكمل العمل الذى مهد له الداعية الذى بعث قبله ، فبهاء الله أعظم من الباب لأن الباب هو القائم ، والبهاء هو القيوم أى يظل ويبقى ... وقد فضل بهاء أن يتسمى باسم « مظهر » ، أو « منظر الله » ، الذى يجتلى فى طلعته جمال الذات الإلهية ، والذى يعكس محاسنها كصفحة المرآة ، وهو نفسه « جمال الله » الذى يشرق ويتألق بين السموات والأرض كما يتألق الحجر الكريم المصقول ، وبهاء الله هو الصورة المنبعثة الصادرة عن الجوهر ، ومعرفة هذا الجوهر لا تتأتى إلا عن طريقه . وقد رأى فيه أتباعه أنه كان فوق البشر ، وأضفوا عليه كثيراً من الصفات الإلهية »[١] .

٧ — وإنه ما دام أساس الاتباع من هؤلاء المفتونين هو عبادة الأشخاص ، فقد اختارت الكثرة منهم اتباع « بهاء » هذا ، ولقد اشتد النزاع بين « بهاء » وبين « صبح أزل » وكانا قريبين ، فهذا فى أدرنة وذاك فى قبرص ، فنفت الدولة العثمانية « بهاء » إلى عكا .

(١) العقيدة والشريعة ص ٢٤٤ ترجمة الأساتذة محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق ، وعلى حسن عبد العزيز .

وفى عكا أخذ يدون مذهبه فى الشرك ، فعارض القرآن ، وعارض البيان الذى ألفه أستاذه، وأخذ يكتب الكتب بالعربية وبالفارسية ، وأشهر ما كتب هو « الكتاب الأقدس » ، وقد زعم أن كل ما اشتمل عليه الكتاب موحى به ، وأنه قديم بقدم الذات العلية ، وأعلن أن كتبه كلها لا تمثل كل علمه الإلهى ، بل هناك ما احتفظ به لصفوة أصحابه ، لأن غيرهم لا يطيق هذه العلوم الباطنية .

واعتبر مايدعو إليه ديانة جديدة ليست هى الإسلام ، وهنا يفترق عن أستاذه ، فأستاذه كان يزعم أنه يجدد الإسلام بما انتحل من أفكار ، وأنه لم يخرج عنه ، ولكنه ، أصلح مااشتمل عليه ، والإسلام فى نظره دين متجدد أما هذا الآخر ، فقد أنصف الإسلام أكثر من صاحبه لأنه أعلن أن مايدعو إليه ديانة جديدة ليست هى الإسلام ، وبذلك طهر الإسلام من رجس أقواله وقد زعم أن ديانته عالمية ، تجمع الأديان كلها ، والأجناس كلها ؛ وهى تدعو إلى محو الأقليمية والوطنية ، فالأرض للجميع ووطن الجميع .

ولهذا المعنى العالمى فى عقيدته ، ولما اتخذه لنفسه من مظهر إلهى ، أرسل كتبه إلى الحكام فى مشارق الأرض ومغاربها ، وقد ادعى فى هذه الرسائل حلول الإله فيه ، وكان ما يكتبه يسميه سوراً ، كما تسمى أجزاء القرآن سوراً وادعى أنه يعلم الغيب وقد كان يعلن غيبيات تقع فى المستقبل ، ويصدف أن كان يصح بعضها فقال إن حكومة نابليون الثالث ستسقط : فسقطت بعد أربع سنوات ، فكان هذا داعياً لأن يصدقه الكثيرون بسبب مبالغة أتباعه مع أنه لم يعين زمن السقوط . ولعل ذلك فراسة منه ما دام لم يعين ، وهل صدق فى كل نبوءة قالها ؟ لم يدع أحد ذلك ، حتى أشد أتباعه حماسة له .

وقد حث أتباعه على تعلم اللغات الأجنبية لتعم دعوته .

٨ — وأهم ما دعا إليه « البهاء » .

(ا) نبذ كل القيود الإسلامية . فأصبح بمقتضى هذا مذهبه غير مرتبط بالإسلام بأى نوع من أنواع الارتباط ، وبهذا يفترق عن أستاذه ميرازا على كما أشرنا ، إذا اعتبر الشريعة قد انقضى عهدها .

(ب) أنه جعل المساواة بين البشر مهما اختلفت الألوان الأديان والأجناس لب تعاليمه ، فكانت تلك المساواة هى القطب الذى تدور عليه دعايته ، وكان ذلك بلا ريب يجتذب الأنظار إليه فى عالم فرقته العنصرية والطبقات والتعصب الدينى .

(ج) عالج نظام الأسرة ، وخالف المقررات الإسلامية فيها ، فمنع تعدد الزوجات إلا فى صور استثنائية ، وفى هذه الصور الاستثنائية لا يبيح الجمع إلا بين اثنتين ، ومنع الطلاق إلا فى حال الضرورة التى لا يمكن أحد الزوجين فيها أن يعاشر الآخر . ولم يعتبر المطلقة ذات عدة تنتظر فيها فلا تتزوج بعد الطلاق . حتى تنتهى بل لها أن تتزوج .

(د) نسخت صلاة الجماعة نسخاً مطلقاً إلا فى صلاة الجنائز ، فالصلاة لا تكون إلا فرادى .

(ه) ليست الكعبة هى القبلة التى ارتضاها لأصحابه ، بل القبلة هى المكان الذى يقيم فيه البهاء ، لأنه مادام الإله يحل فيه. فالقبلة حيث يحل الإله، فإذا غير مكانه غير البهائيون قبلتهم تبعاً له .

(و) أبقوا على الطهارة المعنوية والجثمانية التى أتى بها الإسلام ، فأبقوا الوضوء للصلاة والغسل من الجنابة .

(ز) ألغى كل ماجاء فى الإسلام من أحكام الحلال والحرام فى البيوع والأطعمة وغيرها ، وأحل العقل فى الحكم محل الشرع الإسلامى .

ولو أدرك الحق لوجد أن كل ما أحله الإسلام يحله العقل، وكل ماحرمه الإسلام يحرمه العقل ، ولفهم كلام الأعرابى الذى قيل له لم آمنت بمحمد فقال : ما رأيت محمداً يقول فى أمر افعل ، والعقل يقول لاتفعل ،ومارأيت محمداً يقول فى أمر لا تفعل والعقل يقول افعل ، ولكنه يريد الهدم ، والهدام سلاحه المعول فقط ، والمعول يهدم كل شىء .

(ح) ومع أن « بهاء الله » هو وأستاذه من قبل يناديان بالمساواة المطلقة بين البشر ، لا يقر هو الديمقراطية ، فلا يبيح خلع الملك ، ولعله رأى ذلك . لأنه لايتفق مع مذهبه ، إذ أن مذهبه يقوم على حلول الإله فى الأشخاص، إذ قد حل فيه ، فلابد أن يفرض مع هذا أن يكون للاشخاص سلطة قدسية ، وإن لم يحل فيهم الإله ، فكان متسقاً مع منطقه أن يفرض أن سلطان الملوك مقدس لا يمس أو يكاد يكون مقدساً .

وفى الوقت الذى يفرض فى الملوك ذلك السلطان الذى يكاد يكون مقدساً ينكر أن يكون لعلماء الدين أى سلطة على النفوس ، وإذا كان أستاذه قد حارب علماء الدين الذين ناوءوه وأبطلوا قوله ، فقد حارب هو الكهنوتية كلها عن غير تخصيص بالإسلام ، لأن دعوته تعم ، فحارب كهنوتية اليهودية والنصرانية أيضاً .

٩ — ولقد انتهى عهد — بهاء الله — بموته فى ٦ ؛ مايو سنة ١٨٩٢ ، وقد خلفه فى القيام على مذهبه ابنه « عباس أفندى » المسمى « عبد البهاء » أو « غصن أعظم » ولم يعارض فى خلافته أحد لإخلاصهم لأبيه . وعباس هذا كان على إلمام كامل بالمدنية الأوربية والثقافة الغربية لذلك حور تعاليم

أبيه بما يتقارب مع العقل الغربي ، فأبعد منها فكرة الحلول الإلهي ، ولم يدع خوارق تجري على يديه كما ادعى أبوه ؛ ولأنه كان يميل كل الميل إلى الثقافة الغربية اتجه إلى الكتب المقدسة عند اليهود والنصارى يدرسها . فإذا كان المعلم الأول لهذا المذهب قد خطا خطوة في هدم تعاليم الإسلام باسم تجديده فالذي وليه أتم ما بدأ بأن أنكر كل تعاليم الإسلام ونبذها ، والذي أعقبهما خطا خطوة ثالثة — فلم يكتف بنبذ الإسلام بل اتجه إلى الكتب اليهودية والنصرانية يأخذ منها بدل أن يعتمد على القرآن أو يأخذ منه .

١٠ — وإنه لهذا قد اتسعت الدعاية البهائية بين النصارى واليهود ، والمجوس ، وكثر الاتباع من أنصار هذه الديانات ، وليأس « عباس » وأبيه قبله من أن يتبعهما كثيرون من المسلمين وجهوا وجهتهم شطر أهل الديانات الأخرى ؛ ولذلك كثر أتباع هذا المذهب في النصارى واليهود والمجوس ، حول فارس والبلاد التي تصاقبها ، وقد أسس بعض هؤلاء بناء لهم في بلاد التركستان يعتقدون فيه اجتماعات، وكثر أتباع هذا المذهب في البلاد الأمريكية وأوروبا ، ويقول صاحب كتاب العقيدة والشريعة : « لقد وجد نبي عكا (أي بهاء الله) في أمريكا وفي أوروبا كما يقولون من يقبل على اعتناق ديانته في حماسة ولهفة حتى بين المسيحيين وأن ما أقيم لهم من المشروعات الأدبية قد ساعد البهائية على أن ترسخ قواعدها : فلها مجلة « نجم الغرب » التي تصدر في تسعة عشر عدداً في السنة ، وقد أنشئت سنة ١٩١٠ »[1] وجعلت أعدادها تسعة عشر عدداً ، لأنهم يعتقدون أن عدد — ١٩ — عدد شديد التأثير . إذ أن الأعداد لها قوة تأثيرية كما بينا في مذهب « ميرزا علي » .

(١) العقيدة والشريعة ص ٢٥٠ .

ويقول أيضاً صاحب كتاب العقيدة والشريعة : « قد انتشرت البهائية في بقاع شاسعة من الولايات المتحدة ، واتخذت مركزها في شيكاغو »[١]

وقد أوغلوا في الدعوة إلى ديانتهم في المسيحية ، وادعوا أن كتب العهد القديم والجديد بشرت بالبهاء وابنه ويقول في ذلك جولد سهير ، قد تقدمت البهائية بظهور «عباس أفندى» خطوة أخرى في استعانتها بالتوراة والإنجيل فأسفارهما سبق أن بشرت بظهور عباس من قبل ، وهو المقصود بالإمارة والألقاب الفاخرة العجيبة التي وردت في عدد -٦- من الإصحاح التاسع عشر من سفر أشعياء : « لأنه يولد لنا ولد ، ويعطى أبنا «وتكون الرياسة على كتفه ، ويدعى أسمه عجيباً مشيراً إليها أبديا رئيس السلام[٢] » .

١١ — هذه هي البهائية كما بينت وأعلنت ، ونرجو أن نكون قد صورناها كحقيقتها من غير تزيد عليها ، ولا تحريف لها ، فإن من رأينا أن نكتب المذهب كما يتصوره أهله أو المتحمسون له ، وإن الأوربيين قد تحمسوا له لأن فيه هدما للديانة الإسلامية » .

وإن هذا المذهب كما رأينا أوهام في أوهام . ولكنه راج بين الأمريكان والأوربيين ، ونادر من المسلمين من ارتد عن دينه إليه ومع ذلك يدعى الأوربيون أن أتباعه في المسلمين كثيرون ، ولكنهم يتخذون التقية ، أي لا يظهرون بمذهبهم أمام الناس حتى لا يضطهدوا وهي دعوى لا دليل عليها ، لأنا لا نستطيع الكشف عن الضمائر ، ولا هم أوتوا علم السرائر ، ولعلهم فيما قالوه يعبرون عن أمانيهم لأن أمانيهم هي حل العقيدة الإسلامية وهدم تعاليم الإسلام بين أهله . ولكن أنى لهم ذلك وهو دين الحقيقة الخالد إلى يوم القيامة . وليموتوا بغيظهم »

(١) الكتاب المذكور

(٢) العقيدة والشريعة .

١٢ — وإنه مما يذكر فى هذا المقام أن القضاء الإدارى المصرى قد قرر أن هذه البهائية ليست ديانة سماوية ، بل ليست ديانة مطلقا وإنما هى آراء قصد بها هدم الإسلام ، ونشر الفوضى والإلحاد بين المسلمين : ولذلك قد جاء فى فتوى لمجلس الدولة بشأن توثيق عقود زواج لثلاثة بهائيين « بعد الإطلاع على المادة الأولى من القانون الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، وبعد أن تبين أن تعاليم الطائفة البهائية ، كما هو ظاهر من كتبها وما سبق أن استظهرته محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى حكم سابق من أنها ترمى إلى بث عقائد فاسدة تناقض أصول الدين الإسلامى وعقائده ، وتنتهى إلى تشكيك المسلمين فى آيات كتبهم ونبيهم ، بل إنها تخالف الأديان السماوية ، ومن حيث أن محاولة نشر هذه العقائد الفاسده ، وإذاعة كتبها وتعاليمها فى بلد دينه الرسمى الإسلام . وما يترتب على ذلك من تكدير للسلم العام وإثارة الخواطر وإهاجة الشعور ، لما يؤدى إليه فعلا من تعرض للأديان القائمة ، وإثارة المؤمنين به مما يدفع أغراض هذه المؤسسة بعدم مشروعيتها ومخالفتها للنظام والأمن العام ، واستناداً إلى ما بينته وزارة الداخلية من أنها لا تعترف بالطوائف المذكورة كطائفة دينية — من كل ما تقدم ترى إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أن ذلك يبعد بالعقد المراد بوثيقة عن الصحة ، ويدمغة بالباطل لمخالفة أغراض هذه المؤسسة للنظام القائم بمصر ».

والأصل فى هذه الفتوى كما يبدو من عبارتها أن محامياً تقدم بطلب توثيق عقود زواج نصوا فيها على أن ديانتهم النهائية . فامتنع الموثق ليعلم هل لهذه الطائفة وجود ، وهل لها نظام للاحوال الشخصية معترف به قانونا من الدولة ، فأجابت وزارة الداخلية بالسلب ، وقامت مصلحة التوثيق ببحث حال هؤلاء ، فانتهت إلى أن البهائية مذهب هدام وخصوصاً للإسلام ، وليست بدين معترف به من الدولة ، وأنها لا تصلح أن تكون ديانة ، ولذا لا تظفر بالحماية ، ولا يمكن

مصلحة التوثيق أن توثق إلا إذا كان للبهائية صبغة طائفية تسوغ التوثيق.
وقد أشارت مصلحة التوثيق إلى أن توثيق الطوائف التى ليس لها مجالس ملية بالنسبة لعقود الزواج كان أما المحاكم الشرعية، ومصلحة التوثيق قائمة مقام المحاكم الملغاة فى ذلك، وقد تولت اختصاصها الذى ما زال قائماً متميزا.

ولكن بعد أن دمغوا بهذا تقدموا باعتبار أنهم جمعية خيرية روحية وطالبوا بتطبيق قانون المؤسسات، وقد كانت الفتوى دامغة هذا أيضاً.

١٣ — والحق أن البهائية يشتد نشاطها فى الديار الإسلامية فى عهود الدعوات الانحلالية التى يغذيها أعداء هذا الدين، فقويت عقب الحرب العالمية الأولى، وقويت عقب الحرب العالمية الثانية، وهى الآن ترفع رأسها، ولا بد من قطعه، أو عودته إلى شيكاغو موطن دعايته.

القديانية

١٤ – استولى المسلمون على الهند ، إذ فتحها السلطان محمود الغزنوى ، وحكمت الهند – بمقتضى الفتح – بالمسلمين ، ولكن السماحة الإسلامية جعلت الحكم الإسلامى يترك الهنود وما يدينون ، والديانات التى تسيطر على الهند هى البوذية والبرهمية ، والثانية أكثر عدداً وقد أثر الإسلام فى عقائد الهنود الذين لم يعتنقوه . حتى إنه وجد من الهنود من حاول الجمع بين الإسلام ، وديانة الهندوك ، فأسس « تاناك » المتوفى سنة ١٥٣٨ م ديانة تعد مزيجاً من الإسلام والهندوكية ، وهى ديانة بعض السيخ فى الهند الشمالية .

ولقد قال جولد سيهر فى كتابه « العقيدة والشريعة » فى هذا المذهب : « يبدو لنا أن هم عنصر من عناصر التوفيق والتقريب بين الديانتين كان العمل على محو الوثنية والقضاء عليها ، وذلك بانتحال نظرية وحدة الكون التى يدين بها متصوفة المسلمين[1] » .

وإذا كان الإسلام قد أثر فى هذه الديانات الوثنية ، فإنه لابد أن يتأثر بعض معتنق الإسلام ببعض تعاليمها ، أو بعبارة أدق لابد أن تسرى أفكار بين المسلمين هى من البقية التى استمرت فى رءوس بعض المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام ، ولم تشرب مبادئه كلها قلوبهم .

وإنه بعد أن استولى الإنجليز على الهند ، وحل حكمهم فيها محل الحكم الإسلامى الذى وهن السلطان فيه عن أن يسيطر على كل الأرض الهندية ـ دخلت الحضارة الأوربية المسيحية فى هذه البلاد ، وإذا كان قد تنصر بعض الهنود فإنه لم يكن عددهم يسمح بأن يكون النصارى طائفة ثالثة تتقارب مع

(١) الشريعة والعقيدة ص ٢٥٧ .

الطائفتين الكبيرتين ، المسلمين والهندوك ، وفيهم السيخ ، ولقد أخذت الحضارة الأوربية تغزو قلوب أولئك الذين دخلوا فى الإسلام وفيهم بقايا هندوكية أو أدركوا الحقائق الإسلامية ؛ ولكن لم يؤمنوا بها إيمان الصادقين المذعنين الذين أحبوا المبادىء الإسلامية ، وإن هؤلاء كالأعراب الذين قال الله تعالى فيهم : « قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ، ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم » .

وكانت التعاليم الأوربية الممزوجة بالمدنية النصرانية تحتل فى قلوب هؤلاء الذين يعدون من ضعفاء الإيمان مكاناً كبيراً بجوار المبادىء الإسلامية التى أدركوها فى الجملة ولم تستول على قلوبهم .

ولقد كان الإنجليز الذين حملوا تلك المدنية الأوربية إلى البلاد العتيقة يصطفون من المسلمين الذين تأثروا بحضارتهم ويدنونهم إليهم ، ويجعلون منهم حكاماً باسم أنهم مسلمون ، ويمثلون أهل الإسلام فى تلك البلاد .

١٥ — لذلك وجدت فى الهند طوائف منحرفة ، ولعل أظهرها وأقواها وأكثرها نشاطاً مع قلة عددها — هى طائفة القديانية ، ومؤسس هذه الطائفة التى تنتمى للاسلام هو « ميرزا غلام أحمد القديانى» المتوفى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ ، وهو منسوب إلى « قاديان » التى تبعد نحو ستين ميلا عن «لاهور» وقد دفن بها ، وكتب على قبره «ميرزاً غلام أحمد موعود » أى أنه هو المهدى المنتظر الموعود بإحياء الشريعة ، والقبول يوم القيامة ، أى أنه مبشر بالجنة .

وإن « غلام أحمد » هذا قد ابتدأ بث نفوذه فى المسلمين من الهنود عندما اكتشف قبراً « بسرنجار » قرب كشمير ، لولى من الأولياء يدعى « يوسف أساف » ، وقد قال إنه قبر عيسى بن مريم ، وإن عيسى قد فر من اليهود ، عندما شبه لهم ونجا من الصلب ، وقد ألقى عصا التسيار فى هذا المكان حيث

أدركه الموت ، ودفن فى هذا القبر ، وقد حاول أن يثبت مدعاه بالتاريخ ، وهو بهذا يحاول أن يثبت جزءاً من حقيقة قررها القرآن ، وهو أن اليهود لم يتمكنوا من قتل السيد المسيح عليه السلام ، ولكنه فى الوقت نفسه يقرر أنه لم يرفع إلى السماء ، بل دفن فى الأرض فى هذا المكان ، وبذلك يخالف الجمهور من المسلمين الذين يقولون إن المسيح عليه السلام رفع إلى السماء ، أخذاً من ظاهر قوله تعالى: «بل رفعه الله إليه ، وظاهر قوله تعالى: «ورافعك إلىّ » ، ولم يخالف فى ذلك إلا عدد قليل من العلماء قالوا إن الرفع كان بالروح لا بالجسد .

ولذلك نقول إن أول رأى ابتدأ به « غلام أحمد القاديانى » هو قوله إن عيسى لم يرفع ببدنه إلى السماء ، بل رفع بروحه ، وأن جسده مدفون فى الأرض ويعين المكان الذى دفن فيه .

١٦ — وإنه بعد هذا الكشف الذى زعمه اتجه يدعو إلى نحلة جديدة ، وقد ادعى أنه مجدد الإسلام فى أول القرن الرابع عشر الهجرى ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما رواه الإمام أحمد : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلا يجدد لها أمر دينها » فزعم أنه هو رجل هذه المائة الأخيرة ، وقد اعتقد فى نفسه ما يأتى :

(ا) أنه اكتشف قبر المسيح عليه السلام ، وأنه باكتشافه لهذا القبر قد حلت فيه روح المسيح ، ، وقوته ، وأنه المهدى المنتظر » فهو بروح المسيح وبوصفه المهدى يجدد أمر الدين ، ويكون مايقوله هو الحق ، وليس لأحد أن ينكره ، إذ أنه يتكلم عن الله تعالى .

(ب) ولكنه لا يكتفى بأن يكون المهدى ، بل يدعى أن اللاهوت قد

حل فى جسده[١] ، ولعل ذلك هو الذى يتسق مع قوله إنه قد حلت فيه قوة المسيح وهو فى هذا يقتبس من النصرانية الحاضرة ، لأن النصارى الآن هم الذين يعتقدون أن المسيح عليه السلام قد التق فيه الناسوت باللاهوت .

(حـ) ادعى أن المعجزات التى ظهرت على يديه تثبت كل ما يدعيه فقد حدث كسوف للشمس وخسوف للقمر فى رمضان سنة ١٣١٢ هـ الموافق سنة ١٨٩٤ م ، وقد ادعى أنه حدث ذلك الكسوف على يديه ولأجله . وأنه معجزته التى تثبت دعوته أو رسالته .

فقد جاء فى كتاب له : « له خسف القمر المنير » وإن لى غسا القمران النيران » وقد فسره بعض أتباعه بقوله : « والمعنى واضح ، وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم إذا كان خسف القمر دليلا على صدقه فكيف تنكر صدقى وقد خسف لى القمران[٢] » .

(د) أنه يدعى أنه رسول من عند الله ، وأن رسالته لاتنافى كون محمد خاتم النبيين ، لأنه يفسر معنى خاتم النبيين بأن كل رسول يجىء من بعده يكون بخاتمه وإقراره ويحيي شرعه ويجدده . ويقول فى كتابه « حقيقة الوحى » :

« هو « أى النبي صلى الله عليه وسلم » خاتم الأنبياء ، بمعنى أنه وحده صاحب الختم لا غير ، وليس لأحد أن يحظى بنعمة الوحى إلا بفيض خاتمه صلى

(١) العقيدة والشريعة ص ٢٦٠ .

(٢) الرد على كتاب أسئلة القاديانيه ص ١٢١ .

الله عليه وسلم ، وأن أمته لن يغلق فى وجهها باب المكالمة والمخاطبة الربانية إلى يوم القيامة ، فلا صاحب للختم الآن إلا هو ، وخاتمه وحده يكسب النبوة التى تستلزم أن يكون صاحبها أمة محمد صلى الله عليه وسلم[١] » .

ويقول فى كتاب التعليم :

« والذى يطالبكم الله به من حيث العقيدة هو أن تعتقد أن الله واحد ، وأن محمد رسول الله وخاتم الأنبياء وأفضلهم جميعاً ،وأنه لانبي بعده إلامن ارتدى برداء المحمدية على سبيل الظلية «أى التبعية» ذلك لأن الخادم لايغاير مخدومه ،ولا الفرع ينفصل عن أصله[٢] » .

ويقول أيضاً .

« لو لم أكن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ولو لم أتابع طريقته لما تشرفت بالمكالمة والمحادثة الإلهية حتى ولو وازنت أعمالى جبال الدنيا بأجمعها ،وذلك لأن جميع النبوات قد انقطعت إلا النبوة المحمدية ، فلامشرع بعده صلى الله عليه وسلم ، أما النبي غير المشرع فممكن وجوده ، وإنما ينبغى أولا أن يكون من أمته صلى الله عليه وسلم[٣] » .

وإن هذا المبدأ يصرح فيه بأنه نبي ، وأن معجزاته خسوف القمر وكسوف الشمس وأنه أخبر بهما قبل وقوعهما ،وأن كلمة خاتم الأنبياء لاتنافى ذلك .إذ

(١) حقيقة الوحى ص ٢٧ .

(٢) التعليم ص ١٥ .

(٣) التجليات الإلهة ص ٢٤ .

يفسر خاتم ليس بمعنى آخر ، بل بمعنى أنه لا نبي بعده إلا بختمه أى بإقامة شرعه .

ويظهر أن دعوته كانت تتطور ، فهو أولا — ادعى أنه تقمص عيسى، وأنه قد حل فيه اللاهوت ، ثم اكتفى بعد ذلك بدعوى النبوة فى ظل الرسالة المحمدية ،ومعجزته ماذكرنا، مع أن علم الفلك قد تقدم،ونرى علماء الأرصاد يخبرون عن خسوف القمر وكسوف الشمس قبلهما بأشهر. وفى هذه الآونة كان العلم متقدما فلا إعجاز فى إخباره بذلك إن صح، إذ أن أساس الإعجاز عجز غيره وتحديه بالمعجزة . وغيره لم يكن عاجزاً فلا موضع للتحدى .

١٧ — وننتهى من هذا إلى أن آخر أدوار دعاية منشىء القديانية أنه مرسل وأنه يخاطب الله تعالى .وأنه يفسر شريعة محمد ويعمل بها ويجددها. وأنه المبعوث على رأس القرن الرابع عشر الهجرى لهذا التجديد بتفسيره. وقد كان من تفسيره ما يأتى :

(ا) أن أهل الديانات التى مدحها القرآن هم القائمون فى هذا الزمان . فالقرآن قد ذكر بالخير اليهودية والنصرانية،فحاملوا إسم اليهوديةوالنصرانية الآن تنطبق عليهم تلك الأوصاف . ولذلك يوالى الإنجليز ويعترف بفضلهم فى الهند ،ويعتبر الإسلام موجباً لطاعتهم فهو يقول: « اعتقادى الذى دأبت على إبدائه للناس المرة تلو المرة هو أن الإسلام قائم على أصلين: الأول — أن نطيع الله تبارك وتعالى . والثانى — ألا نبغى على الحكومات التى وطدت دعائم الأمن . وصانت أرواحنا من اعتداء المعتدين . وإن كانت هنا هى الحكومة البريطانية » .

ويقول أيضاً : « حرام على المؤمنين تجديفهم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

وما كان لمؤمن ولامؤمنة أن يعصى فى المعروف ملكا يحفظ عرضه وماله . ويتحامى أهله وعياله . ويفشى الإحسان . ويذهب الأحزان . وينشىء الاستحسان . فخذوا الفتوى أيها المستفتون . ولا تأخذوا بآراء العلماء الذين يفتون بغير علم ، فيضلون ويضلون[1] » .

(ب) وقد اعتبر الجهاد قد انتهى لأنه قد استنفد أغراضه . فلا داعى إليه الآن بعد أن زالت الفتنة فى الدين . وهو ينفى عن نفسه أن يكون مقاتلا أو داعياً إلى القتال ، فيقول :

« أنا لا أعتقد أنى مهدى هاشمى قرشى سفاح ينتظره الناس من بنى فاطمة يملأ الأرض دما ولا أرى مثل هذه الأحاديث صحيحة ، بل هى كومة من الموضوعات ، نعم أدعى لنفسى أنى أنا المسيح الموعود الذى يعيش متواضعاً مثل المسيح ، متبرئا من القتال والحرب كاشفا عن وجه ذى الجلال بالطريق السلمى والملاطفة ، ذلك الوجـــه الذى احتجب عن أغلب الأمم ، إن مبادئى وعقائدى وتعليماتى لا تحمل طابع المحاربة أو العدوان ، وأنا متأكد من أن أتباعى كلما زاد عددهم قل عدد القائلين بالجهاد المزعوم ، لأن الإيمان بى كمسيح ومهدى معناه رفض الجهاد[2] » .

اليوم فمن بين الكفار يرفع سيفه بداعى الدين ، ومن يصد المسلمين عن دينهم ، ومن يحول بين المسلمين والآذان فى المساجد ، فإن ظهر المسيح فى مثل أيام الأمن هذه ، واستخف بهذا الأمن . وأراد أن يرفع السيف بلا مبرر لأجل الدين فإنى أقسم بالله أن مثل هذا الشخص كذاب مفتر ، وليس هو المسيح الصادق البتة .. السيف والعصا لا يدخلان الإيمان إلى القلوب أبدا ..

---

(١) التبليغ ص ٤٢ .

(٢) تبليغ الرسالة ص ١٧ .

وهذا صحيح البخارى فيه حديث يصف المسيح الموعود بكل وضوح ، فيقول « يضع الحرب » أى أن المسيح الموعود لن يبعث للحرب والقتال ، ومن ثم فإن ذلك مدعاة للعجب . إنكم من جهة تقولون إن صحيح البخارى هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد ، ومن جهة أخرى تأخذون بأحاديث تناقض حديث البخارى بكل صراحة ووضوح ، كان ينبغى ألا تعيروا ولا ألوفا من الكتب كهذه اهتمامكم ، ذلك لأن موضوعها لا ينافى موضوع البخارى فحسب ، بل يناقض القرآن المجيد بكل وضوح (١) » .

(ج) وغلام أحمد لا يكفر غير أتباعه من المسلمين إذا لم يعلنوا تكذيبه وتكفيره . فإن أعلنوا تكذيبه وتكفيره فهم كفار ، وكأنه يقسم الناس بالنسبة لآرائه إلى ثلاثة أقسام (١) أتباعه الذين آمنوا بما يقول وهم أهل الحظوة ، والقسم الثانى الذين هم لم يعرفوا بتكذيبه أو الإيمان به ، ويقول فى هذا القسم : « وجدير بالذكر أن تكفير المكذبين هو من شأن الأنبياء المشرعين ، وأما ما سواهم من الملهمين والمحدثين فمهما بلغ علو شأنهم ، ورفعة منزلهم لدى الجناب الإلهى ، ومهما خلع عليهم من المكالمة الإلهية فلا يكفر أحد بإنكارهم ، إنه لسىء الحظ ذلك المنكر الذى يكذب هؤلاء المقربين الربانيين ، لأنه بإنكاره يأخذ قلبه يقسو شيئا فشيئا حتى يفقد نور الإيمان من صدره » .

والقسم الثالث أولئك الذين يعلنون تكفيره مكذبين له . يحكم بكفرهم من قبيل المعاملة بالمثل ، ويقول فى ذلك : « لا شك أنى أعتبر كل منحرف عن الحق والصدق ملوثا ، ولكننى لا أسمى الناطق بالشهادتين كافراً ما لم يكفرنى هو ويكذبنى ويكتب الكفر على نفسه ، وهكذا فى هذه المعاملة كان المخالفون أسبق منى دائما ، فهم كفرونى وأفتوا على بذلك فبتكفيرهم إياى يصبحون هم

---

(١) ترياق القلوب ص ١٦ ، ١٧

من الكافرين تبعاً لفتوى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنا لا أكفرهم بل هم الذين يدخلون أنفسهم فى فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم [١] »

وإنه لهذا يمنع صلاة الجنازة من أتباعه على مخالفيه الذين كفروا أو كذبوه ، فيقول فى الإجابة عن استفتاء وجه إليه فى سنة ١٩٠٢ ما نصه : « لا تصح الصلاة البتة على من شتمنا جهارا ، وكفرنا علانية ، وكان من أشد المكذبين ، وأما من اشتبه فى أمره فلا حرج أن يصلى على جنازته . لأن صلاة الجنازة فى الحقيقة دعاء ، والانقطاع خير على كل حال » .

أى أن الأولى عدم الصلاة عليه ما دام لم يعلن الإيمان به .

(د) وإنهم ليرون أنه لا يجوز أن تتزوج نساء القديانيات ممن لم يؤمنوا بنبوته « غلام أحمد » ، ويجيزون للقادياني أن يتزوج من لم تؤمن بنبوته وكأنهم فى ذلك يعاملون غيرهم معاملة أهل الكتاب وهذا يدل على أنهم لا يعتبرونهم مسلمين ابتداء ، إذ لو كانوا يعتبرونهم ما منعوا نساءهم من مزاوجة المخالفين ، ويقول فى ذلك أحد أتباع غلام أحمد « إن الاختلاف فى المذهب لا ينجس أحد الزوجين ، ولا الاختلاف فى الدين أيضاً ، ولو كان الاختلاف منجسا لأحد الزوجين لما سمح الإسلام بزواج المسلم من الكتابية ، فسماح الإسلام للمسلم بالتزوج من النصرانية أو اليهودية وعدم سماحه بتزوج المسلمة لدليل بين على أن الاختلاف فى المذهب أو الدين لا ينجس أحد الطرفين . إن المرأة فى الأصل ضعيفة بطبعها مما يخشى عليها من التأثر بمذهب زوجها إن لجأ إلى الضغط والإكراه وغير ذلك من الطرق الأخرى ، وهذا ما لا ينكره عاقل [٢] .

(١) ترياق القلوب ص ١٣٠

(٢) الرد على كتاب المسألة القاديانية بقلم منير الحصى الحسينى ص ٣٩

١٨ — هذه هى الآراء التى استقر عليها غلام أحمد ، ومات مصراً عليها، ولقد أوصى قبل وفاته فى ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ بأن يكون الأمر فى الجماعة الأحمدية إلى مجلس منتخب من الجماعة كلها ، وإن هذا المجلس ينتخب خليفته، وهو الرئيس الروحى .

وأول خليفة بعده هو مولاى نور الدين ، وقد حافظ على تعاليم غلام أحمد وعاونه على ذلك الجماعة كلها ، وهى تمتاز بنشاط منقطع النظير، وأكثرها ذوو ثقافات واسعة ، ولو كانوا ممن يقيمون الإسلام حقاً لأفادوه فائدة جليلة ولكن هذه عقائدهم الباطلة وأوامرهم .

وإن انتخاب واحد ليس من ذرية منشىء الأحمدية جعل المتحمسين منهم يزعمون أنه سيجىء من أسرة « غلام أحمد » مهدى جديد وساد هذا الاعتقاد جماعتهم .

١٩ — ولكن هل هذه الجماعة على ما تركها عليه أحمد لم تتغير ولم تبدل، لقد وجد جماعة منهم لا يقولون عن غلام أحمد إنه نبى كان له معجزات ، بل يقولون فقط إنه ملهما ومحدثا ، وقد جاء فى عبارته هو ما يفيد أنه كان ملهما ، وما زالت جماعته تعتقد أنه كان نبيا مرسلا ، وتعطيه من الصفات ما تعطى للنبيين ، فيقال عليه السلام ، ويعتقدون أن له معجزات أثبت بها نبوته .

وبالنسبة للجهاد وجد فريق منهم يقول إن المقصود بنسخ الجهاد أو انتهاء حكمه ليس الجهاد الذى يقصد به الدفاع عن النفس . إنما المقصود به الحرب الهجومية ، وإن هذا تأويل لا بأس به ، ولكن يجب أن نقرر أن حرب الإسلام دفاع . وأن الدفاع قد يلبس لبوس الهجوم .

والمقررات الأخرى ثابتة لهم مجتمعين لم يختلفوا فيها وإن كانت موالاتهم للانجليز قد ضعفت لضعف شوكة هذه الدولة .

٢٠ — هذه هى القاديانية كما تنطق بها كتبهم قد كتبناها كما ينتحلونها لا نتزيد عليها ، ونصورها كتفكيرهم ، وذلك دأبنا فيما نكتب فى الملل والنحل ، نجتهد فى تصويرها تصويرا موضوعيا .

والآن أهى تعد فرقة إسلامية ، لا شك أنها تخالف ما أجمع عليه المسلمون من عهد النبي صلى الله عليه وسلم من أنه آخر جزء فى صرح الرسالة الإلهية ، وما صرح به صلى الله عليه وسلم من أنه لا نبي بعده ، وفوق هذا قد جاء آراء إمامهم ما هو غريب جدا ، من ادعاء أنه المسيح أو أن روح المسيح تقمصته إلى آخر ما جاء فى كتبهم ، وكل هذه الدعاوى من نبوة أو تقمص للمسيح لا دليل عليها قط ، وأقصى ما ادعوه له من معجزة هو تنبؤه بالخسوف والكسوف قبل وقوعهما ، وإن ذلك يقع من علماء الفلك والأرصاد ، ويتكرر وقوعه ، وما ادعوا نبوة ولا رسالة ، لأنه العلم والإدراك البشرى ، وخصوصاً أنه جاء بعد أن تكامل نمو هذا العلم ، فقد كانت دعوته الجريئة فى آخر القرن الماضى وأول هذا القرن الميلادى .

وإن هذا كله ليس إلا أقوالا لا دليل عليها من جهة ، ولا تتفق مع المقرارات التى قام عليها الدليل من جهة ثانية، وهى تخرج صاحبها عن الإسلام فإن النبي صلى الله عليه وسلم تركنا على « المحجة البيضاء التى ليلها كنهارها» .

وإذا كان هو يتمسك بحديث «إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة رجلا يجدد لها أمر دينها» ؛ — فإن المجددين قبله لم يدعوا نبوة ولا أن معهم آيات تثبت نبوتهم ، فلماذا يكون هو شاذا بينهم .

وفى الحق إنه يتقارب من أئمة الشيعة فإنهم يدعون إن أئمتهم معصومون ملهمون . وتجرى على أيديهم المعجزات ،ولكن لا يدعون لهم الوحى ولا أنهم يكلمون الله . فتعاليمه ليست من الإسلام فى شىء اللهم اجمع شمل المسلمين ، ووحد كلمة الموحدين ، ووفقهم للعزة والكرامة والحق يا أرحم الراحمين ؟

تم بعون الله وحمـــده

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة